

المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعة، لأبرز الأحداث والتطورات

Third Season



الربع الثالث
2018

قضايا كردستانية

رؤى - تحليلات - دراسات

المرصد

AL- MARSAD

مجلة دورية ديجيتالية يصدرها مركز الرصد والمتابعة

بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

-السنة الرابعة -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان امين

العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكتشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الالمام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة.

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القارئ الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلاقنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتابنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالاتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير

٢. قضايا كردستانية... رؤى وتحليل ودراسات

٣. اضواء عراقية... رؤى وتحليل ودراسات

٤. قضايا عالمية... رؤى وتحليل ودراسات

٥. المشهد السوري... اخبار ورؤى ودراسات

٦. المشهد التركي... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني(www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان(٢٠١٨ في المرصد) .

الربع الثالث يوليو 2018

ترامب: الكرد مقاتلون أشداء وحلفاء أذكيا

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/١٤

وصف الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الخميس، الشعب الكردي بأنه شعب عظيم، مشيراً إلى أن الشعب الكردي أحد أبرز حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء حديث ترامب رداً على سؤال تم توجيهه له في مؤتمر صحفي خلال فعاليات مؤتمر دول التحالف ضد تنظيم داعش، الذي جرى في العاصمة البلجيكية بروكسل. وقال ترامب إن "الشعب الكردي شعب عظيم، والكرد مقاتلون أشداء في الحرب، وهم حلفاء أذكيا لنا في العديد من القضايا المهمة".

وكانت وسائل إعلامية مقرّبة من قوات سورية الديمقراطية "قسد" قد تداولت منذ أيام صوراً لمندوب الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك في مدينة الرقة. وقالت إن اجتماعاً جرى بين مبعوث الرئيس دونالد ترامب مصطحباً معه ضباطاً من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة من جهة، وأعضاء مجلس الرقة المدني التابع لـ "قسد" من جهة أخرى. وجاءت الزيارة وفق وسائل الإعلام، على خلفية زيارة ماكغورك وضباط التحالف إلى مدينة الرقة، والاطلاع على أوضاعها بعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي. ولم تكشف الوسائل عن تفاصيل ما جرى في الاجتماع، بيد أنها لمحت بالحصول على وعود تقديم المزيد من الدعم للمدينة.

كانت قوات التحالف، قدمت في الأيام القليلة الماضية، شحنة آليات عسكرية بالإضافة إلى أدوات وآليات للخدمات لقسد عبر الأراضي العراقية.

وتعتبر القمة الأمريكية- الروسية المنتظرة في هلسنكي بعد أيام متانة العلاقة بين الكرد والإدارة الأمريكية. وتسود مخاوف من تخلي واشنطن عن قوات سورية الديمقراطية والإدارة الذاتية في الشمال، وفتح الباب أمام استفراد الروس والنظام السوري بالمشاركة مع الجانب التركي في فرض حل أو تسوية للأوضاع في هذه المنطقة على حساب الكرد. ومع سعي النظام السوري الحثيث وحليفة الروسي في حسم سريع للأوضاع في جنوب غربي سورية، قبل قمة الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين في ١٦ يوليو الجاري، وتأكيد الجانبين أن القمة ستبحث في شكل مفصل الأوضاع في سورية، تتجه الأنظار نحو شرق الفرات الذي تسيطر عليه قسد بعد تحريره من تنظيم داعش بدعم من التحالف الدولي بقيادة أمريكا.

وتخشى قوى كردية عدة من صفقة مع روسيا تفضي إلى تخلي واشنطن عن أقرب حلفائها في محاربة الإرهاب في سورية، مع قرب انتهاء الحملة العسكرية على داعش شرق الفرات. وتزداد مخاوف الكرد من توافق إقليمياً- دولياً لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه الأمور في سوريا قبل عام ٢٠١١.

ويعود مبعث القلق الكردي إلى مؤشرات عدة جرت في الأشهر الأخيرة، لا سيما سيطرة تركيا على مدينة عفرين بضوء أخضر روسي، وقبلها كانت عملية درع الفرات حاسمة في قطع التواصل بين مناطق شرق الفرات وغربه، وخلص الكرد إلى أن الروس اختاروا التنسيق مع الجانب التركي حول كل سورية ضمن صفقات درع الفرات مقابل حلب، وعفرين مقابل الغوطة.

وعلى رغم تعهد واشنطن بدعم الكرد، ورسمها الخطوط الحمر لمنع تقدم النظام والروس شرق الفرات، فإن التفاهات التي أجرتها مع تركيا حول مدينة منبج زعزعت الثقة بالحليف الأمريكي.

ماذا وراء المكاسب القومية في المناطق الكردية في تركيا؟

*سيبيل هورتاس

المركز الكردي للدراسات: ٢٠١٨/٧/١٤

لا تزال نتائج الانتخابات التركية تثير الجدل، وأكثرها إثارة للجدل كانت من المحافظات ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرقي البلاد. حزب الحركة القومية (MHP) الذي ينتهج خطاباً قومياً متشدداً نادراً ما يلقي قبولاً في أوساط الكرد، شهد زيادة ثلاثة أضعاف في أصواته في المنطقة، مقارنة بحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، حامل الشعلة للحركة السياسية الكردية الذي لاقى انخفاضاً ملحوظاً في الأصوات.

ونظراً للسياسات المتناقضة تماماً للطرفين، يتفق العديد من المحللين على أن الأصوات المتأرجحة والديناميكيات الداخلية لا يمكنها تفسير هذه الظاهرة. وبالتالي، تتطلب مكاسب حزب الحركة القومية وتدهور حزب الشعوب الديمقراطي تحليلات منفصلة.

الأمثلة على كيفية زيادة أصوات حزب الحركة القومية من انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تشمل المحافظات الآتية: وان (من ٦٢٨٤ إلى ١٦٢٤٠)، موس (من ٢٧٠٨ إلى ٧٠٥١)، دياربكر (من ٦٦١٩ إلى ١١٩٦٥)، ماردين (من ٣٧٠١ إلى ١٠٤٢٦)، شرناخ (من ٣٠٨١ إلى ٩٣٨٦)، هكاري (من ٢٢٣٢ إلى ٥١٦٦)، سيرت (من ٢٣٧٩ إلى ٥٣١٢).

لاحظ المراقبون المحليون أن حزب الحركة القومية لم يبذل أي جهد خاص لتعزيز شعبيته في المنطقة منذ انتخابات ٢٠١٥. وقال بهار كيليك جديك، وهو صحفي يعمل منذ فترة طويلة في ديار بكر لصالح موقع "المونيتور"، إن "حزب الحركة القومية" لم يرق بأي حملة قبل انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو. وفي إشارة إلى زعيم حزب الحركة القومية دولت باخجلي، قال: "باخجلي لم يأت إلى المنطقة ولم تعقد أي مسيرات خلال فترة الحملة الانتخابية. لم ألاحظ أي نشاط من جانب فروع مقاطعات حزب الحركة القومية. كانت الأشياء الوحيدة التي صادفتها هي ملصقات باخجلي المعلقة على واجهات المكاتب الإقليمية".

أدى افتقار حزب الحركة القومية إلى أصوات الناخبين، إلى جانب نبرة الخطابة القومية الحادة لدى الحزب، إلى تحول المحللين إلى ديناميكيات خارجية لتفسير مكاسب الحزب في المنطقة.

في مقابلة مع "المونيتور"، أشار الباحث والكاتب كمال جان إلى عاملين محتملين: الزيادة الكبيرة في عدد قوات الأمن في المنطقة، وتأثير البيروقراطية الأمنية. وقال: "السبب الأول مرتبط بالزيادة في عدد قوات الأمن، كما تؤكد بعض الاستطلاعات المحلية. هناك أيضاً بيانات تشير إلى أن سلوك التصويت لقوات الأمن قد تحول من حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى حزب الحركة القومية. وهذا لا يكفي لشرح الزيادة العددية بالكامل، ولكن لا يزال بإمكانه خلق اختلافات تناسبية صغيرة".

العامل الثاني يمكن أن يكون تأثير البيروقراطية الأمنية، وما يسمى بحراس القرية، وهم الكرد المسلحين من الحكومة الذين يساعدون قوات الأمن، من حيث نقل صناديق الاقتراع والسيطرة والتلاعب في التصويت. وقال "جان": "ربما استخدموا هذا التأثير لصالح حزب الحركة القومية. على الرغم من صعوبة إثبات ذلك، إلا أن هذا ممكن".

يكافح حزب الشعوب الديمقراطي أيضاً لشرح مكاسب حزب الحركة القومية في المنطقة. وستكون هذه القضية محل نقاش في تقرير الانتخابات من قبل الحزب، الذي سيصدر في الأيام المقبلة.

في تصريحات لـ "المونيتور"، لفت المتحدث باسم حزب الشعوب الديمقراطي أيهان بيلجن الانتباه إلى ما يُطلق عليه أوراق ١٤٢ رمزاً، والتي تسمح لأعضاء قوات الأمن بالتصويت في أي صندوق من صناديق الاقتراع. واقترح توجيه قوات الأمن للتصويت في المناطق ذات الدوائر الانتخابية الأصغر. "في الأقاليم الأكبر نسبياً مثل سانليورفا وماردين، لا يمكن لأصوات ٣٠٠٠ أو ٥٠٠٠ ضابط أمن التأثير في النتيجة، لكن في هكاري تمكنوا من انتخاب مشرع واحد عن طريق توجيه العديد من ضباط الأمن للتصويت في المنطقة".

وقال "بيلجين": "القضية الثانية هي التصويت المتعدد"، مؤكداً على أن أوراق ١٤٢ رمزاً عرضة للإساءة، مما يسمح لأصحابها بالتصويت عدة مرات دون الكشف. "لا يوجد نظام قياسي للسيطرة على هؤلاء الناخبين. ليس لدينا أي فكرة عن عدد الأشخاص الذين يمكن أن يصوتوا عدة مرات بهذه الطريقة".

منذ عام ٢٠١٥ لاقى الجنوب الشرقي زيادة في تعزيز أعداد قوات الأمن التي أرسلت إلى المنطقة، عندما شنت السلطات حملة قمع واسعة النطاق ضد المسلحين الكرد المتحصنين في المناطق الحضرية. ويقال إن المزيد من رجال الشرطة والجنود قد أرسلوا إلى المنطقة قبل الانتخابات، مما زاد عدد الذين يمكنهم التصويت دون تسجيلهم في صندوق اقتراع محدد.

عندما يتعلق الأمر بحزب الشعوب الديمقراطي، فإن عروضه الخاصة في المنطقة تحدد التوقعات أيضاً. على الرغم من أن الحزب تمكن من تجاوز الحد الوطني البالغ ١٠٪ لدخول البرلمان، فإن الدعم الذي تلقاه من الكرد المحليين كان أقل بكثير مما كان يأمل في مواجهة الخطاب القومي المتصاعد لكل من حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية. وعلى وجه الخصوص، كان من المتوقع أن يجذب الكرد المحافظون الساخون على حزب العدالة والتنمية إلى جانب حزب الشعوب الديمقراطي. ومع ذلك، أظهرت النتائج عكس ذلك.

بالنسبة إلى "بيلجن"، يتعلق هذا أيضاً بالعوامل الخارجية، وقال إن فقدان الأصوات ملاحظ في الغالب في مناطق مثل نصيبين وكزل تبه، التي عانت أكثر من غيرها في حملة القمع ٢٠١٥-٢٠١٦. "خسارة الناخبين في تلك المناطق هي ٢٠-٢٥ ٪. ورأى هؤلاء الناس أن أحيائهم دمرت وفقدوا منازلهم وكان هناك هجرة كبيرة. سوف نقوم بتحليل السجلات الانتخابية للوصول إلى نتيجة نهائية".

على صعيد النقد الذاتي، قال "بيلجن" إن الحزب كان أداءه ضعيفاً لم يتمكن من جذب الناخبين إلى صناديق الاقتراع، مشيرين إلى أن العديد من الكرد انتقلوا إلى المقاطعات الغربية كعمال موسمين خلال فصل الصيف. وأضاف: "وبالمثل لم تكن منظمنا قوية بما يكفي من حيث توزيع مراقبي صناديق الاقتراع".

وشدد المتحدث على أن جميع الأصوات التي تم إبطالها في المنطقة تقريباً هي أصوات حزب الشعوب الديمقراطي. وقال إن نحو ٣٠٠,٠٠٠ صوت من أصوات حزب الشعوب الديمقراطي اعتبرت باطلة خلال فرز الأصوات. وهذا رقم كبير، بالنظر إلى أن عدد الأصوات التي دفعت الرئيس رجب طيب أردوغان إلى نسبة ٥٠٪ للفوز بالجولة الأولى في الانتخابات الرئاسية، كان حوالي ٧٠٠,٠٠٠ صوت.

لا يترك التأثير الثقيل للعوامل الخارجية مجالاً كبيراً للتحليل السياسي للنتائج. لا يبدو من المرجح أن يقوم أي من حزب الشعوب الديمقراطي الشعبي أو حزب الحركة القومية بإجراء أي تغييرات جوهرية على سياساتها الكردية بناءً على النتائج.

"لا أتوقع من حزب الحركة القومية أن يفكر في تخفيف سياسته الكردية في ضوء التصويت الذي حصل عليه من المنطقة"، على حد قول "جان"، مضيفاً: "على العكس، إذا كان التصويت يزيد بالفعل بسبب الأسباب التي نفكر بها.. تأثير البيروقراطية الأمنية، فقد تم تحقيق ذلك بالضبط لأن حزب الحركة القومية اختار النبرة الحادة في خطابه".

وشدد على أن الناخب انتقل من حزب العدالة والتنمية إلى حزب الحركة القومية، وقد تم ملاحظة ذلك في جميع أنحاء تركيا، وقال إن "زيادة حزب العدالة والتنمية من الجرعة القومية خدم حزب الحركة القومية".

واعترف "بيلجن" من جانبه، بأن الكرد قد يكونوا شاهدوا أوجه قصور أو ضعف في حزب الشعوب الديمقراطي، "ومع ذلك، هذا لا يعني أن هناك بديل أفضل من هذا الحزب، لكنهم شاهدوا أوجه التقصير منه. لقد عبر الناخبون عن اعتراضات وانتقادات لحزب الديمقراطي الشعبي، وسوف نقوم بتحليلها أيضاً".

*سبيل هورتاس: صحفية تركية حاصلة على عدد من الجوائز، تركز على حقوق الإنسان والشؤون القضائية والقانونية. وتشمل مهنتها ١٥ عاماً كمراسلة للصحف الوطنية إفرنسل، ترف، صباح وخبر تورك ووكالة إنكا للأخبار. حصلت على جائزة (Metin Goktepe /متين جوكتيب) للصحافة، وجائزة (Musa Anter/موسا عنتر) للصحافة في عام ٢٠٠٤، وجائزة الاستحقاق لرابطة الصحفيين الأتراك (ميرت) في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠١٣، نشرت كتاباً عن جرائم قتل المسيحيين في تركيا. تنشر مقالاتها حول الأقليات وعمليات القتل التي لم تحل على مدونة حقوق الإنسان في

(فيلي بيلي)./ترجمة: هندرين علي

القضية الكردية بين الصراع الاقليمي والمصالح الدولية

*جوتيار تمر

الحوار المتعدد: ٢٠١٨/٧/١٤

القضية الكردية إحدى أبرز القضايا التي تم تدوالها منذ بداية انحلال الدولة العثمانية ومحاولة القوى العظمى تقسيم تركتها فيما بينهم، وفق الاجندات التي قدمت بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى من قبل فرنسا وبريطانيا كانت المسألة الكردية تحتل مكانة بارزة ضمن الكثير من المسائل الاخرى، حيث افرز الواقع رؤية غربية متمثلة بتلك الدولتين حول امكانية انشاء كيان كردي مستقل، لاسيما بعد مؤتمر السلام الذي انعقد في باريس والذي فيه رات الدول المشاركة بامكانية اقامة دولة كردستان، ولكن تلك المسألة كبعض المسائل الاخرى لم تنجح في تحقيق مساعيها، وذلك لاسباب متعددة ولعل ابرزها ماهية المصالح الدولية لاسيما لكل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة، ومن خلال هذا السرد الموجز سيتم الوقوف بشكل اكثر دقة وتفصيلية على اهم الاسباب التي وقفت وراء عدم اقامة دولة كردية، على الرغم من وصول القضية الكردية وقتها الى مستويات عالية في التداول الاقليمي والدولي، ولاسيما فيما يتعلق بالحقوق القومية، ولقد لعبت الازمات العامة وقتها دوراً مهماً في اوصول ذلك الصوت، ولكن في الوقت نفسه بقي دور القوى الاقليمية والدولية سلبياً تجاه القضية الكردية، وبلاشك هناك اسباب عديدة وراء ذلك، فالاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية كل من جانبيها اثرت بشكل واخر على سير القضية الكردية، ولايمكن اخفاء ذلك حتى في وقتنا الحاضر ولاسيما بعد دخول الكرد ضمن منظومة التحالف الدولي في حربها ضد احدى اشرس الجماعات الاسلامية "تنظيم الدولة داعش" في كل من سوريا والعراق، فقد اصبح الكرد في الحرب السورية الدائرة حالياً ورقة ضغط كبيرة على المسارات السياسية وذلك بتحالفهم مع الولايات المتحدة التي تقود بدورها التحالف الدولي ضد الارهاب، في حين نرى المساعي التركية والايرائية الجاهدة في ابقاء الكرد ضمن دائرة الارهاب في سوريا، هذا التضاد خلق نوعاً من الامتعاض الكردي ولكن في الوقت نفسه يتضح بان الولايات المتحدة لم تزل متمسكة بذلك التحالف، فضلا عن وجود تعاطف روسي حيال الكرد في هذا الشأن ولاسيما بعد ان اتضحت معالم توجههم الحقيقي والذي يميل الى النظام السوري الحاكم المدعوم من روسيا، وفي الجانب الاخر حدثت تطورات كبيرة في مسألة الوعي القومي والمطالبة بالحقوق القومية للكرد في كردستان العراق التي بدورها دخلت في تحالف مباشر مع القوى الدولية لمحاربة الارهاب، ذلك التحالف الذي اعطى للكرد مساحة واسعة للظهور الدولي بحيث اصبحت قضيتهم في العراق تتداول في العديد من المحافل الدولية، ذلك التداول الذي اسفر في النهاية الى قناعة لدى الاوساط السياسية الكردية بضرورة اجبار بغداد على اتخاذ سياسة واضحة تجاههم، واعطاء حقوقهم الدستورية الامر الذي افضى الى اتخاذ الساسة في كردستان العراق قراراً باجراء استفتاء للاستقلال، فعلى الرغم من هذا القرار التاريخي المهم للحركة التحررية الكردية الا ان المواقف الدولية تغيرت تجاههم بحيث لم تقدم لهم الدعم اللازم مما جعلوا من تجميد نتائج الاستفتاء امراً وارداً.

مر الشعب الكردي كغيره من شعوب المنطقة بمراحل تاريخية عديدة، وتثبتت الدراسات التاريخية والاثريّة برسوخ قدم الكرد في المنطقة سواء من الناحية الاثنية او الجغرافية، ولقد ترك الكرد خلال العصور التاريخية معالم حضارية واضحة تشهد لهم بامتلاكهم القدرة على البقاء والثبات امام الصعاب، وتعد مرحلة عاصفة الصحراء ١٩٩٠ الى ما بعد سقوط بغداد وانحلال نظام البعث العراقي ٢٠٠٣ احدى اهم المراحل التاريخية والسياسية للكرد في كردستان العراق حيث تم تقييد نظام البعث وجيشه وذلك من خلال اقامة منطقة عازلة باشراف دولي، وفي الوقت نفسه دخل الكرد بشكل فعال للمنظومة السياسية الداخلية بتشكيل حكومة كردية وبرلمان كردي ومن ثم التوافقات السياسية بين الاحزاب الرئيسية في كردستان العراق، ومن الناحية الاخرى دخولهم وبشكل قوي في تحديد معالم

وملامح السياسة العراقية واستطاعوا من فرض ارادتهم في صياغة العديد من المواد الدستورية الاولى التي تضمنت لحد ما حقوقهم داخل الدولة الجديدة بالطبع من خلال دخولهم ضمن اللجان المكلفة باعداد مواد الدستور والتي استمرت لفترة طويلة قبل ان يتم الاعلان عنه، ولكن كل ذلك مرة اخرى اصطدم بواقع المصالح الدولية التي سعت بدورها الى تفعيل الورقة الكردية للضغط على بغداد وايران من جهة وللحد من التوغل التركي ايضا من جهة اخرى، فمصالح تركيا هدت الى حد ما المصالح الامريكية على الرغم من التحالف الامريكي التركي، كما اصبح التواجد التركي في العراق لاسيما في كردستان معياراً سلبياً بوجهة نظر الاتحاد الاوربي لتعارضها مع مصالح الاتحاد وكذلك لكون الاتحاد يدرك تماما المساعي التركية لضرب حزب العمال الكردستاني من خلال هذا التوغل.

من خلال رسم الملامح السياسية عقب فترة سقوط النظام العراقي وبداية التحولات السياسية العراقية والتي سبق وان نوهنا عنها بتشكيل اللجان الدستورية ودور الكرد فيها، اصبح المشهد العراقي شبه واضح المعالم للغرب الاوربي والامريكي من جهة وللدول الاقليمية المجاورة لاسيما ايران وتركيا من جهة اخرى، حيث ان التدخلات الاجنبية في الشؤون العراقية لم يعد مقتصر على جهة معينة بل تحول العراق ساحة لعب للمصالح الدولية لاسيما لتركيا التي باتت احدي اكبر الدول استثماراً في العراق وبالاخص في كردستان العراق وباتت تتحكم اقتصاديا في العديد من المواقف السياسية، لكونها تتحكم في الاصل بالممر المهم والرئيسي لانفتاح كردستان العراق على العالم الخارجي، ولقد سعت تركيا من خلال ذلك لفرض وجودها، وسياستها في الكثير من الاحيان وذلك لاعتبارات خارجية، فتركيا التي تعاني منذ عقود طويلة في مسالة الدخول للاتحاد الاوربي واجهت الامر بطريقة مغايرة وذلك بفتح قنوات اقتصادية وسياسية تعطيها حضوراً مميزاً في الشرق الاوسط، مما يعني بالتالي امكانية الضغط على الاتحاد الاوربي لقبولها، ولكن في الوقت نفسه واجهت ضغوطات عديدة من منافسيها في المنطقة سواء ايران، او الولايات المتحدة التي وجهت للعديد من المرات انتقادات واضحة للتوجهات التركية وسياستها في المنطقة، وبلاشك ان تلك السياسة لم تلق استحساناً اوروبياً ايضاً بل اثار كثيراً على المساعي التركية، ونتيجة هذا الصراع بين الدول الاقليمية والاتحاد الاوربي وامريكا دخل العراق مرحلة من الضياع السياسي استطاع الكرد من الاستفادة من تلك الظروف لبناء انموذج للحكم ضمن حكومة شبه مستقلة.

اصبح التوغل الاقتصادي التركي في كردستان العراق محل شك للعديد من الاوساط المحلية والاقليمية، ولكنه في الوقت نفسه استطاع من اخراج حكومة الاقليم من العديد من الازمات، وبذلك فان هذا التوغل الاقتصادي منح الكرد فرصة كبيرة للانفتاح على الاسواق العالمية، فتركيا وحدها كانت تحمل تلك السمة الانفتاحية للكرد، لكون جغرافيا سوريا التي تعيش واقعا مأساوياً لايمكنها ان تمنح كردستان العراق الممر الامن، ولا ايران التي تتحكم بزمام الامور السياسية في العراق وبذلك لم يعد امام الكرد الا تركيا، فعلى الرغم من التنازلات التي قدمها الكرد لتركيا الا انهم استطاعوا من استغلال ذلك لفرض واقع اقتصادي مؤثر، بحيث لم تعد تركيا تستطيع الى حد ما الاستغناء عنه، وهذا بلاشك يعد مكسباً لحكومة اقليم كردستان، ومفتاحاً مهما للتنمية الاقتصادية لاسيما اذا ادركنا بان تركيا تنعم بموقع استراتيجي على الساحة الدولية سواء في المجال السياسي ام الاقتصادي، ولكن مع ذلك لايمكن انكار الاثار السلبية التي قد تتركها تركيا فيما يخص الواقع السياسي الكردي الساعي لتحقيق دولة وكيان كردي مستقل، فتركيا كانت ولم تزال من اشد الدول معارضة لهذا المسعى لادراكها بان استقلال كردستان العراق يعني بالتالي فتح الممر والمجال مع الجنوب التركي للتحرك ضمن مساعي دولية وسياسية وحتى عسكرية لنيل حقوقها، وبالتالي فان تركيا كانت ولم تزال توجه كامل طاقتها للحد من استقلال كردستان العراق ولقد شهدت الاحداث الاخيرة بعد الاستفتاء هذا السعي التركي حيث لاول مرة منذ عقود تاريخية نجد تركيا تقدم تنازلات واضحة لغريمها ايران على حساب وقوف الاخيرة معها ضد المصالح الكردية.

تتضح معالم الرؤية الدولية للقضية الكردية وفق معايير المصالح المشتركة فيما بينها من جهة وعلى الوحدة الكردية من جهة اخرى، فالقضية الكردية تعيش واقعاً صعباً من خلال جغرافيتها الصعبة، حيث تستفحل الدول القومية في المنطقة بشكل واضح وجلي، وتتحكم تلك الدول بزمام السلطة ضمن جغرافيتها وفي احيان كثيرة تتحكم بمسارات اخرى للحزب الكردية داخل حدود الدول المجاورة لها، وهذا يعني امكانية استغلال التيارات الكردية من قبل تلك الحكومات القومية وفق مصالحها ومعاييرها واستراتيجياتها الخاصة واجنداتهما، فتركيا الدولة القومية التي كانت ولم تزل تتحكم بقوة بزمام الحكم ضمن جغرافيتها تتدخل بشكل واضح ومؤثر في كردستان العراق، وفي الجانب الاخر العراق نفسه المدعوم من ايران نراه يتحكم بمناطق كثيرة وفق نهجها الخاص، وبالتالي فان القضية الكردية تعيش واقعاً افتراضياً موحداً، وواقعاً عيانياً مفترقاً، وهنا تبرز اللعبة الاكثر تحكما بالمساعي التركية لبسط نفوذها في المنطقة وهو الصراع التركي الاتحاد الاوربي حيث تشكل الاخيرة معلماً بارزاً في تحديد المسارات السياسية التركية، بحيث كان الترك ومازالوا يستغلون ورقة التحكم بالعديد من الممرات الاقتصادية المهمة لكردستان العراق لتوجيه الرأي العام الاقليمي، في حين لم يزل الاتحاد الاوربي يرى في السياسة التركية منافية لجميع القوانين الدولية والتي تفضي الى عدم اهليتها للدخول في الاتحاد.

فالتوغل التركي في سوريا ومساهمتها الفعالة في ايواء المعارضة السورية ومن ثم اتباعها النهج العسكري لتوثيق مواقفها ورغبتها التوغلية تجعل من مهمة قبول الاتحاد الاوربي لتلك الافعال والاعمال شبه مستحيل، لاسيما بعد ثبوت العديد من الادلة بارتكابها مجاز حقيقية وايوائها لبعض الجماعات الارهابية، ومن ناحية اخرى رفضها القاطع للتعامل مع الاحزاب الكردية الفعالة والتي تدخل ضمن التحالف الدولي ضد الارهاب، كل هذا جعل من القضية الكردية تدور في حلقة فارغة ضمن اطرار لم تحدد ملامحها المستقبلية بعد، ومن جهة اخرى فان التعامل الدولي مع الكرد على الرغم من ولولوجهم الى التحالفات الدولية معهم، بات امراً يعقد من ادراك معالم القضية الكردية المستقبلية، فالكرد رغم كل ما قدموه مازالت قضاياهم يتم التعامل معها وفق سياق محدد وهو الدولة القومية التي يشكل الكرد جزء منها، فالتعامل مع اقليم كردستان العراق يتم عبر بغداد، ومع الكرد في سوريا وفق المنظومة السورية ناهيك ان ايران وتركيا لايعترفان اصلاً بوجود كردستان، فكل التعاملات تتم عبر انقرة التركية وطهران الايرانية.

لقد ساعد التشتت الكردي نفسه هذه الدول على الاستقواء عليها، وحصر قضيتهم في الدوائر الداخلية للدول نفسها، وعدم اعتبار القضية الكردية قضية دولية او قضية قومية تحتاج الى حلول دولية، هذا التشتت له اسباب عديدة، ولعل ابرزها هو التحزب والانقسام في الرؤية الكردية حيال قضاياها، وعدم وجود قيادة تستطيع ان تتحكم بالكرد وتوجههم الى بر الامان، فكل الاحزاب الكردية لاتملك مشروعاً قومياً منطقياً وواقعياً يمكنه ان يتماشى مع رؤية اغلب الاحزاب المتحكمة الاخرى، بل ان اختلاف وجهات النظر الكردية اتت في العديد من المرات الى الاقتتال الداخلي فيما بينهم، وهذا ما وسع الشرخ بين الرؤية الكردية لقضيتهم وبين الرؤية الدولية التي وبحسب مصالحها تريد وتيرة موحدة للرؤية الكردية كي تقدم الدعم لها، ان التنافس الحاصل بين القوى الحزبية الكردية اضررت بالقضية الكردية بدرجة انها لاتستوعب مدى حجم تلك الاضرار، ولم يعد يهتمها الا الشعارات القومية التي بدورها لاتنفع ولاتقدم للقضية اية حلول مناسبة، هذا الانقسام الظاهر في الجسد الكردي لم تجعل الهوية الكردية في خطر فحسب بل انه بات يهدد مستقبل القضية ومستقبل الجنسية الكردية في دولها وفي المنطقة باجمعها، بحيث لم يعد التغني بالاسطورة الكردية التي استطاعت الوقوف بوجه الظلم والارهاب تنفع، لان اساس اية اسطورة حية التوافق والالتحام والتوحد وهذا ما لا يوجد في دائرة السياسة الكرد، وبالتالي فان الاسطورة بكل قوتها لاتستطيع ان تخلق واقع سياسي يتمكن فيه الكرد من تشكيل دولة او اقامة كيان مستقل.

بناء العلاقات النفطية بين العراق و«حكومة إقليم كردستان» على أسس قانونية متينة

*جيمس جيفري وبلال وهاب

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/٧/٢٤

على الرغم من أن العراق ينتج ٤,٣ مليون برميل من النفط يومياً، لا يزال العراقيون يعيشون في الفقر. ومع تجمع الناس في شوارع المدن الجنوبية احتجاجاً على الفساد الحكومي، والنقص في الطاقة، وارتفاع معدلات البطالة، يتعين على الحكومة العراقية أن تعيد تركيز اهتمامها على الازدهار الاقتصادي وعلى المطالب المالية الشاقة لإعادة الإعمار بعد سنوات من الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تحلّ نزاعها مع «حكومة إقليم كردستان» بشأن إدارة قطاع النفط والغاز. وسيشكل القيام بذلك الخطوة الأولى من الخطوات العديدة الحاسمة نحو إعادة سيادة القانون إلى قطاع الطاقة.

وهناك قضية فوضوية بل واعدة للفصل في حقوق الإدارة على هذه الموارد المتنازع عليها، تقبع حالياً أمام المحكمة العليا العراقية. وإذا تقدمت القضية بشكل بناء، فسوف تضغط على مجلس النواب المنتخب حديثاً لإعطاء الأولوية لإقرار قانون وطني للنفط والغاز. وهذا بدوره سيؤدي إلى زرع الثقة التي تمس الحاجة إليها في قطاع الطاقة المثقل بالمخاطر في العراق والذي سيستقطب استثمارات أجنبية أكبر لتعزيز الإنتاج والإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، يُنذر الإقرار الكردي بالمحكمة الفدرالية باعتماد نهج أكثر واقعية إزاء الطاقة - نهج يرمي إلى إنقاذ قطاع النفط في «حكومة إقليم كردستان» وإزالة الخطر عنه من خلال تحسين التنسيق، إن لم يكن تحقيق التكامل مع القطاع الفدرالي.

عودة نقاط الغموض

في عام ٢٠٠٥، كرّس الدستور العراقي الجديد الفدرالية والتقاسم العادل لإيرادات النفط والغاز. وفي قضيتها، تستند (الحكومة في) بغداد على افتراض مشاركة «حكومة إقليم كردستان» في هذا الترتيب، إلى الاستشهاد بثلاث مواد من الدستور العراقي. إذ تنص المادة ١١٠ على أن الحكومة الاتحادية تتحلّى "بسلطات حصرية" فيما يخص صياغة "السياسة الاقتصادية والتجارية السيادية الأجنبية"، ويُفترض أن يشمل ذلك تجارة النفط والغاز التي تمثل أكثر من ٩٥ في المائة من صادرات العراق. وتنص المادة ١١١ على أن النفط والغاز ملكٌ لكل الشعب العراقي. كما تنص الفقرة الأولى من المادة ١١٢ على أن حقوق النفط والغاز "الحالية" يجب أن تُدار من قبل الحكومة المركزية إلى جانب "حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة"، بما يكمل في الأساس ترتيبات الرئيس العراقي السابق صدام حسين في وقت صدور الدستور.

ومع ذلك، تنطوي الفقرة الثانية من المادة ١١٢ على التمييز بين النفط القديم والجديد، مع اعتبار عام ٢٠٠٥ الخط الفاصل بين الاثنين. وتؤكد الفقرة نفسها على أن "الحكومة الفدرالية، إلى جانب حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، ستقوم معاً بصياغة السياسات الاستراتيجية اللازمة لتنمية ثروة النفط والغاز". ولذلك، تسند «حكومة إقليم كردستان» كل إنتاج المواد الهيدروكربونية، باستثناء مطالباتها بكروك، إلى أحكام "النفط الجديد" التي يغطيها مصطلح "معاً" والتي لا وجود لها في الفقرة الأولى من المادة. وفي رأيها، تحل أيضاً هذه الصياغة محل "السلطات الحصرية" الممنوحة لبغداد في المادة ١١٠.

ومع ذلك، يتم التوفيق بين هذه التفسيرات المختلفة في نهاية المطاف، إذ أن المادة ١١٢ تمنح الحكومة بشكل واضح تفويضاً بإقرار تشريعات تنظم الإدارة المشتركة لإنتاج النفط الخام وبيعه وتوزيع الإيرادات. ولكن بسبب الجدل المستمر في السلطة، لم تترجم بعد هذه الأحكام الدستورية إلى أنظمة، ناهيك عن قوانين واضحة. وفي ما شكّل

دفعاً كبيرة إلى الأمام في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، عرضت الولايات المتحدة التوسط لسنّ قانون جديد للنفط والغاز، إلا أن كلاً من بغداد و«حكومة إقليم كردستان» قررت الالتزام بتفسيراتها الخاصة للدستور التي تخدم مصالحها. وحيث كان الكرد يتطلعون إلى الخروج من العراق، فقد سعوا لبناء قطاع نفط مستقل، ودعوا شركات نفط دولية للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية في أراضيهم. كما بدأوا يصدرون النفط بشكل مستقل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتعاقدوا مع تركيا لتصدير الغاز، وذلك في انتهاك واضح للمادة ١١٠. واليوم، تصدر «حكومة إقليم كردستان» بشكل مستقل ما يقارب ٣٠٠ ألف برميل نفط يومياً عبر تركيا. ومن جهتها، تسعى بغداد إلى البقاء مركز لاتخاذ مثل هذا القرار. ومن هنا، تدّعي بملكية صادرات النفط لـ «حكومة إقليم كردستان» وترفض الإقرار بالصفقات الكردية مع شركات النفط الدولية. وفي الواقع، تتصرف بغداد كما لو كانت المادة ١١٢ هي التي تنظم قطاع النفط بأسره، بما في ذلك النفط "الجديد" - وهو موقف يبدو أنه ينتهك الدستور تماماً كما تفعل صادرات أربيل الأحادية الجانب.

معركة قضائية

في عام ٢٠١٢، لجأت الحكومة الاتحادية إلى المحكمة العليا بشأن قانونية العقود النفطية لـ «حكومة إقليم كردستان» وصادراتها المستقلة. إلا أن «حكومة الإقليم» تجاهلت عمداً المثل أمام المحكمة حتى نيسان/أبريل من هذا العام.

وحتى اليوم، لم تصدر المحكمة أي حكم، بل تطلب بدلاً من ذلك المزيد من المعلومات حول سلسلة القيمة النفطية. وحيث ستنعقد جلسة الاستماع التالية وربما الأخيرة في ١٤ آب/أغسطس، يرى كلا الطرفين أن الإجراءات القضائية مشجعة حتى الآن. إذ يشعر المسؤولون الاتحاديون بأن لديهم دليل قوي ضد «حكومة إقليم كردستان»، في حين يسر المسؤولون الكرد رؤية تشكيك المحكمة في صلاحية مادتي الدستور اللتين استشهدت بهما بغداد كحجة مقنعة للاتهام. كما ألقت المحكمة عبء صياغة قانون النفط الوطني على بغداد، لأن «حكومة إقليم كردستان» سبق وأن أقرت قانونها الخاص بالموارد الطبيعية في عام ٢٠٠٧.

بالإضافة إلى ذلك، تطلبت قوانين الميزانية السابقة التي أقرها مجلس النواب العراقي مساهمة «حكومة إقليم كردستان» ببعض من عائدات صادرات النفط لصالح الصادرات الإجمالية للبلاد - وهو نشاط تعتبره أربيل إقراراً واضحاً بأن صادراتها المستقلة مشروعة. وفي إحدى الصفقات التي تمت عام ٢٠١٥، تقاسمت «حكومة إقليم كردستان» والحكومة الاتحادية بصورة عادلة عائدات ١٥٠ ألف برميل من النفط يومياً تم إنتاجها في حقول كركوك، التي لا يمكن تصدير نفطها إلا عبر خط الأنابيب الكردي إلى تركيا. ومع ذلك، ترفض السلطات الاتحادية حالياً تصدير هذا النفط، وتسعى إلى تجنب البنية التحتية لـ «حكومة إقليم كردستان» مهما كلف الأمر. وبقيامها بذلك، فإنها تحدّ من منفذ التصدير العراقي الشمالي، وهو نهج عقيم في وقت يمكن أن تهدد فيه الاحتجاجات تدفق النفط الخام من الجنوب.

بلد واحد، وصناعتين

أدى الفراغ القانوني المستمر إلى انقسام قطاع الطاقة في العراق. فعلى الرغم من أن بناء قطاع كهذا من لا شيء كان أمراً مهماً بالنسبة لـ «حكومة إقليم كردستان»، إلا أن أهدافها الرئيسية المتمثلة باستنزاف الحكومة المركزية وبناء الأساس الاقتصادي للاستقلال، قادتها إلى تجاوز حدودها في بعض الأحيان، كما هو الحال عندما استولت على حقول النفط وعائداته في كركوك خلال الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». وقد أصبح أيضاً قطاع الطاقة في كردستان أقل شفافية على نحو متزايد، حيث سعى مسؤولو «حكومة إقليم كردستان» للتهرب من بغداد.

ومع ذلك، رفضت السلطات الاتحادية التساهل مع «حكومة إقليم كردستان» منذ اليوم الأول. فأعلنت أن عقود أربيل لتقاسم الإنتاج غير قانونية، ووضعت أي من شركات النفط الدولية المعنية على القائمة السوداء، وأقامت الدعاوى ضد المشتريين. وبين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، حلت الصفقات القصيرة المدى والقصيرة الأجل محل

السياسات والستراتيجيات القائمة على القانون. وأقرت أربيل بشكل متقطع بدور بغداد الحاسم من خلال تحويل نفطها إلى الحكومة المركزية لتصديره. وفي المقابل، أقر قبول بغداد لهذا الترتيب بشكل غير مباشر شرعية عقود «حكومة إقليم كردستان». وتلقى الكرد حصتهم أيضاً من عائدات تصدير النفط على المستوى الوطني: حوالي ١٧٪ من معظم الميزانيات حتى وقت قريب. إلا أن النزاعات الفنية وحالات التجاوز المختلفة من قبل كلا الطرفين قد أهدمت العديد من من هذه المبادرات.

كما أن الخلافات فتحت الباب أمام المزيد من النفوذ الإيراني. وفي الشهر الماضي، اتفقت بغداد وطهران على تبادل ٣٠ ألف برميل من نفط كركوك، (في صفقة) يتم فيها تكرير النفط العراقي في المصافي الإيرانية مقابل تسليم إيران كميات مساوية من نفطها الخاص إلى موانئ العراق في الخليج العربي. ومن الممكن لهذه العلاقات النفطية المتزايدة أن تساعد إيران على تجنب عقوبات الطاقة الأمريكية، بما يعيد إلى الأذهان أساليب التهرب الخاصة التي اعتمدها بغداد في تسعينيات القرن الماضي، عندما قامت ناقلات النفط العراقية برفع الأعلام الإيرانية.

وفي المرحلة المقبلة، من الواضح أن (التطورات) قد أفضت بوضوح إلى ترجيح كفة الميزان لصالح بغداد، نظراً إلى استفتاء أربيل المكلف حول الاستقلال، وفقدان «حكومة الإقليم» السيطرة على حقول نفط كركوك، وحاجتها الماسة إلى التدفق النقدي من الخزائن العراقية. ومع ذلك، تدرك بغداد أيضاً أن قطاع الطاقة في «إقليم كردستان» سيظل قائماً. كما أن مواصلة الاستعاضة عن «الاتفاقيات» النبيلة لعمليات توزيع الإنتاج وتقاسم العائدات المنظمة أمر غير مستدام. وتعوّق النهج المدمرة المتبادلة تقدم قطاع النفط العراقي الذي يسعى إلى إعادة الاندماج والانتعاش في سوق تنافسية. ومن خلال مثل «حكومة إقليم كردستان» أمام هيئة المحكمة العليا، سنحتاج لها فرصة تحقيق الاستفادة من الدستور الذي كانت صياغته من أبرز إنجازاتها المؤسسية والقانونية في مرحلة ما بعد صدام. ولا يمكن لبغداد بكل بساطة أن تؤدي دور التنمر لأنها بدأت تتعامل مع شركات الطاقة الدولية الشريكة لـ «حكومة إقليم كردستان» والتي تضم «روزنيفت» الروسية و«بوتاس» التركية.

نحو سيادة القانون

يُعد السماح للمحاكم بتسوية نزاعات النفط في العراق مبدأً جديرًا بالدعم، لأنه من مصلحة جميع الأطراف التنعم بقطاع طاقة شفاف قائم على حكم القانون. ومن بين المنافع الأخرى، سيساعد حل قضية النفط على حل الخلافات بين بغداد و«حكومة إقليم كردستان» حول الأراضي. كما سيقوّض نفوذ إيران، ويحد من فرصها لتهريب النفط، ويساعد جهود رصد محاولات إيران الرامية إلى خرق العقوبات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكمن أولوية الحكومة العراقية المقبلة في إقرار قانون وطني للنفط والغاز وبناء مؤسسات دولة شاملة تعكس الدستور. كما ومن الضروري ترشيد قطاع النفط العراقي لتحقيق أقصى قدر من الإيرادات وصياغة السياسات الاقتصادية اللازمة للتعامل مع الاحتجاجات العامة الأخيرة. يتعين على الولايات المتحدة استئناف المساعدة التي قدمتها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لإقرار قانون النفط والغاز. كما ينبغي عليها دعم إجراءات المحكمة القضائية باعتبارها سابقة إيجابية لحل النزاعات، مع تقديم المشورة الفنية التي تحتاجها المحكمة لإصدار حكم عادل. وتستجيب كل من بغداد و«حكومة إقليم كردستان» لمثل هذه المساعدة.

* جيمس جيفري هو زميل متميز في زمالة «فيليب سولوندرز» في معهد واشنطن وسفير الولايات المتحدة السابق لدى العراق وتركيا. بلال وهاب هو زميل «ناثان واستيرك» و«اغرن» في المعهد.

نفاق النخبة السياسية في العراق.. علاقات بغداد وأربيل نموذجا

*شیرزاد شیخانی

ایلاف: ۲۴/۷/۲۰۱۸

العلاقة بين السلطة الاتحادية وإقليم كردستان يحددها الدستور، وهناك مواد واضحة وصريحة تحدد نوع العلاقة وتحتصر الصلاحيات التنفيذية بينهما، ولكن منذ صدور الدستور الذي صوت له العراقيون وبضمنهم الشعب الكردي ولحد اليوم تنتهك تلك المواد في عز النهار وأمام أنظار السلطتين الاتحادية والإقليمية بما فيها أنظار السيد رئيس الجمهورية راعي الدستور والمحكمة الاتحادية حامي الدستور دون أن يحرك أحد من هؤلاء ساكنا، وهذا دليل على وجود نوع من التواطؤ المقيت بين بعض السياسيين العراقيين تجاه تلك الانتهاكات الفظيعة.

الدستور في كل بلاد العالم المحترمة يعتبر هو الكتاب المقدس للدولة الذي لا يمكن المساس به، ولكن في العراق تحول الى أداة للمساومة وتحقيق مصالح حزبية وأحيانا شخصية بحتة، وإلا فإن الانتهاكات التي حصلت وتحصل لنصوص ومبادئ الدستور لا يمكن السكوت عنها، خصوصا وأن تلك الانتهاكات تكرر نوعا من الانقسام وتسهم بتفتيت أسس الدولة، حين يلجأ البعض الى تفسير الدستور وفق هواه ومطامعه، ويجعله مطية لتحقيق مصالح الحزبية الضيقة.

من أهم التجاوزات على الدستور والتي حصلت خلال السنوات الماضية، هو السماح لقيادة إقليم كردستان بالتصرف وكأنها دولة داخل الدولة، حتى وصل الأمر الى إغراء تلك القيادات بخوض مغامرة الإستفتاء والسعي لإعلان الدولة المستقلة، وهذا ما أدى الى تعميق الخلافات بين بغداد وأربيل ووصول الأمر الى حد فقدان الثقة تماما بين القوى التي تقود العملية السياسية في عراق اليوم. ولعل السبب الأساسي الذي أدى الى أن تتجرأ قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني لتحدي الدولة العراقية والمجتمع الدولي بخوض مغامرة الإستفتاء، كان ضعف السلطة الاتحادية، وسلوك القوى التي تقود تلك السلطة نوعا من النفاق السياسي عبر السكوت عن تجاوزات وإنتهاكات فظيعة للدستور والتي حدثت في السنوات الأخيرة، وسنلخص بعض تلك التجاوزات لتوضيح الصورة أمام الجميع.

في بداية عام ۲۰۰۷ وقعت حكومة إقليم كردستان عشرات العقود النفطية مع شركات أجنبية بمعزل عن السلطة الاتحادية، وكانت تلك العقود تعتبر تفريطا بالثروة النفطية التي عدها الدستور ملكا للشعب العراقي وحده، ولكن سلطة البارزاني تصرفت بتلك الثروة وكأنها غنيمة أو ملكا متوارثا للعائلة البارزانية، مع ذلك لم تتخذ السلطة الاتحادية أي موقف معارض تجاه توقيع تلك العقود، حتى أنها إمتنعت عن اللجوء الى المحكمة الاتحادية لفصل هذا الأمر، مع أن المحكمة الاتحادية معنية تماما بفض النزاعات بين السلطتين الاتحادية والإقليمية، وحين أقول بأن هناك نوعا من التواطؤ بين السلطتين في بغداد وأربيل، فإن أكبر دليل على ذلك هو وقف إجراءات المحكمة الاتحادية مؤخرا بمسألة وزير الموارد الطبيعية (النفط) بإقليم كردستان حول مصير النفط المصدر من الإقليم.

و حين أعلنت سلطة إقليم كردستان أنها ستمضي بسياسة نفطية مستقلة عن بغداد وبدأت فعلا بتصدير النفط الكردي بمعزل عن وزارة النفط العراقية، لم يصدر عن السلطة الاتحادية أي موقف واضح تجاه ذلك، وإكتفت بإجراء إنتقامي بقطع ميزانية الإقليم في خطوة تهدف الى معاقبة الشعب الكردي وليس النخبة السياسية التي أقرت سياسة النفط المستقلة.

حين أقدم الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني رئيس الإقليم على أغبى موقف سياسي من المعارضة البرلمانية بمنع رئيس البرلمان من حركة التغيير من دخول مدينة أربيل لممارسة مهامه الرسمية، وقفت بغداد موقف المتفرج بل الشامت أحيانا من هذا الحدث الجلل، ولم تصدر ولو بيانا واحدا لشجب وإستنكار هذه الفعلة الغريبة.

حين عقد حزب بارزاني العديد من الاتفاقات الأمنية مع الجانب التركي والتي سمحت بدخول الجيش التركي الى داخل الأراضي العراقية وقصف قراها ومدنها، لم تنبس السلطة الاتحادية ببنت الشفة، وإكتفت بإصدار بعض البيانات الهزيلة بدعوة الجيش التركي الى الانسحاب ووقف القصف الذي أدى الى مقتل العشرات من السكان المدنيين في المناطق الحدودية العراقية التركية.

حين يتوافد يوميا العديد من سفراء الدول المعتمدين في العراق على اقليم كردستان ويلتقون تحديدا أفرادا من العائلة البارزانية الحاكمة بكردستان (مسعود بارزاني ونيجرفان بارزاني ورئيس جهاز أمن الإقليم مسرور بارزاني) لم يتحدث أي مسؤول بالدولة أو السلطة الاتحادية عن أسباب هذا التعامل غير المقبول دبلوماسيا من قبل السفراء مع إقليم يعتبر هو جزءا من العراق. ولم يتساءل مسؤول عراقي واحد عن أسباب ودواعي لقاء السفير الياباني او الصيني أو الايطالي برئيس جهاز أمن الإقليم، وهل يجوز مثلا أن يذهب سفير دولة أجنبية للإجتماع مع مدير أمن السماوة أو الديوانية؟ حتى في حال الحاجة الى أي نوع من المعلومات أو التنسيق يفترض أن يكون ذلك عبر وزارة الخارجية العراقية بإعتبار الهيئة الدبلوماسية المعتمدة في العراق مرتبطة بها، وليس زيارة مسؤولي الإقليم مباشرة والذين يوظفون مثل هذه اللقاءات لأحداث صخب إعلامي.

حين إستأثرت العائلة البارزانية وعبر شركة (كار) بآبار نفط كركوك وصدرت ملايين البراميل من النفط منها الى الخارج وبأسعار زهيدة، وفرضت سيطرتها المطلقة على محافظة كركوك التي تعد لحد اليوم جزءا من السلطة الاتحادية، لم تتحرك السلطة الاتحادية لوقف هذا الانتهاك الصارخ لسيادتها، وحين وقع الفأس في الرأس كما يقال، سارعت تلك السلطة بارسال قوات الحشد الشعبي لإستعادة السيطرة على المحافظة بالقوة الغاشمة وبقتل المواطنين الكرد العراقيين.

منذ سنوات عديدة أقامت حكومة الإقليم ممثلية (سفارة) لها بالعاصمة العراقية بغداد، تتولى إدارة العلاقة والتنسيق بينها وبين الحكومة الاتحادية، ولكن بالمقابل لم تتقدم السلطة الاتحادية بخطوة مماثلة، وتبادر بفتح ممثلية لها في محافظات الاقليم لكي تتيح الفرصة أمام المواطنين الكرد للتواصل مع الحكومة الاتحادية وأيضال صوتهم لحكومة المركز.

كل هذه الأمور حدثت في ظل ضعف وغياب السلطة الاتحادية، وهي التي شجعت سلطات الإقليم للتخطيط بفصل كردستان عن الدولة العراقية، وزرعت بالتالي أحقادا وكرهية لدى الشعب الكردي تجاه السلطة الاتحادية والعراق عموما، فهل سيستيقظ السادة من النخبة السياسية العراقية من غفلتهم ويعيدوا اللحمة الى الوحدة العراقية وينقذوا شعب إقليم كردستان من سطوة واستبداد السلطة الحاكمة، ويعيدوا كذلك الهيئة المفقودة لدستور العراق؟.. هذا هو السؤال الكبير.

تنظيم الشعب وتمثيله

*صالح مسلم

٢٠١٨/٧/٢٩:PYDrojava

كثيرون من يتحدثون باسم الشعوب والجماهير، ويدعون بأنهم يمثلون الشعوب أو إراداتها، فهل حقاً هؤلاء يمثلونها؟

هذا الواقع يدل على أمر مهم وهو: أن إرادة الشعوب تحظى بقدسية يجب على الجميع احترامها ورعايتها والعمل بها، ولهذا يدعي الجميع تمثيلها.

ولكن كم من ديكتاتور مستبد يكتفئ أنفاس شعبه ولا يحترم حقوقه الديمقراطية ويدعي أنه يمثل شعبه؟ وكم من سياسي منبوذ بين الشعب يتاجر باسم الشعب والجماهير؟ وكم من آغا أو شيخ يتاجر باسم العشيرة ويدعي تمثيلها؟

الجميع يتشدد بالديموقراطية، والديموقراطية تعني إرادة الشعب، والديموقراطية الجذرية هي التي تعبر عن إرادة الشعب الحقيقية لأنها تعني مشاركة جميع شرائح المجتمع في القرار. وحتى يتمكن المجتمع من ممارسة حقه بشكل يعبر عن إرادته يجب أن يكون منظماً، فالمجتمع المنظم هو القادر على القيام بكل شيء. والمجتمع غير المنظم يتحول إلى مجتمع قطيع، وعندها يكون المجتمع معرضاً لكل أشكال الكوارث والمصائب.

من خلال تجربتنا خلال الثورة السورية تأكد لنا أن المجتمع المنظم الواعي هو القوة الأكبر والسلاح الأمضى في مواجهة كل الاعتداءات والدسائس والمؤامرات.

فقد كان شعبنا منظماً بعض الشيء مع بداية الثورة السورية والتنظيم يعني عقلاً جماعياً مما جنبنا الانزلاق إلى مسارات ليست في صالح شعبنا في البدايات، ومع التطورات عملنا على مزيد من التنظيم ومزيد من التوعية بما يجري حولنا، واحتكمتنا إلى شعبنا وإرادته، وهذا ما دفعنا إلى انتهاج النهج الثالث لأن النهجان الأول والثاني لم يكونا يمثلاننا في شيء، بل لا يعترفان بوجودنا.

ولهذا اعتمدنا على مجتمعنا فعملنا على تنظيم صفوفه بما في ذلك الدفاع الذاتي.

الذين استهدفوا مجتمعنا توفرت لهم كل الإمكانيات المال والسلاح والإعلام والمأجورون، بينما مجتمعنا لم تتوفر له سوى إمكانياته الذاتية، ولأنه كان منظماً واعياً بما يجري حوله ومؤمناً وتمسكاً بحقوقه، استطاع الدفاع عن نفسه وكرامته فانتصر في سري كانية وكوباني، وعندما وجدت الأطراف الأخرى صدقه وبسالته وتضحياته، ووجدوا في التحالف معه يخدمهم أيضاً فتحالفوا.

وهكذا تلاحقت الانتصارات إلى أن سقط الإرهاب، وتغيرت المعادلات في مجمل المنطقة. ولا زال أماننا

الكثير من المهام والانتصارات.

الأحزاب السياسية هي أيضاً أداة وظيفتها تنظيم وتوعية الشعب، ومن المفروض أن تعبر عن إرادة الشعب، أما إذا تحولت هذه الأداة إلى وسيلة لأغراض أخرى فهي تبتعد عن وظيفتها، وعندها لا يمكن أن يمثل الحزب الإرادة السياسية للشعب.

وعندما نقول تنظيم الشعب فإننا لانقصد تنظيم الشعب ضمن صفوف الحزب، بل نقصد تنظيمات محددة لأغراض محددة في المجالات المختلفة من اجتماعية واقتصادية وثقافية بل وحتى دفاعية. فالمجتمع المنظم هو المحمي.

وهذا ما نسميه بالديموقراطية الجذرية. أي الديموقراطية التي تأتي من القاعدة إلى الأعلى. فالكومونات تمثل أوسع قاعدة شعبية تعبر عن إرادة الشعب، ولجانها المختلفة هي التي تلبي حاجات الشعب من توعية وتثقيف وحماية بما في ذلك الحاجيات اليومية. ورئاسة الكومون تمثل إرادته، والمجالس تمثل إرادة الكومونات.

وهكذا وصولاً إلى قمة الإدارة.

الكومونات والمجالس المحلية والمجالس الشعبية ليست من ابتكارنا، وإنما اكتسبتها البشرية بعد تجارب مريرة من النضال والصراع، والمجتمع الأوروبي هو أكثر المجتمعات عملاً بها، بينما نحن تنقصنا هذه الثقافة بعض الشيء، ونحن أول من يعمل بها في منطقتنا ولهذا نواجه عقبات ونواقص كثيرة، فكثير من أبناء شعبنا لا زال يجهل أهمية ووظائف الكومون والمجالس المحلية، ولهذا شهدنا نواقص كثيرة عند تأسيسها انتخاباتها، ولكن رغم ذلك يبقى هذا التنظيم المجتمعي خطوة سليمة على السبيل السليم، وسيتم تدارك تلك النواقص والأخطاء وتصحيحها مع الزمن.

من يمثل هكذا مجتمع منظم يمكنه أن يتحدث باسم الشعب والجمهير، أما غير ذلك فيمكن أن يكون متحدثاً باسم الجهة التي وظفته، فقد يكون حزباً عائلياً أو حزباً يمثل طبقة اجتماعية محددة أو حكومة تمثل طبقة مهيمنة في بلد ما.

وبما أننا نعيش في مجتمع الشرق الأوسط، فلدينا تجارب مريرة ورصيد وفير من المعرفة بالأحزاب السياسية التي لا تخدم مجتمعاتها، وترفع شعارات لا تتناسب مع واقعها وعملها.

ولهذا نقول مرة أخرى أن تمثيل الشعوب والجمهير يقوم على أسس وقواعد من دونها لا تتوفر شرعية التمثيل.

الكرد أيتام التفاوض والحوار

*هيثم حسكي

يوبريس: ٢٠١٨/٧/٢٩

أظهر الصراع الدموي في سوريا "أو كما كانت تسمى ثورة في يوم ما"، والممتد منذ سنوات مدى التصدع في المجتمع السوري أفقياً، وشاقولياً، وكذلك حجم و دور القوى الدولية، والإقليمية في تأجيج هذا الصراع لمصالح خاصة بها.

وتجلت تلك المصالح في المؤتمرات التي عُقدت مؤخراً، ومنها مؤتمر الأستانة بنسخته، والذي كانت عبارة عن صفقات بيع، وشراء بين القوى الإقليمية المتحكمة في المعارضة السورية، والقوى الدولية المتحكمة في النظام، فيما ظلت الولايات المتحدة الأمريكية، وبقية الدول الأوربية بعيدة عن تلك الصفقات على الأقل في العلن.

وكانت أولى ثمار تلك الصفقات هي صفقة تسليم حلب مقابل مناطق الباب، وجرابلس، وذلك لإيقاف التمدد الكردي باتجاه ربط عفرين، ومناطق الشهباء بمناطق كوياني، والجزيرة، حيث حاولت تركيا بكل نفوذها، وعبر مسرحية هزلية بالدخول إلى تلك المناطق بحجة محاربة داعش، ولم تقف تركيا عند هذا الحد فحسب، حيث كان الحلم الكردي بتوصيل مناطق غربي كردستان ببعضها وصولاً إلى البحر الهاجس الأكبر لها. فتوالت صفقات بيع وشراء مناطق المعارضة إلى النظام (متمثلة بروسيا)، فكانت عفرين مقابل مناطق ريف دمشق (الغوطة)، واستمرت في محاربة الكرد، والضغط على أمريكا لسحب القوات الكردية من منبج، وتحجيمها في شرقي الفرات.

بالمقابل ظلّ الكرد بطرفيه حركة المجتمع الديمقراطي (TEV-DEM)، والمجلس الوطني الكردي (ENKS) مستبعبدين قسراً إما بشكل علني أو خفي عن كل ما يجري، وذلك بسبب الصراع السياسي بين الطرفين، وتبعيتهما لطرفين كردستانيين لهما خلافات قديمة حديثة، ما انعكس سلباً على قضية الكرد في سوريا.

فالمجلس الوطني الذي ظلّ حبيس سياسات الحزب الديمقراطي الكردستاني "الأم"، والمتمثل في بقائه بالإئتلاف السوري المدعوم تركيا، لم يستطع تقديم شيء ملموس للقضية الكردية حتى على المستوى الثقافي، إذ رفضت قوى كثيرة داخل الإئتلاف بالحقوق الكردية علناً، وذلك لضمانها المسبق لممثلي المجلس الذين تم شراء ذمم الكثير منهم، فلم يعد للمجلس أي دور في أية مفاوضات كانت تتم بين المعارضة والنظام، وقد عبّر عن ذلك صراحةً بعض قياديينه حين أعلنوا أن الإئتلاف يتخذ القرارات دون الرجوع إلى المجلس.

وفي الجهة المقابلة قام حزب العمال الكردستاني باستثمار حركة المجتمع الديمقراطي (TEV-DEM) في سبيل الضغط السياسي على تركيا، وإظهار نجمها في غربي كردستان على حساب خلافها السابق مع الديمقراطي "الأم"، فكانت القضية الكردية السورية هي الخاسر الأكبر في فقدها عفرين على الرغم من المقاومة البطولية للمقاتلين الكرد.

ولعلّ مقولة (الكُرد أيتام المفاوضات) ظلت العقدة التي تلاحق الكُرد عبر التاريخ، فعلى الرغم من الإنجازات العسكرية الواسعة للكُرد على الأرض إلا إنهم أخفقوا، وبشدة سياسياً، لعدم تبلور رؤية واضحة لدى الحركة الكُردية عموماً فبعضها كان يتصور أن النظام سيسقط خلال أشهر، والبعض الآخر انتهج خطأً ثالثاً مغايراً للمعارضة والنظام، وأخرى رأت أن التفاوض مع النظام عاجلاً أو آجلاً هو الحل الأنجع للقضية الكُردية السورية فهي كانت تؤمن أن الأزمة أو الثورة السورية، وإن طال بها الزمن ستحلّ، وعلى الكُرد تثبيت حقوقهم دستورياً، وقانونياً في المرحلة القادمة، وفي دمشق.

في ظل هذه التناقضات، وبقاء زمام تقسيم الكعكة السورية بيد القوى الدولية الكبرى متمثلةً بروسيا، وأمريكا، وإقليمية متمثلة بتركيا، وإيران، بات لزاماً على الكُرد تحديد خياراتهم المستقبلية فأمریکا التي كانت تدعم ما يسمى المعارضة المعتدلة حتى وقت قريب، تركتهم لقمة سائغة لروسيا بعد أخذ ضمانات بحماية الحدود الإسرائيلية مستقبلاً فكانت صفقة الجنوب. تلك الصفقة، وغيرها فتحت شهية النظام لتهديد الكُرد مباشرةً، واستعادة السيطرة على المناطق الواقعة تحت سيطرتهم عسكرياً في حال فشل المفاوضات. من جهة أخرى التفرد السياسي الذي انتهجته "TEV-DEM" في اتخاذ القرارات، وفتح جبهات عسكرية بإرادة أمريكية دون الحصول على ضمانات مستقبلية واضحة، فعلى الرغم من التطمينات الأمريكية بدعم الكُرد إلا أن الوقائع التاريخية أثبتت أن الأمريكيين لا يمكن الوثوق بهم إلى النهاية خاصةً فيما يتعلق بعلاقة دولة عظمى بتيار سياسي صغير، فتعاملها حتماً مرحلي، ويجب على الكُرد الاستفادة من ذلك بأقصى ما يمكن.

فأية اتفاقيات نهائية في حل القضية السورية عموماً ستكون بيد الولايات المتحدة، وروسيا بعد نفاذ أوراق تركيا في المنطقة نتيجة بيعها معظم مناطق المعارضة مقابل السيطرة على المناطق الكُردية ما يعني ضرورة تحديد الخيار المستقبلي. ولعلّ النقطة الأهم تكمن بالعودة إلى البيت الكُرد الهش أصلاً، وعدم الإفراط فيما تم إنجازه عسكرياً، وإدارياً بالرغم من كل النواقص، وتشكيل حكومة تكنوقراط بصلاحيات مطلقة تكون مهمتها الأولى دعوة كافة الأطراف الكُردية للجلوس على طاولة مستديرة يتم فيها التوافق على الرؤى السياسية المستقبلية، وتكلفت تلك الحكومة بنقل الرؤى، والتحاور مع أي طرف دولي أو محلي، يلي ذلك تشكيل مجلس عموم تشريعي مرحلي تكون للتيارات السياسية الكبيرة نسب متساوية في التمثيل، وتبقى النسبة الأخرى مفتوحة لعموم الشعب بكافة فئاته وفق انتخابات عامة تكون مهمته التصديق، ومناقشة القوانين، والقرارات الصادرة عن الحكومة المكلفة بأغلبية ساحقة كي يكون القرار جماعياً، ولا تحمل أية جهة مهما كان حجمها مسؤولية تاريخية. وللخروج من عنق الزجاجة، والتخلص من عقدة المفاوضات، على أن التفاوض يجب أن يكون من أجل تثبيت الحقوق الكُردية "إدارياً - ثقافياً - اجتماعياً - اقتصادياً" في الدستور السوري المزمع كتابته في الفترة القادمة، وانتزاع اعتراف رسمي بإدارة المناطق الكُردية من النظام الحالي، وبشكل سلمي ستكون نقطة جوهرية في التخلص من تلك العقدة.

التفاوض والحوار.. سلاح الكرد الأنجع

*نصرالدين إبراهيم

ANHA: ٢٠١٨/٧/٢٩

“التفاوض مع النظام لحل القضية الكردية في سوريا كان خيارنا الأول منذ بدء الأزمة السورية قبل سبع سنوات، حينما دعت الرئاسة السورية الحركة السياسية الكردية وبشكل رسمي، ونشرت الخبر عبر وسائل إعلامها الرسمية، إلى عقد لقاء مع الرئيس السوري”.

المفاوضات هي الوسيلة والطريق الأسلم، وربما الحتمي لفضّ أي نزاع أو خلاف بين فرقاء متنازعين على قضية ما، بغض النظر عن المدة والأحقية وتطورات هذا النزاع، حتى ولو بلغ حدّ الاقتتال، والأساس في التفاوض هو التوصل لصيغة توافقية من الحلول المرضية لأطراف الصراع، ولو بشكل متفاوت حسب الظروف الذاتية والموضوعية لكل طرف.

وتاريخياً كان التفاوض هو الملجأ والحل للعديد من القضايا الكبرى في العالم، والتي أزهقت شعوب المتنازعين وبلدانهم بالقتل والتدمير، فبعد ملايين القتلى في الحربين العالميتين (الأولى “١٩١٤-١٩١٩”، والثانية “١٩٣٩-١٩٤٥”) كان المآل النهائي للتفاوض وضع حدّ لهما، وكذلك الحرب الإيرانية العراقية “١٩٨٠-١٩٨٨”، والتي استمرت ثمانية سنوات، انتهت بتفاوض على انبائها.

واليوم يشهد الصراع الأمريكي - الكوري الشمالي بداية مرحلة جديدة من السير نحو الحل، وذلك عبر مفاوضات مباشرة.

وكردستانياً أيضاً جاءت اتفاقية آزار للحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق عام ١٩٧٠م من خلال مفاوضات بين الكرد والنظام العراقي، ومن المفاوضات ما لم تر النور، وفي أصعب مراحل التاريخ التحريي الكردستاني، فبعد عمليات الأنفال قامت القيادة الكردستانية وعبر بحر دماء الشهداء بالتفاوض مع النظام العراقي، إبان انتفاضة آزار، وبروز مرحلة جديدة في العراق والمنطقة بعد الغزو العراقي للكويت.

الحركة التحررية الكردستانية كانت مؤمنة وبشكل فعلي بأنه لا حل للقضية الكردية في أجزاء كردستان المختلفة إلا عبر التفاوض والحوار، وما حالات النزاع المسلح سوى دفاع عن النفس والشعب، وإجراء احترازي في وجه ما يحاك ضد شعبنا، وقطعاً ليس إيماناً بالحلل العسكرية، التي أزهقت كاهل شعبنا وشعوب المنطقة.

انطلاقاً من هذا السرد، ندخل إلى المشهد السوري اليوم، حيث الحديث الرسمي والشعبي عن بدء مفاوضات بين الكرد وبين النظام السوري، أو الرغبة في حدوثها.

التفاوض مع النظام لحل القضية الكردية في سوريا كان خيارنا الأول منذ بدء الأزمة السورية قبل سبع سنوات، حينما دعت الرئاسة السورية الحركة السياسية الكردية وبشكل رسمي، ونشرت الخبر عبر وسائل إعلامها الرسمية، إلى عقد لقاء مع الرئيس السوري، حينها كان قرارنا في الحزب الديمقراطي الكردي في

سوريا (البارتي) هو القبول بهذا اللقاء، وكذلك كان موقف أغلبية الأحزاب الكردية، وبعدها سيتم تقييم اللقاء والقبول بعملية تفاوضية من عدمها، إلا أنه وللأسف ولعدة عوامل، لسنا بصدد ذكرها الآن، تم رفض اللقاء، أو بالأحرى تم التهرب منه بحجة التأجيل، هذا في الوقت الذي أعرب مهندسو إفشال اللقاء عن ندمهم وحسرتهم بعد عدة سنوات ومازالوا يرددونها.

بإمكاننا القول أنه إلى الآن لم تتلق الحركة الكردية على اختلاف أطرها أية دعوة رسمية من النظام للتفاوض حول القضية الكردية، كل الذي حدث إلى الآن لا يتخطى دعوات أو تلميحات عبر وسائل الإعلام من باب طرح التفاوض كأحد الخيارين الذي لا ثالث لهما، إلى جانب حملات تشويهية ممنهجة تسلكها وسائل إعلام النظام في سياق الحرب النفسية.

وفي حال تحقيق هذا الزعم على أرض الواقع، فإننا نعتقد بأن القبول بالتفاوض من دون وجود أية شروط مسبقة، لا يعني قطعاً قبول إملاءات طرف بعينه، بل أن ذلك يعتبر خطوة واقعية للدخول في عملية التفاوض، وعرض كل طرف لوجهات نظره للمسائل المطروحة.

المهم بالنسبة لنا كردياً هو وجود ثوابت وстратегيات في حال البدء بالتفاوض وإظهار النظام للجدية خلالها، وأهم تلك الثوابت والстратегيات هي أن تتمخض أية مفاوضات عن إقرار دستوري بالحقوق القومية والوطنية المشروعة للشعب الكردي في سوريا وفق العهود والمواثيق الدولية، مع تحديد النقاط والمواد فوق الدستورية والمتعلقة بذات الشعب الكردي وخصوصيته القومية، واعتماد الديمقراطية التوافقية في جميع المسائل السيادية، إضافة إلى لامركزية نظام الحكم في البلاد، كما أنه لا بدّ من تحديد القضايا الأخرى التفصيلية كنسبة الكرد في سوريا، ونسبتهم في الحكومة السورية، وحصتهم من الميزانية العامة للدولة، بشكل يتوافق مع نسبهم، وحجم الثروات المعدنية والباطنية في مناطقهم، والقضية الأخرى الهامة وهي القوات الكردية ومستقبلها في سوريا، ونوع الإدارة التي ستمتّع بها المناطق الكردية، واسم الدولة واللغة الكردية.. وغيرها من القضايا الحساسة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أية مفاوضات قد تجري.

بالنسبة للوفد الكردي المفاوض من الضرورة بمكان لكي يكون لهذا الوفد ثقله السياسي والجماهيري فلا بد أن يكون وفداً سياسياً شاملاً لمختلف الأطر السياسية الكردية قدر الامكان، وأن يتمتع بقبول جماهيري. وليكون الكرد في موقع وموقف قويين، وخاصةً أنهم اليوم جزء أساسي من التحالف الدولي، ويمتلكون قوة شعبية لا يستهان بها، فلا بد من البدء سريعاً بتوحيد الموقف والصف الكرديين، من خلال لقاء عاجل وبدون أية شروط مسبقة، كل شيء فيه يطرح للنقاش، وبروح عالٍ من المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق القوى السياسية الكردية، وفي مقدمتها الأطر الثلاث ” التحالف الوطني الكردي والمجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي(Tev-Dem).

ختاماً، اليوم نحن بحاجة إلى مفاوضين مهرة من طراز مفاوضي شعبنا في سيفر، وعلينا الحذر كل الحذر من مفاوضي لوزان، كي لا تتكرر مأساتنا على يد أحفاد “حسن خيرى“.

الربع الثالث أغسطس 2018

جريمة شنكال.. إبادة القرن.. ٣ آب ٢٠١٤

روح نيوز: ٢٠١٨/٨/٤

تحل على الايزيديين في ٣ آب الذكرى الرابعة لحملة الابادة التي طالتهم على يد داعش وراح فيها آلاف الضحايا أغلبهم نساء اختطفن ومازال القسم الاكبر منهن مصيرهن مجهول، كما نزح مئات الآلاف من المواطنين الى مناطق متفرقة في جنوب كردستان و اجزاء كردستان اخرى و الدول الاوربية، وهم يعيشون تحت الخيم و في ظروف عسيرة. وتاريخ الايزيديين مليء بالمآسي، وكانوا اللقمة السائغة في كل حرب شهدتها المنطقة، وقد تعرضوا على مدار تاريخهم لـ ٧٣ حملة ابادة و كان اشرسها و اكثرها وحشية هي التي تعرضوا في القرن الواحد و العشرين، في مرحلة يزعم المجتمع الدولي فيها تبني مبادئ حقوقية وانسانية.

ظهور داعش في العراق واحتلال الموصل

احتل داعش في ٢٠١٤ جغرافيا واسعة من الاراضي السورية و العراقية، وكان الشعب الكردي بجميع معتقداته هم اكثر من واجهوا هذه التوسع الاسود، الا ان احتلال المناطق الاخرى من العراق كان مهمة اسهل لداعش و احتل غالبها بدون مقاومة جديرة بالذكر.

ففي ١٠ حزيران ٢٠١٤ شن عناصر داعش هجومه بعدة وعتاد اقل بكثير مما كان يملكه الجيش العراقي في الموصل، على المدنية وتمكن خلال ٢٤ من احتلال الموصل كثنائي اكبر مدن العراق، على حساب انسحاب القوات العراقية و هروبها من المحافظة.

ومع احتلال الموصل اصبح الخطر الحقيقي يحدق بشنكال ذات الغالبية الايزيدية، اذ كان من المنطقي ان يكون الايزيديون وجهة داعش المليئة بالغنائم، لاختلافهم بالدين والقومية والارث والعادات.

انسحاب البيشمركة من شنكال

عدد قوات البيشمركة في مناطق شنكال ومحيطها كان يقدر بـ ١٢ الف مقاتل فضلاً عن العتاد الثقيل الذي كانت تمتلكه، كان ذلك في الفترة ما بين احتلال الموصل ١٠ حزيران وحتى قبل احتلال شنكال بيوم واحد ٢ آب ٢٠١٤. وعلق اهالي شنكال آمالهم على تواجد تلك القوات رغم ان داعش اصبح يتوسع شيئاً فشيئاً الى محيط شنكال وقراه، وحتى قبل ايام من احتلال داعش لشنكال كانت قوات البيشمركة مطمئنن الاهالي بانها ستدافع عنهم، لكن ما لم يكن بالبال هو انهم سوف يكونون فريسة سهلة بدون مدافع بيد داعش، وهذا ما جرى بالفعل، فقد انسحبت قوات البيشمركة من المنطقة اثناء اقتراب داعش من شنكال والقرى المحيطة بها في ليلة ٣ آب ٢٠١٤.

في اليوم الذي تعرضت شنكال لهجمات داعش، كانت كل الطرق مغلقة عدا طريق شنكال - ربيعة - دهوك الذي كان يخضع لسلطات الديمقراطية الكردستاني، اذ كان لم تسمح السلطات بانتقال الاهالي عبر الطريق الى روجافا او مناطق دهوك هرباً من داعش، سرعان ما خلت شنكال من القوات المقاتلة و احتل داعش منطقة ربيعة ليبقي الايزيديون في حصار لا مفر منه.

في الوقت الذي كان الايزيديون يحتفلون بعيد اربعينية الصيف (عيد خاص بمعتقدهم)، كانت قرى سيبا شيخ خضر وتل زركه وكوجو من اوائل القرى التي شهدت ابشع الجرائم في شنكال حيث ارتكب داعش مجازر بحق الرجال و خطف النساء و الاطفال.

وتمكنت وسائل الاعلام وبرزها فضائية رونا هي من تغطية المناطق التي كانت على وشك سقوطها بيد داعش، ورداً على اسئلة الفضائية الموجهة لمقاتلين و ضباط في البيشمركة وهم على طريق الفرار الى زاخو، "لماذا لا تدافعون عن شنكال، لماذا تفرون؟" قالوا (جاءتنا الاوامر من قيادات عليا). الانسحاب كان شبه كلي سوى ان بعض المقاتلين رأوا انفسهم في امتحان انساني واختاروا الدفاع والمقاومة، لكن قوتهم المتواضعة لم تتمكن من منع وقوع مجازر وجرائم كبيرة بحق الايزيديين الذين يفوق عددهم النصف مليون في شنكال و محيطها، فكانت النتيجة هي الحث في المجازر الجماعية والخطف والنزوح الكبير.

وبحسب الاحصائيات اسفرت حملة الابداء تلك عن :

- مقتل ١٢٩٣ شخصا، بقاء ١٧٥٩ طفلا يتيمي الاب، بقاء ٤٠٧ أطفال يتيمي الام، بقاء ٣٩٥ طفلا يتيمي الام والاب، انعدام المعلومات عن مصير اُباء وامهات ٢٢٠ طفلا.
- عدد جميع الاطفال مجهولي المصير والذين فقدوا آباءهم وامهاتهم ١٧٤٥ طفلا.
- اختطاف ٢٧٦٠ امرأة، و ٧٨٨ طفلة (إناث) و ٢٨٦٩ رجلا وطفلا (ذكور).
- ٦٨ مقبرة جماعية اضافة الى تدمير ٦٨ مزارا ومكانا مقدسا عند الايزيديين.
- نزوح الآلاف من العوائل.

وواجه الايزيديون في رحلة نزوحهم الجبرية تلك معاناة يندى لها جبين الانسانية، وقد ظهرت مقاطع مصورة لنساء وأطفال ومسنين حفاة وهم يسرون تحت رحمة حر الصيف بحثاً عن مكان آمن بعيداً عن براثن داعش. وقد مات عدد من الاطفال و المسنين خلال رحلة النزوح و الايام التي بقيوا فيها بدون ماء و غذاء في جبل شنكال، الى حين تم فك الحصار عنهم من قبل وحدات حماية الشعب وفتح لهم ممر انساني الى روجافا انقذ ارواح الآلاف الاخرين من الموت المحتم.

حين شن داعش هجومه على شنكال، كان قد وصلت الى المنطقة مجموعة من المقاتلين في صفوف قوات الدفاع الشعبي و وحدات المرأة الحرة - ستار(كريلا حزب العمال الكردستاني)، و ابدت تلك المجموعة بعدتها وعتاها المتواضعتين مقاومة ملحمية، وتمكنت بدعم و اسناد من وحدات حماية الشعب و المرأة من فتح ممر انساني للايزيديين المحاصرين في جبل شنكال الى روجافا و انقاذ ارواح الاف الايزيديين.

جرى ذلك بعد ان خطف من خطف و قتل من قتل و نزع من نزع، اثر الهجوم الشرس الذي شنه داعش يوم ٣ اب تزامناً مع انسحاب نحو ١٢ الف عنصر من قوات البيشمركة.

ويعتبر الايزيديون حزب العمال الكردستاني هو من دافع عنهم، بداية بـ ١٢ مقاتل كانوا قد وصلوا الى شنكال اثناء عملية الابداء، و قد اعتقلت سلطات حزب الديمقراطي الكردستاني ٣ منهم.

وكان قائد مركز القرار في الحزب العمال الكردستاني مراد قريلان قال في تصريح صحفي بعد ايام من عملية الابداء (ناشدنا الاطراف الكردية في اقليم كردستان قبيل حدوث الابداء، الى اجراء لقاء، وابدينا استعدادنا للدفاع عن شنكال، لكن المناشدة لم تستجاب، كنا قد اقترحنا ارسال مجموعات ذات خبرة دفاعية الى شنكال لمواجهة كل احتمال و تهديد و الدفاع عن شنكال، لكن رد الديمقراطي الكردستاني كان اعتقال ٣ من رافقنا).

وأكد قريلان ضرورة التدخل في شنكال و مواجهة داعش، حينها كان الايزيديين محاصرين و قد تمكن ٩ مقاتلين من اصل ١٢ (بعد ان اعتقل ٣ منهم) من الوصول الى جبل شنكال، و ابدوا مقاومة عظيمة بالسلاح الفردي و سلاح دوشكا كان قد خلفته البيشمركة في المنطقة اثناء انسحابها.

كان الوقت يمر سريعاً و الموت يلاحق الايزيديين لذا كان لا بد من الارتجال و السرعة في التخطيط العسكري و اتخاذ خطوات سريعة بغية انقاذ الاف الايزيديين من هم محاصرين في الجبل، لذا بدأت وحدات حماية الشعب و المرأة حملة عسكرية ضد داعش في الجزعة السورية بهدف تأمين نقطة حدودية ثم الامتداد عبر ممر الى جبل شنكال، وبالفعل تمكنت الوحدات بتضحية تاريخية من شق طريقها و طوله ٧٠ كم من حدود روجافا وصولاً الى شنكال، ليكون ممراً نجاة لآلاف الايزيديين من موت محتم، بعد بقائهم لايام وهو محاصرين في الجبل.

وبذلك تمكن المقاتلون من السيطرة على جبل شنكال ثم توسعت المقاومة لتشمل مناطق واسعة في محيط الجبل الشمالي، و حينها تم الاعلان عن وحدات مقاومة شنكال التي تأسست من ابناء المنطقة و بدعهم معنوي و تنظيمي من قوات الدفاع الشعبي.

رحلة اللجوء الى روجافا عبر الممر الانساني الذي فتحته الوحدات المقاومة، كانت صورة تراجيدية حيث امتزجت الغبار و عرق الرحيل و دموع الالم في وجوه النساء و الاطفال، ادميت اقدامهم الحفاة على حصى الطريق الملتهب من حر الصيف، و هم متوجهون الى بوابة النجاة.

وفور وصول الايزيديين الى المناطق الامنة في روجافا كان باستقبالهم منظمات انسانية محلية كالهلال الاحمر الكردي الى جانب مئات المواطنين من روجافا، سرعان ما تم نقلهم الى ديريك و اعد لهم مخيم "نوروز" بمحيط المدينة".

وانتقل الآلاف من الايزيديين الى مخيمات اللجوء في دهوك و مناطق اخرى من الاقليم : و هي مخيم عربت (السليمانية)، مخيمات باجد كندال و خانكي و كبرتو ١ و ٢ في دهوك، و مخيمي قاديا و بيرسف في زاخو.

كما لجأ بعض المواطنين الايزيديين الى مدن ماردين و شرناخ و آمد بشمال كردستان و سكنوا في مخيمات تحت اشراف بلديات تلك المدن و التي كان قد فاز بها حزب الاقاليم الديمقراطي.

بعد مقاومة دامت لاكثر من عام في شنكال بوجه داعش تمكنت القوات المدافعة من تحرير المدينة و القرى المحيطة بها، و استمرت مراحل التحرير على يد وحدات مقاومة شنكال حتى بعد استعادة مركز المدينة في ١٣ تشرين الثاني، في منطق شنكال جنوباً و شرقاً، حيث كان نقطة التحول الاولى في شنكال حيث اعتمدوا بذلك على انفسهم بمنظومة دفاعية ذاتية متمثلة بوحدة مقاومة شنكال و المرأة الشنكالية، ثم البدء بالتنظيم الاداري.

بدأت عملية تحرير شنكال بفتح ممر بين شنكال و رجاافا لانقاذ ارواح الاف الايزيديين المحاصرين في الجبل، و بعد ذلك تمكنت قوات الدفاع الشعبي الى جانب قوة و ليده متمثلة بوحدة مقاومة شنكال التي ضمت ابناء و فتيات شنكال من السيطرة على جبل شنكال، لتتوسع مقاومتها الى اطراف الجبل، و حيث استعادت خانصور بالكامل في الشهر الاخير من ٢٠١٤، لتصبح مناطق شمال جبل شنكال و غربه وصولاً الى قمة الجبل كلها بيد الوحدات.

فبعد ان عرف الايزيديون ان احد اكبر عوامل تعرضهم لسلسلة الابدات على مدار التاريخ هو افتقارهم لادارة ذاتية و منظومة دفاع منبثقة منهم، بدأ اهالي شنكال بتشكيل منظومات دفاعية و امنية، وردعاً من اي تهديد تشكلت في شنكال اسيس ايزيدخان كقوة موازية لوحدة المقاومة لتأمين كل منطقة يتم تحريرها.

تشكيل وحدات مقاومة شنكال في ايلول ٢٠١٤، كان اول خطوة ايزيدية ذاتية هدفها حماية ارضها و ابناء عقيدتها و تحرير كل شبر من اراضيها التي وقع بيد داعش منذ اب ٢٠١٤، توسعت هذه الوحدات و انضم اليها الشبيبة الايزيديين و بعض رجالها المسنين ايضاً، ثم انضم اليها فيما بعد الفصيل النسائي و التي سميت بوحدة المرأة الشنكالية (YJŞ) فبدأت الى جانب قوات الدفاع الشعبي بعمليات تحرير في جنوب جبل شنكال، و تمكنت في حملة دامت لاشهر من تحرير قرى جنوب شنكال كسكينية و كلي شلو و عشرات القرى الاخرى، لتبقى مدينة

شنكال شبه محاصرة حينها انطلقت حملة تحرير مركز مدينة شنكال وتمكنت القوات من تحريرها في ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٥.

خلال العمليات العسكرية تلك تمكنت القوات من تحرير قرابة ٣٣٠٠ مختطفة ايزيديّة، و تم تسليمهم لذويهم.

بعد تحرير مركز المدينة، شكلت قوات اسايش ايزيدخان، لتكون القوة الامنية في القرى و النواحي المحرر بهدف تأمين حياة الاهالي اثناء عودتهم الى قراهم و تنظيفها من المتفجرات، و التصدي لاي هجوم مباغت على القرى. في اذار ٢٠١٧ شنت قوات مدعومة من الدولة التركية هجوماً على خانصور كانت تحمل اسم بيشمركة روج بقيادة عسكرية تابعة للديمقراطي الكردستاني لكن تلك المساعي فشلت بعد مقاومة الاهالي و رفضها تواجد اي قوة تحت اي مسمى اخر في شنكال، عدا القوات التي دافعت عنهم و حررت اراضيهم و المتمثلة بروحدات مقاومة شنكال و رديفها النسائي.

بعد فشل تلك المحاولات التركية لفرض نفوها على الحدود بين شنكال و رجافا، شنت الطائرات التركية هجوماً على جبل شنكال و سقط على اثرها مواطن و عدد من افراد البيشمركة.

كل ما شهدته المنطقة من احداث لم تثني شعب شنكال عن نضاله و عزمه على تنظيم نفسه و بناء ادارته الذاتية، رغم ان سلطات الديمقراطي الكردستاني كانت قد اغلت الطرق الرابطة بين دهوك و شنكال، لكن رغم ذلك فقد عاد الى شنكال حوالي ٥٠ الف مواطن ما عدا العوائل التي كانت باقية في شنكال اصلاً حتى في مراحل تحرير المدينة.

تم تشكيل مجلس شنكال التأسيسي في ١٤ كانون الثاني من عام ٢٠١٥ و تحت مظلته تشكلت تنظيمات ومراكز ادارية، سعى المجلس للتعريف بما حل بالايزيديين في ٣ آب كعملية ابادة جماعية لدى المجتمع الدولي، كما شكلت في العام نفسه مجلس المرأة، ثم توسع المجلس النسائي لتصبح حركة المرأة ايزيدية الحرة". و تم الاعلان عن النظام الامني الداخلي (الاسايش)، ثم اصبح كقوة امنية تسمى بـ اسايش ايزيدخان انضم اليه الاف الشبان و الشابات.

لم يقتصر التنظيم على الصعيد العسكري و الامني، بل سعى اهالي شنكال لترسيخ نظام ذاتي على جميع المستويات الصحية و التعليمية و الخدمية و الثقافية، بطاقات و قدرات متواضعة.

وفتحت مدراس تدرس باللغتين الكردية (الام) و العربية في خانصور و سنون، مركز شنكال و سردشت و مناطق اخرى محيطة، فضلاً عن مراكز ثقافية للحفاظ على الثقافة ايزيدية و معتقداتهم. و أعلن مجلس الادارة الذاتية في شنكال بتاريخ ٢٠ آب ٢٠١٧، عن مشروع الادارة الذاتية الديمقراطية، فيما جاء في المشروع حزمة من المبادئ الاساسية لترسيخ الادارة و فيها دعت الى تشكيل هيئة تنسيقية ايزيدية، متضمناً ايضاً بنوداً لآلية تشكيل مجلس شعب شنكال و قوة ايزيدية مشتركة.

بعد انتهاء مهامها "الانسانية" بحماية ايزيديين و دعمهم في تنظيم انفسهم على الصعيد الاداري و الدفاعي و خلق الامن و الاستقرار في المنطقة بعد تعرضها لهجوم شرس من قبل داعش في مثل هذه الايام من عام ٢٠١٤، اعلنت منظومة المجتمع الكردستاني في ٢٣ اذار ٢٠١٨ عن انسحاب قوات الكريلا الكردستانية من شنكال. و الشنكاليون اليوم و رغم الظروف العصيبة التي مروا بها، يسعون لتحقيق ادارة ذاتية و يطالبون بغداد بالاعتراف بها رسمياً، ليبدأوا حياة يسودها الامن و الاستقرار و الحرية.

العودة الى المسار الحزبي من أجل استنهاض الجهد الجماعي للأفراد

*ستران عبدالله

الانصات المركزي: ٢٠١٨/٨/٧

تشكل الاحزاب فرصة عظيمة من أجل اتحاد قوة الأفراد والجماعات في مشروع وهدف عام لا يمكن تحقيقه من قبلهم على انفراد مهما كانت قوتهم ومهما كان الفضاء الديمقراطي وحجم الحرية المطلوبة لانجاز الأفكار والمشاريع.

إن نشوء الأحزاب وتطورها وتوسعها في بناء المجتمعات الديمقراطية ليس فقط منجزاً سياسياً لجهة الانفتاح السياسي و اقرار شروط العدالة والحق ورفع منسوب الحرية السياسية في أي مجتمع يتخذ من حرية التنظيم والنظام الحزبي سبيلاً للمشاركة السياسية وتعزيز المسؤولية الجماعية في التصدي للشأن العام، بل هو منجز اداري وتنظيمي من الطراز الأول، فقوة الجماعة واتحاد الارادات والأمزجة في تنظيم وهيكلية مناسبة يتفق عليها بين المتصدين لمهمة أو وظيفة مجتمعية أياً كان نوعها هو اختراع بشري وجهد تنسيقي عظيم وخلاصة للتجربة التنظيمية يقف خلفه أطنان من الكتابات في علم الادارة قبل أن يتم استنساخه ونقله لميدان السياسة متمثلاً بأحزاب وتشكيلات سياسية تلجأ الى نتاج الادارة المعاصرة من أجل تعزيز القوة وتوفير الجهد وتوحيد الارادات في الصراع السياسي، سواء بين الاحزاب المنافسة أو بين الاحزاب وتشكيلات السلطة والدولة اذا كانت ممن تضيق بالمشاركة وبالتنوع السياسي.

ان الأفراد والجماعات المختلفة تتحد فيما بينها في شكل تنظيمي طوعي مرن أو فضفاض أو مبني على قواعد وأصول ونظام داخلي يعرف ويحدد الحقوق والواجبات ويوسع من مجالات العمل ومستويات المشاركة والمبادرة السياسية وفقاً لتراتبية هرمية واضحة من أجل أهداف استراتيجية بعيدة المدى للنفع العام وعلى أسس تقاليد عمل رصينة مأخوذة من التجربة العميقة او حتى من الخطأ والصواب، وبالطبع فهي في هذا السياق تتخلى عن بعض من امتيازات الفردانية والمصلحة الذاتية وترضى ببعض التقنين الذي يوفر القوة والأمان كديدن اي تقنين يسلب بعض من الحرية الشخصية والفئوية من أجل كثير من القوة والجهد الجماعي المطلوب لانجاز الأهداف.

وأي كان حجم وثقل التقنين أو مديات الحرية الشخصية داخل الاطار التنظيمي، فإن العقد التنظيمي الذي يصل اليه الأفراد والجماعات فيما بينهم من خلال مؤتمرات التأسيس أو المؤتمرات المحددة في توقيتاتها أو الاجتماعات الدورية الموسعة كل بحسب القوانين النافذة لقانون الأحزاب في كل بلد يقف على

عتبة موازنة دقيقة من أجل الحفاظ على الخيار الطوعي في الانتماء وتوحيد الجهد الجماعي من أجل حرق المراحل على حسب تسمية الأدبيات اليسارية أو مضاعفة الجهد بحسب الاستدراك الغربي، ومهما كان موقع ومرسى التطبيق العملي فإن التجارب السياسية تبرهن على صواب الرؤية الحزبية المنبثقة والتجارب المختلفة على مستوياتها في البلدان التي خاضت التجربة الحزبية المستقرة أو شهدت مراحل من الانفراج السياسي يسمح بنوع من النشاط الحزبي، وتجربة كردستان والعراق بشكل عام تكشف صوابية هذه التجربة فيما مضى من مراحل يوم كانت التجربة النضالية الحزبية المتجذرة لها دورها في قيادة دفعة النشاط الحزبي، إلا أن الزمن الردي الذي نعيش تجاذباته وارهاساته الحالية هو زمن أصبح فيه العمل الحزبي يفقد إلى جاذبية العمل الجماعي الذي تتوحد فيه قوة الأفراد والجماعات نحو الهدف الاستراتيجي المعين، بل أصبح فيه الإطار الجماعي وكأنه قيد يدمي المعصم السياسي للأفراد ويستنزف القوة الجماعية بل ويطيح بالجهد الفردي للأفراد والمجموعات لأنها تنهكهم في صراعات داخلية جانبية بدلاً من توحيد الجهد في الصراع مع التنظيمات الأخرى أو القوى المناوئة لبرنامج الحزب المذكور.

ولا شك أن مبعث هذا التراجع والسلبية في نتائج العمل الجماعي الحزبي ليس بسبب فشل الإطار الحزبي كوعاء ذهبي لا يمكن الاستغناء عنه لقوة العمل الجماعي بل بسبب الخروج عن الأطر التنظيمية المنسقة، والديناميكية العضوية للحياة الحزبية الداخلية، فرداءة التركيب الحزبي الداخلي وكسر شوكة الالتزام بالنظام الداخلي كدستور للحياة الداخلية الحزبية، يسبب تصدعا للبنيان الحزبي بوصفه كتلة من النشاط الجماعي المكثف والمضاعف من قوة الأفراد حيث تتطغى المحسوبة والفساد والزبائنية في النشاط الحزبي، ويصبح كل ذلك معول هدم للحياة الحزبية وبالتالي هي قنبلة موقوتة لتتشتت أذرع الجهد الجماعي وتسخيف النشاط الحزبي سواء الفردي أو الجماعي وتسخير الجهد الجماعي من أجل مصلحة فئات أو مجموعات مختلفة، وهي تصبح عناوين سلبية لأفراد سيئين ورموز فاشلة لا يمكن لأي فرد أو مجموعة داخل الإطار التنظيمي أن تدافع عنها وعن مثالبها المكشوفة للقاصي والداني، فكيف أن تتوحد معها في جبهة؟!

أن إصلاح المسار الحزبي في كردستان كما في الإطار العراقي الأوسع بوصفه ملمحا ديمقراطيا وقاعدة للحياة الديمقراطية المعاصرة يتم فقط بالوفاء للمبادئ والتقاليد الحزبية والأسس التنظيمية التي تعيد العافية والهمة للجهد الجماعي للأفراد من أجل تحقيق الاستراتيجيات البعيدة خدمة للصالح العام في المجتمع والوطن.

إخفاق الكُرد في مُخاطبة الآخر

*عدالت عبدالله

ايلاف: ٢٠١٨/٨/٧

بدايةً، علينا ان نعترف بأننا، ككرد، في كل أجزاء كردستان، وبغض النظر عن الأسباب، مازلنا نراوح في مكاننا في مجال مُخاطبة الآخر. وقد يكون السبب في هذه المراوحة، سبب أيديولوجي وحزبي، أي طغيان نزعة التحزب على حساب الإنتماء للقومية أو الوطن، وهذا، بطبيعة الحال، يؤثر على الدوافع السياسية والاستراتيجية في مُخاطبة الآخر، بل يُفقر الإرادة أصلاً للقيام بمهام من هذا القبيل.

وقد يكون السبب، راجع الى غياب الوعي السياسي، أي عدم التفاعل مع تجارب الأمم الأخرى والإفادة منها، بحيث نستوعب معه مقتضيات العمل السياسي المثمر والهادف في هذا المضمار، وتحقيق ما يمكن تحقيقه في تصحيح وتحسين الصورة النمطية، التي أنطبعت في مخيلة الكثير من الدول، بل الشعوب، عن الشعب الكردي بفعل الآلة الإعلامية الدعائية ضد هذا الأخير.

وقد يكمن السبب في إنعدام المعرفة العملية أيضاً، أي إدراك استراتيجيات العمل على إنتاج المعرفة عن الآخر، فمن البديهي القول: أن الذي لا يعرف الآخر ولا يجدد معرفته عنه باستمرار، يجهل نقاط ضعفه أو قوته أيضاً، وبالتالي لن يفهم بسهولة: هلالاً آخر هو علة إخفاقاته في التاريخ، أم الأخفاق والتقهقر، مرتبطان أصلاً بطريقة تفكيره هو بالذات، وبأساليب عمله وأنماط تعاطيه مع الأمور والوقائع والحقائق والمعطيات!.

وربما الإخفاق في مُخاطبة الآخر، يعود الى الفشل في التلاحم القومي، أي مشاريع التنسيق اللازم في المكان والزمان المطلوبين بين القوى الكردية في أجزاء كردستان الأربعة، والعمل معاً لفهما الآخر، لاسيما من خلال مؤسسات بحثية ومراكز للدراسات تكون بمستوى عالٍ من المهنية والعلمية، وخاصة في الدول التي قُسم عليها الكُرد بالأكراه الإستعماري و من دون العودة لإرادة هذا الشعب وتطلعاته.

ونتيجة لكل ذلك، لا غرابة، من حيث المبدأ، إذن، في أن يغدر الآخر بنا أحياناً، وأحياناً أخرى يُعاملنا بناءً على الماكنات الدعاية السياسية المُعرضة، التي تقوم على تشويه سمعة الكُرد والقضية الكردية، خصوصاً ان ثمة أطراف وأنظمة سياسية تجيد لغة هذاهالصناعة ببراعة!، أي صناعة تشويه الحقائق وتضليل ومخادعة الرأي العام.

ومن هنا، تبرز أهمية دور السياسة والإعلاميين الكُرد في مواجهة هذه المشكلة والتحدي الحقيقي والاستراتيجي، لأن مُنجزات الشعب الكردي في العراق وسوريا اليوم، تتعرض، هي الأخرى، وبشكل متواصل لحملة الدعاية السياسية والتضليل من خلال الفضائيات والإعلام الجديد والصحف وكافة وسائل الإتصال والتواصل، وكأننا لازلنا نعيش - للأسف - في العصر النازي البروباغندائي، القائم على مقولة مشهورة لـ "غوبلز"، وزير الدعاية النازية: (أعطني إعلاماً بلا ضمير أعطيك شعباً بلا وعي)!!

ومن يتابع خطاب الآخر عن الكُرد، لاسيما عن الحركة التحررية الكردية، التي تواصل المقاومة من أجل نيل الحقوق السياسية والثقافية للشعب الكردي، لاسيما في تركيا وإيران وسورية، سيصطدم دون شك بهذه الماكنة الدعاية المشوهة لصورة مناضلي الكُرد وإعتبارهم (أرهابيين) أو (متمردين) و نعوتات وتسميات أخرى تفتقر لضمير والمقاربة الواقعية للحركة الكردية.

وفي نظري، تتمثل اليوم الطرق الناجعة للمقاومة والمواجهة الفعلية، أي مواجهة مساعي النيل من القضية الكردية ومشروعيتها وموضوعيتها، في مستويين:

المستوى الأول هو: ضرورة القيام بمراجعة الذات وممارسة النقد الذاتي، كشرط أساسي لتجاوز وجوه القصور فينا في التسويق السياسي المثمر للقضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره.

والمستوى الثاني هو: وضع استراتيجيات إعلامية فاعلة لمُخاطبة الآخر، ومن خلال الإستعانة بلغات الآخر ذاتها، أي من خلال إستخدام اللغة الفارسية والتركية والعربية والإنجليزية والفرنسية والروسية في عمليات المُخاطبة أولاً، و من ثم أستثمار كافة التقنيات الإعلامية المتطورة، ثانياً، للتأثير على الآخر وإقناع الشعوب والدول بالإنفتاح على القضية الكردية والتوصل الى حلول ديمقراطية تُكفل حقوق الكُرد في كافة أجزاء كردستان و يُنهي العنف نهائياً ويبقى الشعوب متآخياً ومتصالحاً مع بعضهم البعض.

في ذكرى القائد الشهم جبار فرمان

*ستران عبدالله

الانصات المركزي : ٢٠١٨/٨/١١

هو كان نموذجا للقائد الشهم ومناضلا صقلته محطات الثورة الكردستانية و مقاومة النظام البعثي الشوفيني.

كان يؤدي دوره اليومي المنوط به في الانتصار لقضية شعبه التحررية ولكن في نفس الوقت كان يطور من ادائه السياسي والعسكري كمثل من دخل اكااديمية الحياة والثورة ليتعلم من دروسها ويطبق تلك الدروس في سباق مع الزمن قبل السباق على مصارعة العدو الشرس.

جبار فرمان علي اكبر ابن خانقين المدينة الباسلة التي قاومت طوال عقود سياسات التعريب والتبعيث والترحيل ولم تنحني لقدر الجغرافيا السياسية للمدن الحدودية و جبروت الدكتاتورية والطائفية المقيتة ابن طريق الحرير العابر للحدود المصطنعة وللتمايزات المذهبية والقومية.

ابن قرية بانميل الخانقينية منبع النفط الكردستاني التي يسيل لها لعاب الشركات الكبرى والدول الاستعمارية.

وكان حريا بالجميع بدلا من التصارع على الثروة النفطية ان ينحنوا امام الثروة البشرية العظيمة التي قدمت للعراق وكردستانه بطلات وابطال في مقاومة الظلم والاستبداد من ليلى قاسم الى محمود مام عزه واخرون كثر في مركز القلب منهم صاحب السيرة الابهي جبار فرمان.

الذي بدأ قصته مع الكرداييتي في مراهقته الثورية يوم جازف بحياته في عملية تهريب رفيق دربه الثوري من سجون الفاشية وهو لم يزل طري العود يستلهم روح الكرداييتي من عائلة گرمسيري عريقة و وطنية ساهم عرابها الاب فرمان علي اكبر في موكب عودة الجثمان الطاهر لملك كردستان الشيخ محمود الحفيد الى مثواه الاخير في السليمانية والتي استقبلت مليكها المحبوب بانتفاضة سياسية عارمة تعبيراً عن سجيته الثورية و عن رفضها لسياسات الاستعمار الانكليزي وربيبتها حكومة العهد البائد.

وتحول الموكب الوطني الذي تشرف فيه السائق فرمان علي الاركوآزي بحمل نعش الملك محمود الى ملحمة حسينية في الكرداييتي ظل صداها يتردد في ذاكرة العائلة ليشكل حافزا ابديا لابنها البار جبار فرمان من اجل شق طريقه الخاص في المسيرة الثورية مبتدأ بمحطة الحياة الحزبية في الحزب الديمقراطي الكردستاني بجناحيه ثم عرج في نقلة نوعية على بؤرة الثورة الجديدة : عصبة الكوملة وتدرج في سلم الرقي النضالي من حلبة مقارعة الفاشية البعثية في مدرسة (كهـم ژيان و كهـل ژيان) تلميذا نجيبا بل ورفيق زلزلة جسور لاعمدة العصبة: القادة العظام الشهيد خاله شهاب ورفاقه لينطلق من ملحمة المقاومة والصمود في السجن الى فضاء البيشمركاييتي الرحب قياديا ميدانيا من قيادات حرب الانتصار مسجلا البطولات تلو البطولات منها ملاحم قرداغ و قيوآن ماوت والانتفاضة الثانية مع رفاقه البيشمركه في حرب التحرير الوطنية ضد جيش القمع والديكتاتورية.

لقد صقل حرب الثورة المسلحة المندلعة في جبال كردستان كتجربة عملية من قدرات ومواهب القوماندان جبار فرمان العسكرية حتى اصبح اسما لامعا في سماء البيشمركاييتي كما و اكتسب خبرة ميدانية عظيمة

اشار لها بالبنان قيادات عسكرية مسلكية في ميادين الادارة و العملياتية والمزج بين الجانب العسكري والسياسي والاداري في العمل الثوري مكنته من اكتساب احترام الكوادر العسكرية والسياسية للاتحاد الوطني الكردستاني معا و اصبحت موضع ثقة قائد الثورة ومعلمها الرئيس مام جلال والذي كلفه بمهمة مفاوضة وزير الدفاع للجيش البعثي مفاوضة الند بالند بعد الانتفاضة الثانية في ايلول من عام ١٩٩١. تلك الانتفاضة التي حسمت اكتساب كردستان المحررة من الدكتاتورية معناه الحقيقي كأرض محررة تشكل موطن قدم لعراق ديمقراطي محرر من الفاشية و لبناء تجربة حكومة كردستان المنتخبة والتي سرعان ما كلف فيها فرمان بحقيبة اول وزارة للبيشمركة في الادارة الكردستانية موظفا خبرته التنظيمية والعسكرية في التأسيس لمنظومة الدفاع الكردستانية ضد الدكتاتورية.

وانتقل البطل فرمان بين وزارات عدة من امنية و خدمية محققا النجاح على اختلاف اختصاصات تلك الوزارات معتمدا على ما اكتسبته تجربة الثورة الرحب من خبرات عملية في الادارة والتنظيم و ظل طوال عقد التسعينات من القرن الماضي محتفظا بموقعه القيادي في الحزب عضوا في المكتب السياسي و قيادة البيشمركة نائبا لمام جلال القائد العام لقوات البيشمركة.

وفي جانب النشاط الاجتماعي كان فرمان ناشطا ذي مقدرة عملية وساهم في انشاء اندية البيشمركة الرياضي ومؤسسا لجمعية كرمسير الثقافية و الاجتماعية و كان يحتفظ بشبكة علاقات واسعة بين طبقات المجتمع الكردستاني.

كان جبار فرمان قياديا حاسما وحازما في ساحات النضال و نسرا مطلقا في فضاءات الثورة الكردستانية بتنوعاته المختلفة : سجينيا سياسيا و بيشمركة في جبال كردستان و تنظيميا نشطا انتقل بين مواقع و مدن عدة محررة معتبرا كردستان كلها جغرافية مفتوحة للنضال و اكتسب شهرة بين جماهير كردستان متحدًا بلهجتهم و متبنيا لهمومهم و احلامهم وهو الذي ترعرع في خانقين المنكوبة بسياسات التعريب و التسفير والاضطهاد الطائفي والقومي ويدرك عن عمق اصالة حركة التحرر الكردستانية كمظلة ديمقراطية وطنية لتنوع المنبت الكردستاني و تنوعات التيارات السياسية فيه.

توفي القائد الشهم جبار فرمان في اب من عام ٢٠٠٧ وترجل من فرسه النضالي بعد ان قارع بروح البيشمركايتي المرض المزمن وترك في القلب حسرة لما كان سيقدمه للاتحاد الوطني الكردستاني وحرركته التقدمية من خدمات جلييلة لو اهمله الزمن الغادر.

نعاه الرئيس مام جلال بأب هي عبارات الوفاء والتقدير و بلغة يغلب عليها الشجن مما عرف به العم في نعي رفاق دربه.

تحية لذكرى (فيله تن) الثورة الجديدة و مجدا لابن بانميل، الخانقيني الكردستاني جبار فرمان.

تركيا: من قطة مام جلال الكردية الى مطار السليمانية

*شيرزاد اليزيدي

ايلاف: ٢٠١٨/٨/١١

خلال افتتاحه مشروع توسعة مطار السليمانية الدولي تحدث نائب رئيس حكومة اقليم كردستان العراق قوباد جلال طالباني عن الحصار المتواصل على المطار منذ أشهر من قبل تركيا وأنه ليس من العدل معاقبة أهل السليمانية على خلفية موقف مبدئي من قبل طرف سياسي وهو الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يعتمد مقاربة ثابتة في دعم واسناد النضال الديمقراطي الحقوقي للكرد في باكور (كردستان تركيا).

والحال أن تصريحات نائب رئيس الحكومة هذه تعد أقوى موقف من الإقليم حيال مضي أنقرة في حصارها على السليمانية في خرق واضح للقوانين الدولية النازمة لحركة الطيران وحرية الأجواء فلتمتنع أنقرة عن التعاطي مع السليمانية جويًا لكن ليس من حقها فرض الحظر على الرحلات العابرة عبر أجوائها من وإلى السليمانية يقول طالباني لكن في المقلب الآخر وبعد مرور نحو ٤٨ ساعة فقط على هذا الكلام تحدث رئيس الحكومة نيجيرفان يارزاني في مؤتمر صحافي بلغة تبريرية منحازة بلا لبس للموقف التركي مدعيًا أن حجج أنقرة مبنية على أساس ولم تأت من فراغ.

لا شك أن هذا التناقض الكبير بين كلام الرجلين مؤشر إلى مدى إيغال الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانغماس حتى النخاع في سياق السياسة والأجندة التركيين ومحاولة تحويل كردستان العراق إلى حديقة خلفية تركية الأمر الذي يصطدم مع السياسة المتوازنة للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يدير ما تعرف بالمنطقة الخضراء والتي في ظل استعصائها على الهيمنة التركية تعتمد حكومة أردوغان حيالها سياسة الحصار وفرض العقاب الجماعي على مدينة بحجم السليمانية وبكل ما تحمله من رمزية وقيمة قومية وثقافية ونضالية ليس في كردستان العراق فقط بل في عموم أجزاء كردستان.

والحق أن خطاب طالباني الابن ودبلوماسيته المبدئية في دحض الدعاوى التركية يستدعي مباشرة إلى الذاكرة منهجية ومواقف الرئيس مام جلال الذي ذاعت مقولته الحازمة عام ٢٠٠٧ رداً على مطالبات أنقرة تسليم قيادات حزب العمال الكردستاني في قنديل مطلقاً جملته الشهيرة : لن نسلم قطة كردية حتى.

فالإيغال التركي في استهداف الاتحاد الوطني ومعقله : السليمانية بما تمثله من قبلة كردستانية وعراقية حتى بات يستوجب مواقف رادعة صريحة بعكس موقف رئيس حكومة الإقليم الذي هو في الواقع امتداد لمنهجية أسلافه في قيادة حزبه في التسبيح بحمد أنقرة والعزف على أوتارها والتنسيق معها ضد الكرد في باكور (كردستان تركيا) وفي روج آفا (كردستان سورية) كما شاهدنا خلال السنوات الماضية فجدار العزل الأردوغاني على الحدود التركية - السورية كان يبني على وقع حفر الخنادق مع كردستان سورية على الحدود العراقية - السورية من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني في سياق محاولات حصار التجربة الديمقراطية الكردية في سورية وخنقها اقتصادياً وقس على ذلك.

هي سابقة فريدة في العلاقات الدولية وفي العرف الدبلوماسي أن يدعم رئيس حكومة الإقليم فرض الحصار على عاصمته الثقافية من قبل دولة أجنبية وأن يسوق المبررات والمسوغات مكرراً ما يردده المسؤولون الأتراك كأننا هنا حيال تصريحات للقنصل التركي في أربيل لا لرئيس حكومة إقليم كردستان.

الكرد لا يريدون الاخوة

*بنكي حاجو

يويريريس : ٢٠١٨/٨/١١

لان الكرد يريدون المساواة. القول هو للمفكر والمناضل الكبير احمد آلتان. اعلم جيدا انه سيغضب من كلمة مناضل لانه يكره مثل هذه النعوت وكذلك يكره الفخفة واللقاب. احمد آلتان مفكر وكاتب واديب وروائي تركي كبير بالاضافة الى ذلك هو صحفي لامع. آلتان هو الآن سجين الدولة التركية منذ سنوات بسبب آرائه الجريئة ووقوفه الى جانب الصدق والصراحة والحق والديمقراطية الحقيقية.

آلتان كرر في كثير من مقالاته مقولته الشهيرة الكرد لا يريدون الاخوة بل يريدون المساواة. كلمة الاخوة مع الكرد ردها كمال اتاتورك ومن بعده تقريبا كل الحكام الاتراك الذين جاؤوا من بعده وحتى اللحظة.

هذه الاخوة الكردية التركية تم ممارستها بالمجازر ضد الكرد والتتريك والتهجير ومنع التكلم والكتابة باللغة الكردية.

هذه الاخوة الكردية التركية اوصلت الامور الى تبديل كل الاسماء الكردية للقري والبلدات والمدن وتبديلها بأسماء تركية خيالية ليس لها اية صلة بتاريخ وجغرافيا المنطقة حيث كانت معظم الاسماء الكردية السابقة نابعة من صميم الجغرافيا و التركيبة السكانية والتاريخية والاجتماعية الكردية كما هو الحال في جميع المجتمعات الانسانية.

بالاضافة الى ذلك تم منع الاسر الكردية تسمية اطفالها بالاسماء الكردية. شاه ايران ومن بعده الملالي طبقوا الاخوة الكردية الفارسية وذلك بالاعدامات الجماعية بحق كل من حاول الاقتراب من المطالبة بالحقوق القومية للکرد في ايران. صدام كان يعيد شعار الاخوة الكردية العربية صباح ومساء وكل هذه الاخوة بالكيماوي في حلبجة والانفال والابادة والتعريب والسجون والتعذيب.

كل الحكومات في سوريا ردوا نفس الكلام اي الاخوة بين الكرد والعرب. الاثبات على تلك الاخوة في سوريا كان تجريد الكرد من الجنسية و كذلك التعريب بتطبيق الحزام العنصري والذي يسمى بالحزام العربي حيث تم الاستيلاء على اراضي الكرد ووزعت على العرب كما يعلم الجميع. تذكرت كل ماورد اعلاه والسوريون يستعدون لكتابة دستور جديد للبلاد بهدف طي صفحة الحرب الاهلية و لينعم السوريون بالسلام والاستقرار والبناء.

لذلك ارجو ان ينتبه الجميع ممن يشاركون في كتابة الدستور السوري الجديد الى ما قاله المفكر التركي الكبير احمد آلتان وهو:

الكرد لا يريدون الاخوة بل يريدون المساواة. اي يجب تكريس المساواة في الدستور دون اي تأويل او ترك اية ثغرات فيه للدوران او اللف على المواد المتعلقة بحقوق الكرد وبقية المكونات والابتعاد كلياً عن الكلمات والتعابير الرنانة والطنانة الجوفاء. نعم الكرد يريدون المساواة لان المساواة تحقق الاخوة الحقيقية.

لأجديد في خطاب السيد مسعود بارزاني

*شمال عادل سليم

هو يعيش في وادٍ وشعب كردستان الذي يعاني صعوبات اقتصادية خانقة في وادٍ آخر

إيلاف: ٢٠١٨/٨/١١

قال زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد مسعود بارزاني في خطابه الثلاثاء المصادف ٧ آب ٢٠١٨، في المؤتمر الثامن لاتحاد شبيبة كردستان: (ناضل الكرد منذ القدم من أجل الحرية والإستقلال واننا كشعب لم يكن خلافنا يوماً مع الشعوب بل كان مع السلطات التي رفضتنا شركاء حقيقيين او جيرانا لهم)، وأكد السيد بارزاني مجدداً بان (إجراء إستفتاء الإستقلال) لم يكن مخالفاً للدستور الذي أكد على إن الالتزام بالدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر وقال: (أتحدى بالدليل كل من يدعي غير ذلك) ومضى بالقول: (ان حق الاستقلال هبة من الله وليس فضلاً من أحد).

كما اشار السيد بارزاني إلى أن العلاقات مع بغداد ودول الجوار عادت إلى طبيعتها بعدما شهدت توترات في أعقاب الإستفتاء الذي أجراه الإقليم للاستقلال عن العراق، وتابع: (لولا خيانة البعض في ١٦ أكتوبر لما آلت الأمور إلى ما نحن عليه الآن، وقد تبين فيما بعد خطأ التعامل مع الكرد وقد ندم الكثيرون على ما ارتكبوه).. كما جدد السيد بارزاني تأكيده على المبادئ الثلاثة التي يطالب بها الكرد منها: تحقيق الشراكة الحقيقية والتوافق في القرارات والتوازن في المؤسسات، وأضاف: (ان مطالبنا الحالية تتمثل بتحقيق الشراكة الحقيقية في بغداد والتوافق في البرلمان والتوازن في المؤسسات، فالسياسات السابقة في العراق أثبتت فشلها). وحول تأجيل انتخابات برلمان الإقليم المزمع إجراؤها في ٣٠ ايلول المقبل، قال السيد بارزاني: (ليس صحيحاً ما يُشاع بشأن تقديم مبعوث الرئيس الأمريكي السيد (بريت ماكغورك) طلباً للتأجيل، ففي لقائي معه أكد (ماكغورك) أن الانتخابات هي شأن داخلي كردستاني، كما أننا لا نتلقى أوامر خارجية من أحد).

واضاف السيد بارزاني قائلاً: (قوة كردستان من قوة الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وتابع: (على الرغم من سرقة ما لا يقل عن ٤ - ٦ من مقاعدنا في الانتخابات التشريعية العراقية الاخيرة الا انها اثبتت أن الحزب الديمقراطي الكردستاني هو الحزب الأول على مستوى العراق اما البقية فهي عبارة عن كيانات وائتلافات وأحزاب متحالفة فيما بينها).

اما بخصوص نتيجة الإستفتاء قال السيد بارزاني: (يخطأ من يعتقد أننا قد تخلينا عن حقنا بعد ان حصد الإستفتاء ٩٣ ٪ من اصوات مؤيدي الإستقلال إلا اننا لا نريد العنف ولم نضع توقيتاً محدداً لممارسة حقنا في تقرير المصير والانفصال من العراق).

وبشأن ما نُشر عن ثروة السيد بارزاني مؤخراً، قال في ختام كلمته: (قيل أن ثروتي تبلغ ٤٨ مليار دولار لكن هذا غير صحيح ومنا في للحقيقة تماما وإلا فإن الكثير من الأمور كانت ستتغير)....

هذه كانت النقاط الرئيسية في كلمة السيد بارزاني امام المؤتمر الثامن لاتحاد شبيبة كردستان الذي انعقد في قصر المؤتمرات بالعاصمة اربيل، وكمراقب للشأن السياسي العراقي والكردستاني اقول:
للاسف لا جديد في الخطاب الذي القاه السيد بارزاني اليوم الثلاثاء المصادف ٧ أب، إذ ان السيد بارزاني وكما هو شأنه في خطابه السابقة اكد على دور حزبه الطبيعي ومكانته وثقله في كردستان، اضافة إلى تاكيد على المباديء (الشراكة الحقيقية والتوافق في القرارات والتوازن في مؤسسات الدولة).

أن أهم ما نخرج به من خطاب السيد بارزاني هو إصراره على خداع الجماهير عبر الايحاء بان (قوة وبقاء كردستان من قوة وبقاء حزبه)، وطبعاً هذا الامر مخالف للحقيقة وتبرير لهيمنة نظام الحزب الواحد، لان تجربة السنوات الماضية اثبتت بان (قوة كردستان من قوة وتماسك ابناء الشعب الكردستاني واحزابها بدون استثناء)، لان بكل بساطة كردستان هي ملكنا جميعنا وليس ملك السيد بارزاني وحزبه فقط...

نعم لا جديد في خطاب السيد بارزاني غير انه نفى في ختام كلمته صحة المعلومات التي نُشرت في صحيفة (يني شفق التركية من قبل الصحفي التركي (Yılmaz Bilgen) حول أموال رئيس إقليم كردستان السابق السيد مسعود بارزاني والتي قدرت بـ(٥٥ مليار دولار امريكي رابط الموضوع <https://www.yenisafak.com/dunya/banka-hesabi-55-milyar-dolar-2805729>).

نعم لا جديد في خطاب السيد بارزاني ولكن مع ذلك لم يخل خطاب السيد بارزاني من التصريحات التي تستوجب الوقوف عندها للتأكيد أن السيد بارزاني يعيش في وادي وشعب كردستان الذي يعاني صعوبات اقتصادية خانقة في وادٍ آخر.

أخيراً:

لقد تناسى السيد بارزاني بان إقليم كردستان يعيش اليوم على فوهة بركان، وان الاستقرار لا يكون إلا بالعدل والمساواة بين ابناء الإقليم، وان اصل الداء في الإقليم هو استئثار الاحزاب الحاكمة بالحكم والاستفراد بثروة الشعب الذي يُننّ تحت وطأة الجوع والخوف والجهل والمرض والبطالة وسوء الخدمات العامة، ونقص الطاقة الكهربائية والفساد والمحسوبية والتزكية الحزبية.

قوباد طالباني... السياسة بلا قوالب جامدة

*شيرزاد اليزيدي

صحيفة (الحياة): ٢٨/٨/٢٠١٨

على عكس الصورة المعهودة عن السياسيين ورجال الحكم في ربوعنا والبالغة الصرامة والتجهم والغموض بفعل الانعزال في أبراج السلطة العاجية، أثارت مشاركة نائب رئيس حكومة إقليم كردستان العراق قوباد طالباني أخيراً، في برنامج «أفين جن وجيان» الذي تقدمه مذيعة المنوعات الكردية المعروفة أفين آسو، وترجمته العربية «أفين... المرأة والحياة» على شاشة فضائية NET TV KURD، ضجة واسعة في الأوساط الإعلامية والسياسية في كردستان العراق ما بين مؤيد ومعارض. فالسياسي الشاب قدم صورة غير مألوفة عن رجالات السياسة في هذه المنطقة من العالم إثر مشاركته في برنامج حوارى متنوع وخفيف يغلب عليه طابع أنثوي ويقوم على فقرات متعددة تتضمن أسئلة واختبارات وعقوبات وغناء وطبخاً ومرحاً، وسط جمهور الحاضرين في الاستوديو.

وجمع البرنامج في تلك الحلقة بين الخفة والبساطة وعمق المضمون، وطرق محطات مختلفة في حياة الضيف مسلطاً الضوء على آرائه ومقارباته في السياسة والحوكمة والإدارة وصولاً الى أصغر تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، مركزاً على رحيل والده الرئيس العراقي السابق جلال طالباني العام الماضي، عبر تقرير مؤثر انهمرت خلال عرضه دموع الضيف والحضور من جمهور البرنامج داخل الاستوديو، وليسهب قوباد في الحديث عن والده الرئيس والإنسان الذي على مدى أكثر من نصف قرن بات اسمه صنو القضية الكردية. وكشف أن والده لم يره إلا بعد بلوغه الرابعة من العمر، إذ كانت العائلة تقيم في لندن ولم يتسنّ لطالباني الأب رؤية ابنه طيلة تلك الفترة الطويلة بفعل مسؤولياته في قيادة الثورة الكردستانية على نظام البعث، ولتوصيه قرينته هيرو خان أن يجلب هدية للطفل كونه ما عاد رضيعاً وبات متطلباً. لكن الأب بحكم انشغالاته، ربما، نسي الهدية، ما شكل خيبة أمل لدى الابن الذي كشف كيف أن والده وإن بعد عقود وتعوياً عن ذلك الموقف، أغدق الهدايا على حفيده ابن قوباد.

وهكذا، أسهب البرنامج في سرد وعرض تفاصيل وقضايا إنسانية وحياتية يعيشها الناس بمختلف خلفياتهم، ساسة وغير ساسة. فالبرنامج هنا يقدم وجه ضيفه الحياتي الخاص بعيداً من بروتوكولات المنصب الرسمي لاشتراطاته ومساحيقه.

أما فقرة المفاضلة عبر عرض صورتى والديه وأيهما يختار دون الآخر كي يكون أحدهما، فكانت أصعب فقرات هذه المغامرة ليجيب أنه لولا أبيه لما كانت أمه والعكس صحيح، وليرد أن ثمة إغفالاً الى حد ما عند عرض تجربة جلال طالباني السياسية لدور عقيلته هيرو ابراهيم أحمد التي كانت رفيقة دربه وسنده وفي

أحلك ظروف النضال والثورة، بخاصة عندما كان الزوجان في صفوف البيشمركة في جبال كردستان، فالاعتداد هنا بقيم الأمومة والأنوثة النبيلة مؤشراً ووعي حقوقي اجتماعي - سياسي متقدم.

ويمضي البرنامج في أجوائه ومحطاته الشبابية المرححة دونما إسفاف وليتعرض الضيف مثلاً لعقوبات تشمل شرب أقذاح متتالية من عصير الليمون البالغ الحموضة نتيجة تهربه أو اعتذاره عن الإجابة عن بعض الأسئلة، بخاصة في فقرة المفاضلات والاختيارات. ثم أوغل البرنامج في إمطة اللثام عن حياة ضيفه الخاصة، عارضاً مثلاً قبل الانتقال إلى فقرة المطبخ مجموعة صور لجملة أطباق طعام من صنع نائب رئيس حكومة الإقليم، كما ارتدى قوباد صدرية مطبخ مكتوباً عليها: شيف قوباد. وسرعان ما شمر بعدها «الشيف قوباد» عن ساعديه لتقطيع اللحم إلى شرائح ستيك والبدء بتتبيلها ومن ثم قليها وتحميصها مع تزيين الطبق لتقديمه بأبهى حلة. وفي المحصلة، فإن حلقات وفقرات كهذه تساهم بطبيعة الحال في تقريب الساسة من الناس وفي تبيد هالات العظمة والقداسة حولهم وتقاليد القطع مع المجتمع المتشكلة على وقع التفوق في عوالم السلطة الخفية وقوابها المتخشبة.

كسرت هذه الحلقة المميزة والحال هذه صورة و«هيبة» السياسي التقليدي الذي يجب ألا يشبه الناس العاديين دونما تماس مباشر معهم، وأن تكون حركاته وسكناته محسوبة بدقة وصرامة، وأن يحقر ويحط من قيمة كل ما هو دون القضايا الكبرى والمصيرية وفق السرديات السلطوية المنفصلة عن الواقع ويتعالى على عامة الشعب، محيطاً نفسه بهالات وحواجز تفصله عن الحياة الطبيعية وعن واقع الناس بآلامه وآماله.

فنحن هنا إزاء نمط جديد للسياسي العصري الذي لا يخشى خوض غمار تجربة تلفزيونية كهذه ملؤها المطبات والمحاذير. وهي تعتبر سابقة في الفضاءين السياسي والتلفزيوني الكرديين والعراقيين، لكن يجب ألا ننسى أن طالباني الأب ذاته كان عبر تاريخه السياسي الطويل يراوغ القوالب الجامدة للساسة ورجال الدولة المترسخة في ثقافتنا السياسية، إلى درجة سرده أثناء مؤتمراته الصحافية ولقاءاته التلفزيونية النكت التي تطلق عليه في الشارع العراقي وهو يرأس جمهورية العراق الاتحادية كأول رئيس كردي ومنتخب لبلاد الرافدين... فالولد سر أبيه كما قال العرب.

"المسألة الكردية: دينامياتها الجديدة وآفاقها المستقبلية"

مركز الجزيرة للدراسات: ٢٩/٨/٢٠١٨

محرر الملف: محمد عبد العاطي، باحث بمركز الجزيرة للدراسات: ليست المسألة الكردية مستجدة أو طارئة على هذه المنطقة بل هي منغرس في تاريخها وجغرافيتها وديمغرافيتها لاسيما منذ إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط على ضوء ترتيبات سايكس-بيكو قبل مئة عام. وما يضيف على المسألة الكردية أهمية مضاعفة هو ما شهدته في السنوات الأخيرة من ديناميات مسّت أغلب مكوناتها على اختلاف تجاربها ومساراتها. يمكن ملاحظة تلك الديناميات في العلاقات الكردية-الكردية سواء داخل العراق أو سوريا أو تركيا أو إيران. كما يمكن الوقوف عليها في أوضاع الكرد بالدول التي يعيشون فيها رغم اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والأمنية لكل بلد من البلدان المعنية. ورغم عمق الروابط التي تجمع الكرد وتنحت هويتهم المشتركة إلا أن توزعهم الجغرافي على عدة دول داخل المشرق وخارجه، جعل مسارات المسألة الكردية تختلف وتتعدد بتعدد البلدان التي ينتمون إليها. وإذا كان التفاوت في أوضاع الكرد في كل من العراق وسوريا وتركيا وإيران يعود في وجه من وجوهه إلى اختلافات ديمغرافية وسياسية وأيديولوجية داخل المكونات الكردية ذاتها، إلا أنه يعود كذلك إلى اختلاف المقاربات التي تتبناها الدول المعنية إزاء المسألة الكردية.

لقد خضعت المسألة الكردية على مدى تاريخها إلى تدخلات ورهانات إقليمية ودولية تباينت بين الدعم والمساندة والتوظيف الذي يصل إلى حدّ التلاعب ببعض مكونات الكرد ومستقبلهم في المنطقة. وتزداد تلك التدخلات ويتسع نطاقها خاصة أثناء الأزمات والصراعات التي غالباً ما تكشف عن هشاشة الكيانات الوطنية والمنظومات الإقليمية.

تعود المسألة الكردية إلى واجهة الأحداث بالتزامن مع ما يشهده العالم من توجه متزايد نحو انفجار الهويات الفرعية وصعود الحركات الانفصالية. ولا شك في أن الموقف الإقليمي والدولي الذي اصطدم به استفتاء كردستان في الخامس والعشرين من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، على سبيل المثال، والرافض كلياً لاستقلال الإقليم، مثل نهاية مرحلة وبداية أخرى في أحد أكثر مسارات المسألة الكردية تقدماً نحو تقرير المصير. ولكن التقلبات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط والمفتوحة على كل الاحتمالات، ستحمل معها مزيداً من الفرص ومزيداً من التحديات وستدفع الأطراف المعنية إلى البحث عن مقاربات جديدة للمسألة الكردية، وهو ما يجعل التمعن في جذور هذه المسألة ومتابعة منعطفاتها بالدراسة والتحليل أمراً لازماً للمهتمين بمعادلات الشرق الأوسط وما يعتمل فيه من متغيرات.

ومن هنا، تأتي أهمية هذا الملف الذي عكس اهتماماً مبكراً من قبل مركز الجزيرة للدراسات بالمسألة الكردية، وفيه يجد القارئ عديد الأوراق التي قُدمت، على سبيل المثال، في الندوة التي انعقدت في الدوحة بعنوان "المسألة الكردية: دينامياتها الجديدة وآفاقها المستقبلية" خلال الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، وشارك فيها نخبة من الخبراء والأكاديميين والسياسيين والمتخصصين بالشأن الكردي، والندوة التي حملت عنوان "المسألة الكردية في المشرق" وانتظمت جلساتها على مدى يومي ١٣-١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ بالدوحة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الأوراق نحت منحى التقرير البحثي الذي تنطبق عليه الشروط الأكاديمية المعروفة، وبعضها غلب عليها وجهة نظر معدّها والموقف السياسي الذي تبناه وهو يُقدّمها في الندوتين سابقتي الذكر. كما يجد القارئ في الملف أيضاً بعض الأوراق التي نشرها مركز الجزيرة للدراسات في أوقات ومناسبات مختلفة ولها أهمية في تبيان معالم المسألة الكردية من زوايا وخلفيات تزيد الصورة جلاءً والفهم تعمقاً.

الكاتب

العنوان

م	العنوان	الكاتب
١	نحو مقاربة جديدة لحل المسألة الكردية	عبد الباسط سيّدا
٢	الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية	مهند سلوم
٣	القضية الكردية في تاريخ وسياسات روسيا	ليونيد إيساييف

نحو مقاربة جديدة لحل المسألة الكردية

*عبد الباسط سيدا

مقدمة

لا يختلف واقع منطقتنا كثيراً عما كانت عليه الحال عبر مختلف المراحل التاريخية السالفة، القديمة منها والوسيلة والحديثة، فما فتئت هذه المنطقة تشهد صراعات بين القوى الإقليمية المتنفذة، ومحاولات هيمنة من جانب مجموعات سكانية بعينها على مجموعات أخرى مختلفة عنها عرقاً ودينياً ومذهبياً، وقد ترتب على ذلك تبيد للطاقت وهدر للإمكانات، وتدمير للعمران، وتمزيق للمجتمعات، وحرمان من تراكم للثروات والخبرات أعاق نهضتها. أما ما نشهده راهناً فهو حصيلة تقاطعات وتداخلات بين مشاريع مختلفة، تتلاقى أهدافها المرحلية أحياناً إلى حد التماهي، أو تتباعد إلى درجة التعارض والتناقض، مما يضيف تعقيداً استثنائياً إلى المعقد أصلاً. وفي العقد الأخير، بدأ التصادم بين المشاريع المعنية يأخذ طابعاً حاداً بفعل إرث التاريخ من ناحية وبسبب الصراعات المفتوحة بين الشعوب المطالبة بمستقبل أفضل والأنظمة المتمسكة بهيمنتها وتحكمها من ناحية أخرى. أما الحصيلة المتمخضة عن تفاعل الجهود التغييرية، والأخرى المقابلة المحافظة، فهي تتشخص في الواقع المعيش الذي ترسم ملامحه عبر اصطفاقات واستقطابات، فضلاً عن تجاذبات تتعارض بدرجات متفاوتة وتتناقض مع مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية" الأمر الذي يثير الخوف من الحاضر، ويشكك في المستقبل" فيغدو الماضي رغم ما فيه من سلبيات هو المعيار والحكم" ويتكور كل مكون ديني أو عرقي أو مذهبي على ذاته، باحثاً عن مسارات الإنقاذ الخاصة به، بعيداً عن الالتزامات تجاه الوطن وأهله، وبمعزل عن مقتضيات الشراكة في الحقوق والواجبات والمصير.

المسألة الكردية بين التاريخ والواقع

المسألة الكردية واحدة من أهم المسائل الكبرى وأكثرها تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط منذ نحو قرن كامل، وذلك استناداً إلى حجمها ومدى تأثيرها وتداعياتها على المستوى الإقليمي" فضلاً عن المستويين الوطني والدولي. فهي تخص شعباً أساسياً من شعوب المنطقة، يبلغ تعدادها نحو ٤٠ مليون نسمة، موزعين بصورة أساسية بين تركيا وإيران والعراق وسوريا. وقد تعرض هذا الشعب لظلم التاريخ والجغرافيا. فعلى الصعيد التاريخي، توافقت الإرادات الدولية مع الرغبات الإقليمية في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الأولى على تقسيم كردستان (بلاد الكرد)، لتصبح موزعة بين أربع دول في المنطقة بعد أن كانت مقسمة قبل تلك الحرب بين دولتين، هما: الدولة العثمانية وإيران. ورغم الوعود التي أعطيت للكرد" وبخاصة في معاهدة سيفر، ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠، التي تضمنت ما يمكن أن نسميه بخارطة طريق لمشروع دولة كردية مستقلة مركزها ولاية الموصل، إذا عبر الكرد عن رغبتهم في ذلك بموجب استفتاء كان من المفروض أن يُنظّم وفق جدول زمني محدد " فإن التطورات اللاحقة قطعت الطريق على ذلك. وجاءت اتفاقية لوزان، ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٣، لتتجاهل كلياً البنود الخاصة بالكرد في معاهدة سيفر، وتحرص على حماية مصالح كل من بريطانيا وفرنسا في المقام الأول في كل من العراق وسوريا، وتراعي في الوقت ذاته مطالب تركيا في عهد مصطفى كمال الذي كان قد حقق انتصارات ميدانية على الأرض، لاسيما على اليونانيين. وكل ما بقي للكرد في المعاهدة المعنية هو التزام الحكومة التركية بأنها لن تميز بين مواطنيها على أساس الدين أو القومية أو

اللغة . غير أن ما حصل هو أنه حتى هذه البنود ظلت حبراً على ورق“ وكانت السياسة القومية المعتمدة تركز على إلغاء الوجود القومي الكردي بمختلف الأشكال والأساليب، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية.

أما على الصعيد الجغرافي، فقد فصلت الحدود بين الكرد في البلدان التي يعيشون فيها (تركيا، إيران، العراق، سوريا)، وجعلت عملية التواصل فيما بينهم صعبة“ ما أدى إلى تفاوت لافت في مستويات التطور والنمو والوعي في سائر الميادين. وفرضت الدول المعنية على الكرد خطاً اقتصادياً تنموية، تلبى احتياجات مراكز تلك الدول، ولا تعطي أي اعتبار لاحتياجات المناطق الكردية ضمن نطاق كل دولة بمفردها، وعلى صعيد إقامة العلاقات فيما بينها“ الأمر الذي كان من شأنه -فيما لو تحقق- أن ينهض بها اقتصادياً عبر تأمين الكثير من مستلزمات النهوض بطرق أيسر، وكلفة أقل، وإنتاج أكثر.

وعلى الصعيد السياسي والمجتمعي“ كانت المناطق الكردية في الدول المشار إليها هدفاً لسياسات التهميش والإهمال، والجهود المستمرة من أجل إلغاء الهوية الكردية عبر جملة من الإجراءات والقوانين التعسفية، وكانت اللغة من بين أكثر مقومات الهوية الكردية تأثراً“ إذ حوربت وفُرض على الكرد اللغات الرسمية في البلدان التي يعيشون فيها، ومُنعوا على مدى عقود من استخدام لغتهم في التعليم والنشر، كما منعوا من تأسيس مراكز البحث والمجامع اللغوية الخاصة بهم.

فالكرد قد خضعوا لاضطهاد مزدوج، تمثّل في حرمانهم من حقوقهم القومية المشروعة“ الثقافية والسياسية والإدارية والاجتماعية من جهة“ وتعرضهم في الوقت ذاته لجملة من الحملات والإجراءات القمعية، والمشاريع التمييزية التي استهدفت وجودهم القومي في المقام الأول من جهة ثانية، ويُشار هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى أحداث دموية ذهب ضحيتها أعداد كبيرة من الكرد في الأنفال وحلبجة في العراق إبان حكم الرئيس صدام حسين وحزب البعث. والحملات التي شنتها القوات الإيرانية على المناطق الكردية خاصة بعد فتوى الإمام الخميني المعروفة ضد الكرد .

أما في تركيا، فقد تعرض الكرد لحملات قمعية في كل من ديرسم وديار بكر وبدليس وغيرها من المناطق ، واستمرت سياسة الإنكار والاضطهاد التركي للكرد في ظل الحكومات المتعاقبة، حتى بلغت ذروتها في مرحلة الانقلاب العسكري الذي قاده كنعان إيفرين عام ١٩٨٠ ، غير أن العقلية الرسمية في تركيا بدأت بالتحول إلى حدّ ما على صعيد التعامل مع القضية الكردية إبان عهد الرئيس الراحل، تورجوت أوزال (١٩٨٩-١٩٩٣). واستمر هذا التوجه في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية التي دخلت في مفاوضات مباشرة مع حزب العمال الكردستاني ، وذلك بهدف إيجاد حل للقضية الكردية. وقد اعتمد الحزب المذكور سياسة الانفتاح على الكرد عبر السماح بالفاعليات الثقافية والاجتماعية الكردية، وحتى السياسية منها، كما أقدم على فتح قناة تليفزيونية رسمية تبث برامجها باللغة الكردية، إلى جانب فتح الأقسام الكردية في العديد من الجامعات، وقد مهد ذلك كله السبيل لدخول حكومة العدالة والتنمية في مفاوضات مباشرة مع حزب العمال الكردستاني عبر زعيمه عبد الله أوجلان، ولكن لأسباب مختلفة تعثرت تلك المفاوضات، ثم توقفت، واندلعت المعارك مجدداً، ونحن نسمع كثيراً من جانب حزب العمال الكردستاني أن الحكومة تتحمل المسؤولية“ هذا في حين أن الوقائع والمعطيات تؤكد أن الحزب المذكور هو أيضاً يتحمل المسؤولية، ولكن الأمر الذي لا يطوله أي شك هو أن إطلاق العملية السلمية لحل القضية الكردية في تركيا على أسس عادلة سيكون في مصلحة الجميع في تركيا، كما سيكون أيضاً لصالح الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها .

أما في سوريا، فقد اعتمد حزب البعث منذ سيطرته على الحكم، عام ١٩٦٣، سياسة ضد الكرد استهدفت وجودهم القومي بصورة مباشرة، نجم عنها مصادرة أراضيهم تحت شعار قانون الإصلاح الزراعي، وتجريدتهم من

الجنسية السورية بذريعة الإحصاء الاستثنائي ١٩٦٢، وفرض على مناطقهم التعريب القسري الذي شمل أسماء المدن والقرى. كما أحدثت تلك السياسة تغييرات ديمغرافية وإدارية في المناطق الكردية التي تعرضت للإهمال والنهب حتى باتت تلك المناطق من أكثر مناطق سوريا تخلفاً، رغم كونها مصدر النفط والثروة الزراعية، لاسيما المحاصيل الاستراتيجية .

والأمر اللافت أكثر من غيره، هو أن الدول الأربع التي تتقاسم كردستان فيما بينها، قد التزمت بالتنسيق الأمني العسكري المشترك من أجل مواجهة ما تعتبره خطراً كردياً لا بد من التصدي له، ولعل النسخة الأخيرة لمثل هذا التنسيق تجسدت فيما تعرضت له منطقة كركوك، في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، حينما سيطرت الحكومة المركزية في بغداد على تلك المنطقة.

وقد ولد كل ذلك مظلومية كردية، أسهمت السياسة الإنكارية المستمرة في تعميّقها وتعميمها" الأمر الذي ترتب عليه الكثير من التوتر والتشنج والتشدد، مما عرقل الجهود العقلانية الرامية إلى مناقشة القضية من كل جوانبها بصورة متأنية، بغية الوصول إلى حل يرضي الجميع، ليتحول الكرد إلى جسر للتواصل بين الجميع، وذلك عوضاً عن أن يكونوا موضوعاً للشك والتوجس، والدعوة إلى التيقظ والتصدي لخطرهم بصورة دائمة.

وقد شهدت المرحلة التي أعقبت إسقاط نظام حكم الرئيس صدام حسين نقلة جديدة على صعيد القضية الكردية في العراق، وذلك بعد أن تحول الكرد إلى فاعل أساسي ضمن عملية إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة" وقد ساعدهم على ذلك واقع شبه الاستقلال الذي عاشوه منذ نهاية حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ (١٠)، فضلاً عن أن الدستور العراقي الذي تم إقراره عبر استفتاء شعبي نصّ على أن العراق دولة اتحادية/فيدرالية" وتم بيان حدود إقليم كردستان، وبقيت مناطق أخرى موضوعاً للأخذ والرد من قبل سلطات الإقليم وسلطات بغداد، وتمثّل المخرج في اعتماد مصطلح المناطق المتنازع عليها (١١)، وكان التوافق على آلية محددة لحل الإشكاليات الخاصة بها، وذلك بموجب المادة ١٤٠ من الدستور التي لم تنفذ، ولم تكن هناك أية بوادر توحى بالرغبة في تنفيذها (١٢). وما ترتب على ذلك تجسد في حالة من عدم الثقة والتوتر بين بغداد وأربيل، وهي الحال التي ترسخت، وزاد ضغطها على صنّاع القرار في المركز والإقليم" الأمر الذي أدى إلى ضائقة اقتصادية في الإقليم نتيجة قطع الميزانية من جانب المركز. ومع فقدان الثقة بين الطرفين، لاسيما بعد احتلال تنظيم "الدولة الإسلامية" للموصل، وإقدامه بعد ذلك على مهاجمة المناطق المتنازع عليها، وبروز مؤشرات تؤكد وجود خطط لمهاجمة الإقليم نفسه" قررت القيادة الكردستانية إجراء استفتاء عام على مستوى سكان الإقليم بهدف إبداء الرأي حول موضوع الاستقلال. ولسنا هنا بصدد الدخول في تفاصيل ما حدث، ولا مناقشة مدى مشروعية ما حدث، أو مشروعية الإجراءات الانتقامية الردعية التي اتخذتها حكومة بغداد لاحقاً ضد الإقليم. وإنما ما نود أن نتوقف عنده هو أن الموضوع في مجمله أكد أهمية أخذ البُعد الإقليمي للقضية الكردية بعين الاعتبار. فقد كان هناك موقف واضح رافض من جانب كل من تركيا وإيران والعراق لموضوع الاستفتاء (١٣). ولم يتوقف الأمر عند حدّ إعلان المواقف، بل ظهرت بوادر تنسيق عسكري، وجهد مشترك في سبيل تطويق نتائج الاستفتاء، والمطالبة بإلغائه، واعتباره كأنه لم يكن (١٤).

وبالتناغم مع هذا الموقف الإقليمي الرافض لفكرة الاستفتاء، كان هناك موقف دولي عام مطالب بالتأجيل، تمثّل في البيان الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص (١٥). وما يستنتج من كل ذلك، هو أن للقضية الكردية في المنطقة أبعاداً ثلاثة، يؤثّر الواحد منها في الآخر، ولا يمكن التعامل مع أحدها بمعزل عن الآخر.

المدقق في واقع منطقتنا الراهن بغية البحث عن الأسباب الجوهرية لحالة عدم الاستقرار التي تعيشها منذ الحرب العالمية الأولى وحتى يومنا هذا، يتبين له أن السبب الأساس يتمثل في عدم الاعتراف الضمني والصريح من جانب المكونات المجتمعية لدول المنطقة بالحدود السياسية التي رُسمت بناء على اتفاقيات بين الدول الاستعمارية المنتصرة من ناحية، وتلك التي كانت قد خسرت الحرب من ناحية ثانية. وقد تجسد عدم الاعتراف هذا في مشاريع أيديولوجية عدة، منها ما تمحور حول القومية، وأخرى حول الدين وحول المذهب. ولم تتمكن دول المنطقة من بناء مشاريع وطنية تُطمئن سائر مكوناتها، ولذلك كان النزوع المستمر نحو مشاريع حاملة عابرة للحدود. وفي أوقات الأزمات كان التشدد والنزوع نحو التقوقع على الذات، والالتحاف بولاءات ما قبل وطنية، أملاً في الحصول على قسط من الطمأنينة.

وبالتوافق مع ذلك، نرى أن كل الصراعات التي كانت، أو تلك المستمرة راهناً، سواء بين القوى الإقليمية، أم في داخل كل دولة، إنما باعثها في المقام الأول هو عدم الثقة، والتوجس من نزعات الهيمنة والتفرد. هذا إلى جانب تداخل وتفاعل هذه الصراعات مع المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية، تلك القوى التي تعتبر منطقتنا واحدة من المناطق المهمة بالنسبة لها.

والمخرج من كل ذلك يتمثل في الدولة الوطنية المدنية الحيادية إيجابياً أمام جميع مكوناتها“ فلا تكون دولة قومية أو دينية، بل تكون دولة عادلة، تحترم سائر القوميات والأديان والمذاهب والتوجهات على قاعدة الاعتراف بالخصوصيات والحقوق، ومن دون أي تمييز أو تحزب لصالح هذه الجهة أو تلك.

إن من شأن دولة كهذه أن تتمكن من طمأننة مكوناتها أولاً، وجيرانها ثانياً، وألا تكون ميداناً للتدخلات الخارجية“ بل تكون مستعدة لبناء علاقات إيجابية مع المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي على أساس المصالح المتبادلة، والعمل المشترك من أجل إنجاز مهام التنمية، وتأمين فرص التعليم والعمل للأجيال الشابة“ الأمر الذي سيقطع الطريق على النزعات العدمية التدميرية التي تظهر بأشكال مختلفة. والمدخل المؤدي إلى كل ذلك، هو تعزيز التفاهم والتواصل والحوار بين الجميع بغية الوصول إلى قواسم مشتركة يُبنى عليها.

وانسجاماً مع ما تقدم، نرى أهمية انطلاق الحوار العربي-الكردى بين الأكاديميين والنخب السياسية(١٦)، ونحن اليوم بحاجة إلى حوارات مشابهة تركية-كردية، وإيرانية-كردية، وحوارات شاملة بين النخب الفكرية والسياسية وبناء الرأي العام لسائر شعوب المنطقة، وذلك لمعرفة الهواجس، والقطع مع الأحكام المسبقة، والتوافق على قواسم مشتركة تكون أساساً لحللول إبداعية للمسألة الكردية، انطلاقاً من خصوصيتها في كل دولة من دول المنطقة، ذلك لأن ثمة تبايناً لافتاً من جهة الحجم، والتداخل السكاني، والموقع والتوزع الجغرافي، والفعالية السياسية، والمستوى الاقتصادي، وغير ذلك من العوامل التي تشكل بتفاعلها حالة مشخصة على صعيد كل وضعية، حالة تستوجب حلاً يتناسب مع طبيعتها، وذلك ضمن إطار الدولة التي تضمها، شرط وجود مشروع عام على المستوى الوطني يطمئن سائر المكونات عبر دستور عادل يبدد الهواجس، ويسهم في تحسين شروط العيش المشترك، وبناء على ذلك يكون الشكل الإداري الذي يُعتمد لمختلف المناطق الكردية في الدول المعنية منسجماً مع خصوصية كل بلد، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من التجارب المماثلة، إلا أن الوضعية المشخصة تبقى هي المرجعية الرئيسة في اعتماد أية صيغة إدارية.

وتبقى طبيعة العلاقات بين أجزاء كردستان، أو المناطق الكردية في كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا“ فالحدود بين هذه المناطق لا يمكن أن تكون كالحدود القائمة بين الدول، وإنما لابد من أخذ واقع الصلات المشتركة

بعين الاعتبار، تلك الصلات التي تتجسد في المشتركات اللغوية والثقافية والمجتمعية والاقتصادية وغيرها. وبناء على ذلك، يمكننا التفكير في مشروع رابطة أو جامعة كردية، تكون إطاراً لعلاقات ثقافية أكاديمية، وفنية، واقتصادية، ومجتمعية... إلخ، تشارك فيها الدول المعنية بالمسألة الكردية، وتكون راعية لها، لتتحول المسألة الكردية في المنطقة من قضية خلافية، وخطر لا بد من مواجهته والتصدي له باستمرار، إلى جسر للتواصل بين الجميع، ومحور لجهود متكاملة تستهدف ترسيخ الأمن والاستقرار، وذلك كمقدمة لجهود متكاملة، تنهض بالمنطقة لصالح جميع شعوبها ودولها.

ولتعزيز إجراءات الثقة، والمحافظة على استمراريته، تبرز الحاجة إلى اعتماد آلية لحل الخلافات التي ستكون حول المناطق غير المتفق عليها، أو حول ماهية الصلاحيات وحدودها، وحول طبيعة التدخلات من جانب السلطة المركزية، على أن تُعتمد مثل هذه الآلية من قبل محاكم إدارية-دستورية، يتم تشكيلها بالتوافق، مع مراعاة معايير صارمة في ميدان الكفاءة والاستقلالية والنزاهة.

خاتمة

بقي أن نقول: المسألة الكردية هي واحدة من أكثر المسائل تعقيداً في منطقتنا، ولن يكون من السهل الوصول إلى توافقات بشأنها عبر المباحثات الخاوية من مضمون واقعي. فما نحتاج إليه قبل كل شيء هو متابعة اللقاءات والحوارات، حتى نصل إلى توافقات حول إجراءات ملموسة، تبعد المخاوف، وتفتح الطريق أمام مقاربة جديدة للمسألة. مقاربة تقطع مع المنظومات الأيديولوجية التي كانت فاعلة حتى الآن، منظومات قومية أو مذهبية متشددة، واعتماد منظومة وطنية قادرة على طمأنة الجميع، وإشراكهم الفاعل في عملية إعادة بناء النسيج المجتمعي الوطني والصروح العمرانية في دولنا ومجتمعاتنا المنكوبة.

إن الطريق الأصح لتجاوز الوضعية غير السوية التي نعاني منها جميعاً يستوجب التحرر من أوهام الأحكام المسبقة، والتجاوز بعقل وقلب مفتوحين "تجاوز لا ينفي الاختلاف ولا يحتكر الامتيازات، بل يفتح الأفاق أمام تفاهم فعلي، وتعايش خلّاق من شأنه تجاوز مثالب الماضي، والتمهيد لجهود مستقبلية، يكون في صالح شعوب المنطقة جميعها" لأن الحصيلة الإيجابية للاستقرار والتمازج الحضاري ستكون ملكاً إقليمياً عاماً، خاصة في عالم اليوم الذي من أبرز سماته التقاطع والتواصل بين الداخل والخارج. ومن أجل بلوغ مستوى يتناسب مع طبيعة المهام والتحديات، لا بد من تضافر جهود المثقفين والسياسيين من أبناء شعوب المنطقة في إطار حوار مستمر بنّاء، لا يتخذ من المناسباتية حيزاً له، ولا من الشعاراتية وسيلة لتبادل التهم وإثارة المخاوف.

* عبد الباسط سيدا، كاتب وسياسي سوري، رئيس المجلس الوطني السوري سابقاً.

* قُدمت هذه الورقة في ندوة "المسألة الكردية: دينامياتها الجديدة وآفاقها المستقبلية" التي نظّمها مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة يومي

٢٥ و٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، والتي شارك فيها باحثون ومفكرون من بلدان وتيارات فكرية مختلفة.

الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية

*الباحث مهند سلوم

يتمثل الواقع السياسي الكردي الحالي في الشرق الأوسط بالأحزاب البارزة التي تأسس أغلبها خلال القرن الماضي بعد الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وانتهاء مرحلة الاستعمار المباشر. حيث جاءت هذه الأحزاب لتعبر عن شعور كردي بالظلم ينظر إلى التسويات السياسية التي أبرمت بعد الحربين العالميتين، الأولى والثانية، مثل اتفاقية سايكس-بيكو واتفاقية لوزان على أنها تسويات تمت على حساب حقوق الشعب الكردي القومية والسياسية والثقافية .

هذا الشعور بالمظلومية يشكل الأساس الفكري لأغلب الحركات السياسية الكردية التي ترفع شعارات تنادي باستعادة وحماية حقوق الشعب الكردي. بعض هذه الأحزاب يطالب بإعلان دول كردية مستقلة على المستوى القطري في كل من تركيا والعراق وإيران وسوريا والسعي مستقبلاً لخلق ما يسمى بدولة كردستان الكبرى لتوحيد أوصال الشعب الكردي التي قطعها الاستعمار . وتتباين أهداف وطموحات هذه الأحزاب بحسب الزمان والمكان والمرحلة السياسية التي يمر بها المكون العرقي الكردي في هذه البلدان الأربعة. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن من بين أبرز الأحزاب السياسية الكردية في الشرق الأوسط: حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK)، إضافة إلى أحزاب أخرى تدور في فلك الأحزاب الكبيرة.

في أحد اللقاءات المشهورة، قال الرئيس العراقي الراحل، جلال الطالباني: "كردستان وطن جميل في قصائد الشعراء" . بالفعل الأحزاب الكردية الحالية تتخذ من حلم بناء الدولة الكردية المستقلة شعاراً لها تؤمن به وتعمل بشكل مبدئي على تحقيقه. لكن هذا الشعار يمثل أيضاً مصدر شرعية مهماً لهذه الأحزاب لأنه يخاطب الروح الوطنية القومية للشعوب الكردية في المنطقة ويجمعها تحت سقف قضية مشتركة. في الوقت ذاته، من الواضح أن أغلب هذه الأحزاب تعي أن "حلم الدولة الكردية المستقلة" صعب التحقيق على الأقل في الحقبة التاريخية الراهنة. أما بالنسبة لحكومات كل من العراق وتركيا وإيران وسوريا، فتمثل المسألة الكردية مصدر قلق لها، لأنها تهدد بشكل مباشر وحدة أراضي هذه الدول وتتحدى سيادتها الداخلية مما تسبب بصراع مزمن بين حكومات هذه الدول والأحزاب الكردية الفاعلة. هذا الصراع بين الحكومات المركزية والمكون العرقي الكردي مستمر منذ عقود تزداد وتخف حدته بحسب قوة أو ضعف الحكومات المركزية في هذه الدول مقابل قوة وتماسك القوى والأحزاب الكردية الفاعلة ومدى تلقيها للدعم الإقليمي والدولي حيث يتم استغلال القضية الكردية من قبل فاعلين دوليين وإقليميين لتحقيق مكاسب سياسية أو للضغط على حكومات هذه الدول الأربعة . على سبيل المثال لا الحصر، استغلت إيران القضية الكردية في العراق لممارسة الضغط على الحكومة العراقية خلال سبعينات القرن الماضي مما اضطر حكومة العراق إلى عقد اتفاقية الجزائر التي تم عملياً إلغاؤها من قبل العراق قبيل الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) . مثال آخر، احتضنت الحكومة السورية عناصر من حزب العمال الكردستاني في ثمانينات القرن الماضي أملاً في توظيفهم لاحقاً كورقة ضغط إقليمية بيد نظام الأسد مما أدى إلى أزمة سياسية حادة كادت أن تتسبب بصدام مسلح بين تركيا وسوريا .

شهدت المسألة الكردية تحولاً كبيراً منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، سنة ٢٠٠٣، واندلاع الثورة السورية، في ٢٠١١، في أعقاب الثورات الشعبية في بلدان عربية مختلفة أو ما يسمى بالربيع العربي حيث تمكنت الأحزاب الكردية

من تحقيق تقدم كبير على المستويين العسكري والسياسي بمساعدة الفاعل الدولي متمثلاً بالولايات المتحدة وحلفائها إضافة إلى العامل الإقليمي الذي تعامل مع تمكن الكرد سياسياً وعسكرياً في العراق وسوريا على أنه أمر واقع مرحلي. فمنذ فرض الولايات المتحدة الأمريكية حظر الطيران فوق المناطق ذات الأغلبية الكردية في العراق ووضع هذه المناطق تحت إدارة الامم المتحدة في عام ١٩٩٢، تمكنت الأحزاب الكردية البارزة بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) والديمقراطي الكردستاني (KDP) من بناء هيكل سياسي قادر على إدارة الإقليم الكردي شمال العراق. هذا الأساس السياسي والاقتصادي ساعداً على تطور دور الأحزاب الكردية العراقية في الحكم بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ حيث تسلمت قيادات كردية مناصب سياسية عليا في الدولة العراقية الجديدة، أبرزها: منصب رئيس الجمهورية بعد اختيار الزعيم العراقي الكردي الراحل، جلال الطالباني، سنة ٢٠٠٥، رئيساً للعراق، ومنصب وزير الخارجية بعد اختيار هوشيار الزبياري ممثلاً لسياسة العراق الخارجية خلال الفترة بين ٢٠٠٣-٢٠١٤. وفي سنة ٢٠٠٥، أعلنت الأحزاب الكردية البارزة إنشاء حكومة إقليم كردستان العراق التي ضمت أغلب الأحزاب الكردية الفاعلة بعدما كان للإقليم عاصمتان: أربيل والسليمانية. كذلك تضمن هذا الإعلان كتابة مسودة دستور الإقليم والعمل على إجراء انتخابات ديمقراطية برلمانية لانتخاب رئيس وزراء للإقليم الكردي في العراق (١٠).

تمكنت حكومات إقليم كردستان المتعاقبة من تحقيق إنجازات كبيرة على المستويين الاقتصادي، من حيث البنى التحتية وتحسين دخل الفرد، وعلى المستوى السياسي الدبلوماسي، من حيث العلاقة بحكومة بغداد المركزية وعلاقات حكومة الإقليم على المستوى الدولي دبلوماسياً (١١). هذا التقدم السياسي والاقتصادي واجه التحدي الأكبر بعد استفتاء الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان، في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، حيث فرضت حكومة بغداد المركزية عقوبات اقتصادية وسياسية واسعة على حكومة الإقليم تسببت بشل الحركة الاقتصادية في الإقليم وإضعاف الإقليم سياسياً بعد استعادة بغداد للمناطق المتنازع عليها من خلال تحريك قطع الجيش العراقي والقوات المساندة لها مثل ميليشيات الحشد الشعبي وقوات مكافحة الإرهاب (١٢).

بالمقابل، تمكنت الأحزاب الكردية في سوريا من استغلال اندلاع الثورة السورية، سنة ٢٠١١، لترتيب صفها الداخلي والمشاركة في الثورة ضمن الأحزاب المعارضة في المناطق ذات الغالبية الكردية والمناطق المشتركة حيث برز كل من حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب كأكثر التنظيمات السياسية الكردية قوة وتمثيلاً على الأرض (١٣). ومع ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" وبداية الحرب الدولية ضده، تمكنت هذه الأحزاب من الحصول على دعم دولي كبير على المستويين العسكري والسياسي كونها في طليعة القوات التي تحارب ضد هذا التنظيم (١٤). قبل سنوات قليلة من اندلاع الثورة السورية وظهر تنظيم الدولة، لم يكن أحد يتصور دعم الدول الغربية لهذه الأحزاب الكردية بسبب ارتباطاتها بحزب العمال الكردستاني (التركي) الذي تدرجه تركيا وعدة دول أوروبية على قوائم الإرهاب. وهنا يمكن القول: إن الأحزاب الكردية في سوريا ليست بمستوى التقدم السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به نظيراتها في العراق (١٥). لكن التقدم الذي حققته الأحزاب الكردية في سوريا خلال السنوات القليلة الماضية يمثل نقلة نوعية في تاريخ العمل الكردي السياسي في سوريا. مع فشل جهود حكومة إقليم كردستان في تحقيق الاستقلال في العراق والتبعات السلبية التي لحقت بالإقليم بسبب إجراء الاستفتاء وتخلي الدول الغربية عن دعم حكومة إقليم كردستان العراق قبل وبعد إجراء الاستفتاء، تبقى علامات الاستفهام مطروحة تجاه مستقبل الأحزاب الكردية في سوريا ومدى التزام الفاعل الدولي بدعم هذه الأحزاب بعد هزيمة تنظيم الدولة عسكرياً.

في سياق متصل، تشكو الأحزاب الكردية في إيران من التهميش السياسي والثقافي والبطش الأمني في المناطق ذات الغالبية الكردية (١٦)، لكن الوضع بشكل عام مستقر في مناطق كردستان إيران والسبب الرئيس هو قوة الحكومة الإيرانية المركزية أمنياً واستقرارها سياسياً واقتصادياً بشكل نسبي (١٧). أما في تركيا، فالوضع الكردي غير مستقر منذ عقود بسبب الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية خصوصاً بعد فشل عملية السلام التي أُعلنت في عام ٢٠١٢ واعتقال أغلب القيادات الكردية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادتها عناصر تركية معارضة لحكومة حزب العدالة الحاكم بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان (١٨). لكن الحكومة التركية تتمتع باستقرار أمني وعسكري نسبي يتيح لها التعامل بشكل فاعل مع نشاطات حزب العمال المسلحة والمحافظة على استقرار المناطق ذات الغالبية الكردية في جنوب وشرق تركيا.

تمر منطقة الشرق الأوسط حالياً بتحولات سياسية كبيرة أغلبها مترابط يؤثر بعضها في البعض الآخر وهي بنفس الوقت مقدمات لظهور نظام شرق أوسطي جديد يعيد تعريف أدوار الفاعلين الإقليميين في مرحلة ما بعد الحروب بالوكالة وما يسمى بـ "الحرب الكونية على الإرهاب". من المتوقع أن يستمر الفاعلان، الدولي والإقليمي، في تسليط الأضواء على المسألة الكردية في المرحلة المقبلة كونها جزءاً أساسياً من عملية استقرار المنطقة. وبنفس الوقت تشير المعطيات إلى استمرار صراع المحاور الذي يستغل الخطاب الطائفي كأداة تعبئة سياسية داخلية وذريعة لخلق مساحات توسع استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

حلم الدولة الكردية واستفتاء استقلال إقليم كردستان العراق

يختلف كرد العراق عن أشقائهم في الدول المجاورة من حيث الظروف السياسية الداخلية والتنظيم الحزبي والدعم الدولي الذي يعتمد بشكل كبير على مصالح الدول الكبرى، مثل: أمريكا وبريطانيا وروسيا والصين. وجود أو غياب الدعم الدولي إضافة إلى مدى استقرار الوضع الداخلي السياسي عوامل تؤثر بشكل مباشر على طبيعة المكتسبات الداخلية للأحزاب السياسية الكردية وطريقة عملها (١٩). فمثلاً حزب العمال الكردستاني في تركيا وحليفه الفكري -وحدات حماية الشعب في سوريا وحزب الاتحاد الديمقراطي- أصولها الفكرية ماركسية شيوعية تنظر إلى النضال المسلح على أنه الطريق الأقرب لتحقيق الأهداف السياسية لهذه الأحزاب والحركات المسلحة (٢٠). بينما حزبا الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني العراقيان تأقلموا مع الفكر (السياسي) الرأسمالي العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على دعم دولي أكبر للمسألة الكردية وتحديث نظام الحكم في كردستان العراق بما يتماشى مع النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (٢١). بالمقابل، بعد انطلاق الثورة السورية و بروز تنظيم الدولة، تغير الموقف الدولي لصالح دعم الأحزاب الكردية السورية لكن لحد الآن يبدو أن هذا الدعم مرحلي مرهون بمصالح أمنية ضيقة لا يمكن اعتباره دعماً مبدئياً للأحزاب الكردية البارزة في سوريا.

بشكل عام، تبرز الحركات الكردية الانفصالية عندما تضعف سلطة الحكومات المركزية في دولها (٢٢). هنا، أستثني تجربة حزب العمال الكردستاني في تركيا لأنها مستمرة منذ عقود بغض النظر عن ضعف أو قوة الحكومة التركية لأسباب تتعلق بواقع الكرد داخل تركيا وطبيعة أنظمة الحكم المتعاقبة في تركيا. فبينما توجد أحزاب كردية في إيران مشابهة للأحزاب الكردية في العراق من حيث الفكر والتنظيم، لم تتمكن هذه الأحزاب من تحقيق أي تقدم ملموس من حيث المكتسبات السياسية أو القومية خلال العقود الماضية رغم أن أول تجربة استقلال كردية كانت جمهورية "مهاباد" التي أُعلنت في كردستان إيران عام ١٩٤٦ (٢٣). هنالك أسباب عديدة تقف وراء تأخر الأحزاب

الكردية في إيران عن نظيراتها في العراق وتركيا وسوريا ألا وهي القوة النسبية التي تتمتع بها الحكومة الإيرانية منذ تسلم قائد الثورة الإسلامية الراحل، روح الله الخميني، قيادة إيران في عام ١٩٧٩ وضعف التنظيم الداخلي للأحزاب الكردية في إيران إضافة إلى أن إيران تنتهج سياسات داخلية تعترف ببعض حقوق الكرد الثقافية ناهيك عن تقديمها مستوى مقبولاً من التسهيلات الاقتصادية والخدمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية في إيران (٢٤). لهذا، تجد الأحزاب الكردية في إيران أنه من الصعب تحشيد الشارع الكردي للانتفاض ضد حكومة إيران المركزية.

تتمتع الأحزاب الكردية في العراق بالتنظيم والقدرة على جذب الدعم الداخلي والدولي بشكل أكبر من نظيراتها في تركيا وسوريا وإيران وهذا يعود إلى أسباب كثيرة، منها: توفر الظروف المناسبة مثل غياب الاستقرار الداخلي في العراق بسبب الحروب واجتياح العراق للكويت والاحتلال الأمريكي، عام ٢٠٠٣، إضافة إلى الدعم الدولي المباشر الذي تلقتة الأحزاب الكردية في العراق بسبب تقارب مصالح الدول العظمى مع مصالح هذه الأحزاب في مراحل معينة من المواجهة السياسية والعسكرية بين أنظمة الحكم في العراق والدول الكبرى (٢٥). بالإضافة إلى براغماتية هذه الأحزاب في علاقاتها مع دول الجوار حيث تتمتع الأحزاب الكردية بعلاقات جيدة مع حكومات إيران وتركيا رغم التقلبات التي شهدتها هذه العلاقات. بعكس الأحزاب الكردية في تركيا وإيران التي لا تتمتع بعلاقات قوية مع حكومات المنطقة وليس لها دعم كبير. لكن هذه العلاقات بدأت "تتحسن" تدريجياً بسبب حروب الوكالة الإيرانية السعودية في سوريا والعراق والضغط الأمريكي/الإسرائيلي على النظام السياسي الإيراني خلال الأعوام القليلة الماضية. ما زالت آثار هذا التغيير في العلاقات ما بين بعض دول المنطقة والدول العظمى وبين المجاميع السياسية المسلحة الكردية في إيران وتركيا، غير واضحة لحد الآن. ظهر الأمر أن القوى الكردية في سوريا وإيران ما زالت في موقف تفاوضي ضعيف حيث إن القوى الكردية في سوريا رجعت إلى طاولة المفاوضات مع الأسد تحت مظلة الحكومة المركزية، والقوى الكردية الإيرانية لم تتمكن من تحقيق أي من أهدافها المعلنة (٢٦).

تتميز الأحزاب الكردية العراقية بالتنظيم والبراغماتية السياسية والتمثيل الداخلي القوي وعلاقاتها بدول الجوار والدعم الدولي المبني على المصالح المتبادلة مما مهد الطريق أمام الأحزاب الكردية العراقية للتفكير بالاستقلال عن العراق في حال توفر الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة. لكن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن استفتاء الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان العراق في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ لم يكن هدفه الرئيس تحقيق حلم الدولة الكردية المستقلة -على الأقل في المرحلة الحالية-. وكان هذا جلياً من خلال قراءة تصريحات المسؤولين الكرد قبيل الاستفتاء وحقيقة أن رئيس الإقليم السابق، السيد مسعود البارزاني، خاطب الشعب الكردي عشية الاستفتاء بينما يظهر العلم العراقي خلفه جنباً إلى جنب العلم الكردي في إشارة إلى أن الاستفتاء لا يهدف، على الأقل في المرحلة الحالية، إلى تحقيق الاستقلال لكنه ربما يكون خطوة بهذا الاتجاه (٢٧). من خلال دراسة البيانات المتوفرة قبل وبعد الاستفتاء يتبين لنا أن الهدف الرئيس وراء إجراء استفتاء الاستقلال كان المحافظة على مكتسبات الإقليم مثل اللامركزية شبه المستقلة في الحكم إضافة إلى المحافظة على الأراضي التي سيطرت عليها حكومة الإقليم من دون الدخول في مفاوضات المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الخاصة بمعالجة قضايا الأراضي المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد. إضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بالصراع الداخلي بين الأحزاب الكردية المختلفة على تقاسم السلطة وموضوع رئاسة الإقليم (٢٨).

تشير تصريحات حكومة إقليم كردستان العراق قبيل إجراء الاستفتاء والحوارات مع المسؤولين الكرد إلى أن حكومة الإقليم أرادت التلويح بإمكانية إعلان استقلال إقليم كردستان العراق للضغط على الحكومة المركزية في بغداد

من أجل تقديم تنازلات سياسية تعزز (مكتسبات الكرد) قبل وبعد ظهور تنظيم الدولة، في يونيو/حزيران ٢٠١٤، خصوصاً أن لدى حكومة إقليم مخاوف حقيقية من أطماع التوسع التي تخطط لها قوات ميليشيات الحشد الشعبي والأحزاب التي تساندها في بغداد بعد هزيمة تنظيم الدولة. لكن الاستفتاء لم يحقق أهدافه، بالعكس تسبب الاستفتاء بخسائر كبيرة للإقليم على المستويين السياسي والاقتصادي (٢٩).

وهناك عدة أسباب أدت إلى فشل جهود حكومة إقليم كردستان العراق للضغط على الحكومة المركزية في بغداد:

عوامل داخلية: تراكم السياسات المحلية الخاطئة لحكومة الإقليم والتي وصلت ذروتها عندما تم طرد رئيس برلمان إقليم كردستان وبعض الوزراء مما تسبب بتعليق أعمال البرلمان في سنة ٢٠١٥. كذلك وجود فساد إداري على مستوى المسؤولين في الأحزاب الرئيسية تأخرت معالجته مما أسهم في إضعاف الجبهة الداخلية الكردية.

الرفض الأمريكي لتوقيت وحيثيات إجراء الاستفتاء“ حيث كانت لدى الحكومة الأمريكية مخاوف من ازدياد النفوذ الكردي في العراق بدرجة تهدد مصالح دول الجوار مثل إيران وتركيا. إن إمكانية حصول الإقليم الكردي على نفوذ شبه مستقل يمكن أن يعطي ذريعة لهذه الدول لأن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لحماية أمنها القومي“ وبالتالي تخلق عدم استقرار يهدد مصالح أمريكا في المنطقة في المرحلة الحالية.

استعادة القوات العراقية لمحافظة كركوك وانسحاب القوات الكردية منها من دون مواجهات عسكرية كبرى جاء بمباركة وتنسيق أمريكي مباشر مع الحكومة في بغداد وحلفائها في طهران وله أسباب عديدة، على رأسها رغبة الفاعل الدولي - وخصوصاً الأمريكي - بتعزيز الهوية الوطنية العراقية وتعزيز صورة الحكومة المركزية على أنها من هزم تنظيم الدولة وحافظ على وحدة العراق من خلال إجبار الإقليم الكردي على إلغاء نتائج الاستفتاء الذي أجرته حكومة الإقليم. وهذا يتماشى مع سياسة الإدارة الأمريكية المعلنة التي تهدف إلى تحجيم نفوذ إيران في العراق.

الرفض الإقليمي الواسع لاستفتاء استقلال إقليم كردستان“ حيث لم تدعم أية دولة إقليمية هذا الاستفتاء عدا الكيان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة. وكان للرفض الإقليمي أسباب كثيرة لكن يضاف له أن حكومة الإقليم لم تتواصل بشكل فاعل وجدي مع حكومات المنطقة للتعريف بالقادم الدولي الجديد -تحديداً الدولة الكردية التي يعترف كرد العراق إعلانها-. وهذا مؤشر آخر على أن حكومة إقليم كردستان لم تُجر الاستفتاء من أجل الاستقلال بل من أجل تحقيق أهداف سياسية داخلية على مستوى الإقليم وعلى مستوى العلاقة مع الحكومة المركزية في بغداد.

بعد رفض الرئيس السابق لحكومة إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، التمديد لولايته، وقيامه بتوزيع صلاحياته كرئيس على الرئاسات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، قررت حكومة الإقليم برئاسة نيجيرفان بارزاني تجميد نتائج الاستفتاء واحترام قرار المحكمة الدستورية العراقية الذي أفتى بأن استفتاء استقلال كردستان غير دستوري وبالنتيجة غير شرعي ويعتبر لاغياً من الناحية القانونية، رحبت كل من الحكومتين الأمريكية والبريطانية بهذه الخطوات وصرح مكتب رئيس الوزراء، حيدر العبادي، بأنه يرحب باحترام حكومة الإقليم لقرار المحكمة الدستورية العراقية (٣٠).

الخطوة المتوقعة القادمة هي عقد مفاوضات بين حكومة الإقليم في كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد للاتفاق على إعادة تعريف العلاقة بين الإقليم والحكومة المركزية على كل المستويات. من المتوقع أن تركز المفاوضات على قسمين أساسيين: الأول: هو الاتفاق على صلاحيات الإقليم الإدارية والمناطق والسلطات السيادية التي سوف تكون ضمن إدارة مشتركة. القسم الثاني: هو الاتفاق على آلية واضحة لها جدول تطبيق زمني محدد لتسوية موضوع المناطق المتنازع عليها كما نص عليها الدستور العراقي في مواده ذات العلاقة.

تعتمد نتائج هذه المفاوضات على عدة عوامل منها الضامن الدولي للاتفاقات التي تنتج عن هذه المفاوضات والصفقات السياسية التي يمكن أن تُعقد بشكل سري وعلني للاتفاق على تشكيل الحكومة العراقية. بشكل عام، بينما ظاهر الأمر أن الكرد في العراق خسروا الكثير من الأراضي والصلاحيات الإدارية اللامركزية، فإن الحقيقة أن نتيجة ما حدث في كركوك والمناطق المتنازع عليها لم تظهر بعد. فربما يسترجع الإقليم السيطرة على بعض المناطق المتنازع عليها كجزء من صفقة سياسية مع الفاعل السياسي الشيعي الذي يمثل الديمغرافية الانتخابية الأكبر في العراق. كذلك يمكن سنّ قوانين تعطي شرعية لصلاحيات إدارية يتمتع بها الإقليم لم تكن مسنونة بقوانين من قبل. مدى نجاح حكومة إقليم كردستان العراق في المفاوضات يعتمد بشكل كبير على توحيد جبهتها الداخلية ومعالجة مشاكلها الهيكلية السياسية والاقتصادية التي على رأسها الفساد الإداري والمحسوبية في منح المناصب الحكومية.

الأفاق المستقبلية للمسألة الكردية في الشرق الأوسط

المسألة الكردية في الشرق الأوسط تتفاعل مع الواقع السياسي والأمني غير المستقر في محيطها" حيث يسعى الكرد بشكل عام إلى المحافظة على هويتهم وحقوقهم الكردية ويبقى حلم الدولة الكردية المستقلة حاضراً في أديبات الذاكرة السياسية الكردية. المعطيات تشير إلى أن الشعوب الكردية في بلدانها سوف تسعى إلى المطالبة بأشكال مختلفة للحكم الذاتي اللامركزي خصوصاً في سوريا وتركيا وإيران بينما تسعى الأحزاب الكردية في العراق إلى المحافظة على حكمها الذاتي بشكله الحالي وتعزيز مكتسباتها السياسية والاقتصادية ضمن عراق اتحادي .

فبينما يستمر الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية، ينتظر كرد تركيا حلاً سياسياً يجلب الاستقرار الأمني والاقتصادي في المناطق ذات الأغلبية الكردية في جنوب وشرق تركيا. تشير القراءة الواقعية للوضع السياسي والأمني التركي إلى أن الأرضية السياسية والاجتماعية لحل المسألة الكردية غير متوفرة حالياً. فمن جهة، يستهدف مقاتلو حزب العمال الكردستاني قوات الأمن التركية ومن يتعاون معها من كرد تركيا بعمليات عسكرية على طريقة حرب العصابات، إضافة إلى عمليات التفجير والهجمات التي يشنها مقاتلو حزب العمال الكردستاني داخل المدن التركية لاستهداف قوات الأمن التركي والمدنيين. من جهة أخرى، تستمر حالة الطوارئ الأمنية التي أعلنتها الحكومة التركية، والتي تتضمن نشر قوات الجيش التركي في المناطق ذات الأغلبية الكردية في جنوب وشرق تركيا وشن هجمات خارج الحدود التركية بين الحين والآخر خصوصاً داخل الأراضي العراقية. كل هذا يجري في ظل فشل عملية السلام التي تم الإعلان عنها في سنة ٢٠١٢ وغياب أية مبادرات سلام جديدة يمكن أن تجلب الاستقرار لتركيا .

رغم تعدد أسمائها، متابعة نشاطات هذه الأحزاب داخل إيران تشير إلى أن الأحزاب الكردية بمرحلة يمكن وصفها بأضعف مراحل النشاط الكردي السياسي في كردستان إيران. بينما تنشط الأحزاب الكردية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران وحزب الحياة الحرة الكردستاني إعلامياً، لا تتمتع هذه الأحزاب بوجود ملموس على الأرض بشكل يمكنها من ممارسة أي من أنواع الضغط السياسي على الحكومة الإيرانية (٣٣) حيث إن مقرات هذه الأحزاب إما سرية في المناطق الحدودية الوعرة أو داخل إقليم كردستان العراق أو موجودة في العالم الرقمي الافتراضي. هذا لا يعني بالطبع أن الوضع الأمني والسياسي مستقر في المدن الإيرانية ذات الغالبية الكردية. تشن الأذرع المسلحة لهذه الأحزاب هجمات تستهدف قوات الأمن الإيرانية والجيش بين الحين والآخر لكن هذه الهجمات تكون على نطاق محدود لا يمكن اعتباره مواجهة عسكرية كردية مسلحة يمكن مقارنتها بما يحدث في تركيا على

سبيل المثال. من هنا، يمكن استنتاج أن المسألة الكردية في إيران لن تشهد تطورات كبيرة في المستقبل القريب إلا في حال دخول إيران في صراع مسلح مع الفاعل الدولي أو أحد الفاعلين الإقليميين - وهذا غير مرجح على الأقل في المستقبل القريب-.

الوضع مختلف في سوريا" حيث تنشط الأحزاب الكردية داخلياً وإقليمياً ودولياً من خلال المشاركة في الحرب ضد التنظيمات الإسلامية المتشددة مثل تنظيم الدولة والفصائل المتطرفة الأخرى، إضافة إلى دورها وعلاقتها مع جهات المعارضة السورية وحرصها على المشاركة في المفاوضات الدولية لحل الصراع السوري وتأمين دورها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع المسلح في سوريا. فقد تمكنت الأحزاب الكردية السورية من إنشاء إقليم سياسي شبه مستقل وإدارة سياسية عسكرية منظمة بالتعاون مع أطراف داخلية وخارجية إقليمية ودولية. هناك أسئلة كثيرة بشأن مستقبل الأحزاب الكردية في سوريا خصوصاً بعد ما حدث من تخرُّل دولي عن حكومة إقليم كردستان قبيل وبعد إجراء استفتاء استقلال كردستان. لكن يمكن القول: إن الأحزاب السياسية الكردية تمكنت من تنظيم نفسها بدرجة كبيرة تؤهلها للمشاركة في هيكل الحكم في سوريا سواء على المستوى المحلي اللامركزي أو المشاركة في أي شكل آخر للحكم في سوريا مستقبلاً. من غير المرجح أن يعود كرد سوريا إلى وضعهم السياسي المهمش قبل اندلاع الثورة السورية.

أخيراً، تشير المعطيات إلى أن المفاوضات السياسية على إعادة تعريف العلاقة بين الإقليم والمركز في بغداد بدأت خلف أبواب مغلقة. هدف بغداد هو إعادة الإقليم تحت سلطة المركز من دون منحه صلاحيات أكبر من التي يتمتع بها حالياً، بينما تسعى حكومة إقليم كردستان العراق إلى تعزيز صلاحياتها خصوصاً في جوانب استثمار وتصدير وإدارة عائدات الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز والمطالبة بمشاركة بعض الصلاحيات السيادية مع بغداد. لدى بغداد أوراق ترغيب وترهيب تتفاوض بها ولدى حكومة الإقليم أوراق مشابهة، منها: دعم الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة العراقية القادمة والمشاركة في دعم مرشح الكتلة الأكبر لمنصب رئيس الوزراء. جميع الدلائل تشير إلى أن الأزمة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق تتجه إلى مفاوضات سياسية للاتفاق على إعادة تعريف العلاقة بين الإقليم والمركز والاتفاق على تنظيم العلاقة بين حكومة العراق المركزية وحكومة إقليم كردستان لاسيما فيما يخص استكشاف واستغلال وبيع وإدارة عائدات الموارد الطبيعية. هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر بشكل مباشر على سير ونتائج هذه المفاوضات: أولاً: ضغط الفاعل الدولي (الولايات المتحدة وحلفائها) على طرفي المفاوضات في بغداد وأربيل. ثانياً: مدى تماسك الجبهة السياسية الداخلية الكردية خصوصاً بعد التشطي الذي أصابها قبيل وبعد انتخابات العراق التي أُجريت في ١٢ مايو/أيار ٢٠١٨. ثالثاً: مدى استعداد الفاعل الشيعي السياسي لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية لحكومة إقليم كردستان مقابل الحصول على الدعم الكردي لتشكيل الكتلة الأكبر وتسمية رئيس الوزراء القادم.

* د. مهند سلوم - أستاذ محاضر في العلاقات الدولية والعلوم السياسية في جامعة إكستر بريطانيا.

* قُدِّمت هذه الورقة في ندوة "المسألة الكردية: دينامياتها الجديدة وآفاقها المستقبلية" التي نظَّمها مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة يومي ٢٥ و٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، والتي شارك فيها باحثون ومفكرون من بلدان وتيارات فكرية مختلفة.

القضية الكردية في تاريخ وسياسات روسيا

*الباحث ليونيد إيسايف

تعود بدايات العلاقات المباشرة بين روسيا وسكان كردستان التاريخية إلى حقبة الحروب الروسية-الإيرانية (الفارسية) والحروب الروسية-التركية (العثمانية) في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، حيث جاءت الاتصالات الأولى بين روسيا والكرد نتيجة لاقترب العمليات العسكرية من الأراضي التي كان يقطنها الكرد. ثم ما لبث ممثلو الإمبراطورية الروسية أن خفضوا مستوى اتصالاتهم مع المفاوضين الكرد، في الفترة ما بين ١٨٠٤-١٨٠٥ لتقتصر، بشكل أساسي، على محاولات ضمان حياد الكرد في الصراع الروسي-الفارسي والروسي-التركي .

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن اهتمام روسيا بالكرد كان ناتجاً أيضاً عن حقيقة أن المجتمعات الكردية المحلية وجدت نفسها تعيش ضمن حدود الأقاليم التي بسطت عليها الإمبراطورية الروسية سيطرتها . فقد كانت النظرة الروسية لتلك المنطقة مؤسّسة، في المقام الأول، على رؤية عسكرية استراتيجية مفادها أن فرض السيطرة عليها يضمن، عملياً، التأثير على كامل منطقة الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، فإن تلك المنطقة مثلت موقعاً متقدماً في "أرض العدو" تأتي منه تهديدات مستمرة للأقاليم الروسية في منطقة القوقاز من قبل تركيا وبلاد فارس المتعششتين آنذاك للانتقام، وكذلك من إنجلترا، ثم لاحقاً من ألمانيا، وهما أبرز منافسي روسيا في الشرق الأوسط. لكن، ومع هذا، فإنه لا ينبغي أن يغيب عن الذهن أن العلاقات مع الكرد لم تكن تمثل أولوية على أجندة السياسة الخارجية الروسية في القرن التاسع عشر حيث رصدت الحكومة القيصريّة، أولاً، معظم مواردها من أجل دعم المجتمعات السلافية في أوروبا الشرقية. وثانياً، فلأن الأناضول الشرقية كانت، خلال حقبة العصور الوسطى، محل اهتمام روسي بسبب حقيقة التواجد الواسع لممثلي الدول المسيحية، وخاصة الأرمن، على أراضيها. وهكذا، فإن العلاقات الروسية-الكردية كانت، بالأساس، تختلف مع اختلاف المعطيات على أرض الواقع، ثم اكتسبت تدريجياً شكل التعاون قصير المدى خلال فترات الحروب في الغالب.

في نفس الوقت، وبقطع النظر عن حقيقة أن نتائج الحروب الروسية-التركية والروسية-الإيرانية أسهمت في قيام حركات التحرر الوطني للكرد، فإن الفشل الذي عانت منه الحكومة المركزية التركية، في أعقاب الحروب الروسية-التركية في القرن التاسع عشر، أسهم في تشكيل صورة الإمبراطورية الروسية باعتبارها من قام بتحرير الكرد، الذين ظلوا تابعين لقرون طويلة، وإن كان اسمياً فقط، إلى الباب العالي في تركيا. هذا، وكانت المعارضة الكردية (للحكومة المركزية التركية) قد سمحت لروسيا بإشراك الكرد في أعمال قتالية مشتركة ضد الأتراك، وذلك باعتبارهم حلفاء مؤقتين لروسيا في وقت الحملات المستمرة. لكن ومع ذلك، فإن محاولات قادة الانتفاضات الكردية الرامية لإقامة قنوات اتصال مع روسيا من أجل الحصول على دعمها أثبتت في نهاية المطاف عدم فعاليتها.

تمثّل الانتفاضة الكردية المندلعة في عام ١٨٨٠، برعاية الزعيم الديني النافذ، الشيخ عبّيد الله، أبرز مثال حي على ذلك. فقد كان مؤتمر الزعماء الكرد، الذي سبق الثورة، قرر إنشاء إمارة كردية مستقلة لتمكين

الكرد الإيرانيين والأتراك من الاتحاد داخلها، وكان من المفترض -وفقاً لخطة الكرد- أن تصبح هذه المنطقة منطقة الحكم الذاتي لهم، لكن المثير للاهتمام أن أصحاب تلك المبادرة، الذين اعتمدوا على مساعدة القوى الغربية، حاولوا الحصول على دعم روسيا من خلال إجراء اتصالات مع القنصل الروسي في أروم، ثم مع نائب القنصل في مدينة فان ، أما الشيخ عبيد الله، فقد قال حينها: "من الأفضل أن نقف إلى جانب الأسد بدلاً من أن نكون مع الثعلب" .

واصل الكرد مغازلتهم للروس، وقد كان بإمكان الملاحظين، منذ العام ١٩٠٥، أن يرصدوا ذلك التحول الذي حققته الحركة الوطنية الكردية على أراضي الإمبراطورية العثمانية. وقد أدى ذلك، في نهاية الأمر، إلى بدء الكرد إيلاء اهتمامهم لروسيا متوقعين الحصول منها على الدعم ومنحهم فرصة لردع السلطات التركية. فكان أن عمل الأتراك، بشكل خاص، على نشر شائعات تتحدث عن علاقة تربط بين نيكولاس الثاني والشعب الكردي . ثم كان أن تقدم عدد من الزعماء الكرد، كان من أبرزهم: كور حسين باشا والشيخ عبد القدير، بطلب إلى روسيا يقترحون فيه ضم كامل كردستان إلى السلطات الروسية .

لكن، وحتى أثناء الحرب العالمية الأولى، فإن السلطات القيصيرية لم تكن تسمح بأي شكل من أشكال الاستقلال السياسي، ليس فقط للكرد، بل للأرمن أيضاً" فقد كانت تنوي ضم كامل شرق الأناضول إلى الإمبراطورية الروسية. وبالرغم من حقيقة أن عدداً كبيراً من ممثلي الإدارة القيصيرية تجاوبوا بشكل إيجابي مع مناشدات الكرد وأرسلوا طلبات إلى سان بطرسبورغ من أجل الحصول على الدعم، إلا أن الإدارة القيصيرية لم تكن ترى ضرورة في تطوير العلاقات الروسية-الكردية خاصة وأنها قد تتسبب في حصول تدهور كبير في العلاقات الروسية-العثمانية والعلاقات الروسية-الإيرانية على حدّ سواء.

اتباع السوفييت

غيرت نهاية الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من ثورة روسية توجه دفعة السياسة الكردية" فخلال السنوات الأولى من عمر الاتحاد السوفيتي، كانت الرغبة في بناء علاقات مع تركيا أهم بكثير من دعم الحركات الانفصالية الكردية .

عرفت العلاقات السوفيتية-الكردية زحماً جديداً عقب الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك مرتبطاً بحركة الملا مصطفى البرزاني. كانت تلك حقبة يمكن تسميتها بـ"الحقبة الذهبية للعلاقات السوفيتية مع الكرد". في العام ١٩٤٦، عبرت فصائل كردية تابعة لمصطفى البرزاني الحدود الإيرانية-السوفيتية ومن ثم بدأت في تلقي تدريبات عسكرية تحت إشراف الأجهزة الأمنية الحكومية للاتحاد السوفيتي. وفي مقابل تقديمهم المساعدة لإسقاط حكومة نوري السعيد في العراق، قدم أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، ميخائيل سوسلوف، للكرد وعداً بالمساعدة من أجل إنشاء جمهورية كردية عند نقطة التقاء الحدود المشتركة لكل من تركيا وسوريا والعراق وإيران ، غير أن تلك الوعود لم تتحقق.

بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في بغداد، في ١٤ يوليو/تموز عام ١٩٥٨، صعد الجنرال عبد الكريم قاسم إلى سدة الحكم في العراق واتباع سياسة تقارب مع الاتحاد السوفيتي أدت إلى إبرام سلسلة من المعاهدات معه.

ثم قرر قاسم إعادة تسليح قوات الجيش العراقي، وفي خريف العام ١٩٥٩، أبرم عدداً من الاتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي تقضي بتقديم السوفيت أسلحة وعتاداً عسكرياً للعراق، بالإضافة إلى توفير التدريب للضباط والخبراء التقنيين العراقيين داخل الاتحاد السوفيتي. في نفس الوقت، انسحب العراق من معاهدة التعاون الأمني المشترك والعلاقات الثنائية التي كانت تربط بلاده ببريطانيا، كما انسحب العراق أيضاً من الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، أدى هذا التقارب العراقي-السوفيتي إلى خلق واقع جديد باتت معه العلاقات السوفيتية-الكردية مجمدة.

كنتيجة لما تقدم، ولأن قاسم لم يكن يرغب في رؤية ما تبقى من الكرد أقوياء، فقد بادر في العام ١٩٦٠ إلى اتهام البرزاني بالتآمر ضد الجمهورية، وقد حدث ذلك أثناء المصادمات التي جدت بين مناصري الحزب الديمقراطي الكردستاني والقبائل المناهضة له. وكان أن أدت تلك الأحداث إلى اندلاع حرب استمرت ما بين ١٩٦١-١٩٦٣ تشكلت أثناءها ميليشيا البيشمركة الكردية، ولأن الحكومة السوفيتية، كانت تولي اهتماماً للتعاون مع النظام العسكري العراقي، فقد فضلت عدم تقديم الدعم للكرد حلفاء "الأمس" في صراعهم مع عبد الكريم قاسم .

لم تتغير سياسات الاتحاد السوفيتي تجاه الكرد حيث استمرت على وتيرة مماثلة خلال فترة حكم صدام حسين للعراق. ففي بعض الأحيان (في فترة السبعينات على سبيل المثال)، لعب الاتحاد السوفيتي دور الوسيط بين البرزاني والسلطات في بغداد، وهو ما تمخض عنه طرح الحكومة السوفيتية فكرة منح كردستان العراق حكماً ذاتياً تم تنفيذه في العام ١٩٧٤، غير أن ذلك لم يحل "المسألة الكردية". وفي عقد الثمانينات، اتخذت القيادة السوفيتية، مرة أخرى، موقفاً معتدلاً من القضية، حيث كانت مهتمة بتطوير العلاقات مع السلطات في بغداد.

روسيا الحديثة: حكومات جديدة وأساليب معالجة قديمة

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت السياسة الروسية انحساراً مهماً في اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط عموماً وبالقضية الكردية على وجه الخصوص. لكن، ومع ذلك، فقد استمرت القيادة الروسية في انتهاج نفس الأساليب التكتيكية لتحديث تعاطيها مع "المعطى الكردي" وجعل موقفها منه متساوياً مع الفترات التي تبدو فيها مضطرة للتوصل إلى توافق مع بلدان منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها تركيا. وقد تم اتباع نفس هذا التكتيك، في حالتين على الأقل، منذ تأسيس الدولة الروسية الحديثة.

كانت الحالة الأولى مرتبطة بوضع عبد الله أوجلان في نهايات عقد التسعينات من القرن الماضي. حينها كان زعيم حزب العمال الكردستاني قد وصل إلى موسكو عن طريق استخدام وثائق سفر مزورة، ومن ثم تقدم بطلب إلى السلطات الروسية لمنحه حق اللجوء السياسي. كان أوجلان يعتمد حينها على تلاقح اهتمام كل من روسيا وكردستان بمنطقتي بحر قزوين والشرق الأوسط، غير أن رئيس الوزراء في حينها، يفيغيني بريماكوف، رفض "رفضاً حاسماً" منح أوجلان حق اللجوء السياسي، وذلك بالرغم من تصويت ٢٩٩ نائباً في مجلس الدوما، من أصل ٣٠٠ نائب في جلسة البرلمان المنعقدة بتاريخ الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني عام

١٩٩٨، لصالح أوجلان، ولم يسجل حينها سوى امتناع نائب واحد عن التصويت ومع ذلك، فقد اعتبرت حكومة بريماكوف أن تدهور العلاقات الروسية-التركية قد تكون له تداعيات سلبية بالنسبة لموسكو أكثر من التداعيات التي قد تنجم عن رفضها التعاون الوثيق مع الكرد. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح قرار موسكو في قضية أوجلان جزءاً من الاتفاق مع أنقرة، التي لم تكتف فقط بتقديم دعم مالي وطرح صفقات عقود مربحة لصالح روسيا، بل تعهدت أيضاً بوقف دعمها للانفصاليين الشيشان في شمال القوقاز.

أما الحالة الثانية، والتي لا تقل وضوحاً عن سابقتها، المتعلقة بتوظيف "المعطي الكردي" من قبل القيادة الروسية في العلاقات التي تربطها بتركيا، فتتمثل في واقع العلاقات بين البلدين في أعقاب حادثة إسقاط القاذفة الروسية SU-24 في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٥. فعلى الجانب الروسي، قادت تلك الحادثة إلى إطلاق حملة إعلامية واسعة هدفت إلى تشويه السياسة التركية تجاه الكرد، حيث باتت التصريحات الرسمية الروسية لا تجد حرجاً في استخدام عبارات من قبيل "الإبادة الجماعية للكرد"، في حين بثت قناة "روسيا اليوم" المقربة من النظام، عدداً من الوثائقيات التي تكشف عن جرائم ادّعت أن أنقرة ارتكبتها ضد الكرد.

يجدر التذكير، في هذا السياق، بأنه قبل أحداث نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، لم يكن الموقف التركي يُصوّر على أنه "إبادة جماعية" بل كان يوصف بـ"الأزمة في تركيا". أما افتتاح أول مكتب تمثيلي لكردستان سوريا على مستوى العالم في موسكو، في شهر فبراير/شباط من عام ٢٠١٦، فيعود إلى نفس تلك الحقبة من تاريخ العلاقات بين البلدين.

من جانبها، كثفت تركيا سياستها في جنوب القوقاز. وبمساعدة أنقرة، التي قدمت دعماً كاملاً لأذربيجان في صراع ناغورنو كاراباخ، اندلعت، في الثاني من أبريل/نيسان عام ٢٠١٦، اشتباكات مسلحة على خطوط التماس. لم تكن "حرب الأيام الأربعة" تلك لتلائم روسيا، التي حاولت أثناء هذا الصراع لعب دور الوسيط وكان لديها رغبة واضحة في الحفاظ على الوضع القائم، حيث إن أي تطور للأحداث حول ناغورنو كاراباخ، سواء أكان لصالح أرمينيا أم يصب في مصلحة أذربيجان، كان سيعرّض مواصلة موسكو فرض تأثيرها في منطقة جنوب القوقاز للخطر.

كانت نتيجة ما تقدم، أن قرر كل من رجب طيب أردوغان وفلاديمير بوتين، خلال لقائهما في سانت بطرسبورغ، في يوليو/تموز ٢٠١٦، تطبيع العلاقات الروسية-التركية. فبالإضافة إلى استعادة العمل على المشاريع المشتركة بين البلدين، خفضت أنقرة أنشطتها في القوقاز في مقابل تجميد موسكو، مرة أخرى، علاقاتها بالكرد. بدا ذلك واضحاً في ضوء تراجع أنشطة مكتب كردستان سوريا في موسكو، الذي بات استمرار وجوده، مع ما يعانيه من نقص في التمويل، محل تشكيك متكرر في ٢٠١٧.

هكذا إذن، ظلت سياسة الصمت في التعاطي مع الكرد أولوية بالنسبة للقيادة الروسية، ولا يزال ذلك مستمراً إلى يومنا هذا. وكما أبان عنه الاستفتاء حول استقلال كردستان العراق، الذي تم تنظيمه في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، فإن موسكو تبدو مهتمة بالحفاظ على علاقات مستقرة مع كل اللاعبين، وبالتالي فهي تفضل اتخاذ موقف محايد فيما يتعلق بهذه القضية.

في معرض تعليقه على الاستفتاء الكردي، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، من جهة، اعترافه بـ"مشروعية تطلعات الكرد" لكنه، من جهة ثانية، أوضح أن "القضية الكردية تتعدى مسألة رسم حدود العراق الحديث، وأنها تؤثر على الوضع في عدد من بلدان الجوار" (١٥) التي لا بد من أخذ أوضاعها بعين الاعتبار. في نفس الوقت، فإن مواقف موسكو نابعة من نظرة براغماتية مبنية على مصالح اقتصادية بحتة. لذلك، فإننا نجد من بين شركاء حكومة كردستان العراق العديد من الشركات الروسية (١٦)، وبالأخص شركة غاز بروم نفط، التي تمارس نشاطها الفعلي هناك ولديها ثلاثة مشاريع للتنقيب عن النفط في حلبجة (١٧) وشاكال وغارميان. ثم في عام ٢٠١٧، قدمت إلى المنطقة شركة روس نفط بعد توقيعها عقداً لشراء وبيع نفط المنطقة، فضلاً عن استكشاف الحقول النفطية الجديدة.

في نفس الوقت، نجد أن الشركات الروسية تقوم على تطوير الجزء العربي من العراق" ففي العام ٢٠٠٩، مُنحت شركة "لوك أويل" حق تطوير حقل جنوب قرنة ٢، الذي يبعد ٦٥ كيلومتراً عن البصرة (في العام الحالي تخطط الشركة لضخ استثمارات تقدر بـ ١,٥ مليار دولار في هذا المشروع)، أما شركة "غاز بروم نفط" فقد بدأت منذ العام ٢٠١٠ في تطوير حقل نفطي آخر في نفس المنطقة (١٨)، وفي العام ٢٠١٢، حصلت شركة "باش نفط" على حقوق البدء في استخراج النفط في مقاطعتين جنوبيتين أخريين تقعان على تخوم الحدود مع المملكة العربية السعودية. قد يشير هذا التنوع في المصالح النفطية إلى أن الوضع الروسي الحالي في مجال الأعمال -أي اللعب على الحدين في نفس الوقت- من شأنه أن يحقق لها رضى كاملاً أيضاً، وأن فكرة إعلان استقلال كردستان العراق، التي من شأنها زيادة منسوب التوتر إلى مناخ عالم الأعمال في المنطقة لن تجد لها، على الأرجح، أي دعم في موسكو.

وخلاصة الأمر، يمكننا ملاحظة أن "المعطى الكردي"، وإن كان يلعب دوراً مهماً في سياسات روسيا الخارجية، فإنه لا يزال خاضعاً، في طبيعته، إلى المعطيات الظرفية ولا يؤدي سوى وظيفة ثانوية بالنسبة لموسكو.

منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، كانت القيادة الروسية تنظر إلى فكرة حصول الكرد على استقلالهم باعتبارها "أمراً غير قابل للتحقق". ولكون الكرملين براغماتياً، حاول الحفاظ على علاقات مستقرة مع كل القوى في المنطقة، مجتهداً في تجنبه اتخاذ أية خطوات من المحتمل أن تؤدي إلى تدهور علاقاته مع أي من تلك الأطراف.

* د.ليونيد إيساييف، أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بكلية علوم الاقتصاد العليا، الجامعة الوطنية للبحوث، موسكو، روسيا.
* قُدِّمت هذه الورقة في ندوة "المسألة الكردية: دينامياتها الجديدة وآفاقها المستقبلية" التي نظَّمها مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة يومي ٢٥ و٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، والتي شارك فيها باحثون ومفكرون من بلدان وتيارات فكرية مختلفة.

الربع الثالث سبتمبر 2018

آزاد هورامي... عنوانا للحرية

*ستران عبدالله

فلا حاجة للعسكرة والإنكار والطائفية

الانصات المركزي : ٢٠١٨/٩/١

قيثارة الثورة الجديدة ودرعها الواقى من النمطية والمراوحة وسلاحها الأَمْضى فى محاربة الفاشية والتعريب والتبعيث. هو يوم آزاد هورامى وذكراه العطرة.. سان هورامان وفارسه الميمون الذى نزل من جبال هورامان الشامخ الى سهل كركوك و أرضه الجدباء يروي عطش النهر الذى أهمل طويلاً أنشغالاً بتوافه الامور وسعيًا وراء دلال النفط ومسح ذيول الثروة بدلاً من مواصلة الثورة حتى التحرير.

تحرير الوطن والشجن، البشر و الحجر والقدر.

يعود ذكرى أحد الاصحاب الاوفياء لجلال الثورة وشيخه الحكيم الذى قال فيه: أرى مكان آزاد

هورامى خالياً فى كركوك، فمن لهذا المهمة؟

ومن لهذه الثورة الجديدة التى بدأت كشرارة الامل وسرعان ما تحولت لهيباً للعمل والمضى حتى

تتوجيه بالنجاح فى تحرير كركوك من رجس البعث وذيوله. من أيتام التعريب والطائفية؟

هو وحده الذى جمع بين ثلوج هورمان وحرارة النار الازلية فى كركوك.

جمع بين القلم والالام. بين ديباجة الثورة وقيثارة الغنوة، تجسيداً لنشيد مشخلان.

هو ذكرى آزاد هورامى كظلال مشرقة من أيام الرومانسية الثورية حيث العطر والبارود، الدم، دم

الشهيد، ورائحة الارض المباركة أذ تنشر عدلاً يكفى للجميع، فلا حاجة للعسكرة والانكار والطائفية.

مفارقات الحركات الانفصالية الأوروبية والقومية الكردية

مركز الجزيرة للدراسات: ٢٠١٨/٩/١

الباحث: سنان حتاحت* قد يبدو للوهلة الأولى وجود رابط مباشر بين تداعي عرى الدولة القومية وصعود أحزاب الأقليات القومية في العالم، ولكن عند البحث عن قرب تظهر اختلافات جوهرية بين نتائج وأسباب إحياء الحركات الانفصالية في أوروبا والمشرق. ليس هناك علاقة عضوية بين الحركات الانفصالية الأوروبية والحركة القومية الكردية، رغم تزامن الدعوات لإجراء استفتاءات حول استقلالها، فكل حركة سياقها المحلي والثقافي الخاص، فضلاً عن مطالب وحزمة استحقاقات مختلفة. في المقابل، ترتبط دعوى استقلال كردستان العراق ارتباطاً عضوياً بالربيع العربي، وما نتج عنه من تداعي السلطة المركزية التي احتكرتها الدولة الحديثة العربية.

تقدم هذه الورقة مقارنة أولية بين الحركات الانفصالية الأوروبية والحركة القومية الكردية على ثلاثة صُعد: أولاً: على صعيد تشكُّل الدولة الحديثة في أوروبا وفي المشرق وعن الفرق الجوهرية في صميم العقد الاجتماعي، وما ترتب عليه من احتجاج عند حدوث خلل فيه. ثانياً: على الصعيد الاقتصادي، ودوره المحوري في تأطير المطالب الانفصالية في أوروبا وتراجع أهميته في الحالة الكردية. وثالثاً: على صعيد المشروع الإقليمي الذي تسوق له أحزاب الأقليات القومية في أوروبا وغيابه في الحالة الكردية وما نتج عنه من تراجع الدعم الإقليمي لاستقلال كردستان العراق.

الدولة الحديثة

تشكَّلت الدولة الحديثة في أوروبا والمشرق على نحوٍ قسري واعتدت على المجتمعات المحلية فيما تحاول السيطرة على جميع مناحي الحياة العامة. فالدولة الحديثة كيان مهووس بفرض سيطرته على مواطنيه، وباحتكار مصادر القوة التي يكتسب منها شرعية السلطة. ففي أوروبا، تشكَّلت حدود دولها الحديثة بعد سلسلة من الحروب البينية، وعدد من المعاهدات الإقليمية، ولم تستقر بشكلها الحالي إلا حديثاً إثر الحرب العالمية الثانية. أما على صعيد دول المشرق، فقد تشكَّلت حدودها وفق اتفاقات دولية بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تلعب المجتمعات المحلية دوراً حقيقياً في نشأتها.

ولكن ثمة اختلاف جوهري بين الدولة الحديثة في نسختها الأوروبية والمشرقية حول طبيعة العقد الاجتماعي بينها وبين مواطنيها "فقد أثبتت الدولة الأوروبية مبرر وجودها من خلال وعودها بتوفير النماء المستمر، وتوفير الفرص المتساوية لجميع مواطنيها. وكان لا بد أن تتدخل الدولة في إدارة الشأن العام لتعظيم عوائد التنمية وإعادة استثمارها اقتصادياً في تطوير مجالات الصناعة والزراعة والتجارة. ولذا، استقرت الدولة الحديثة كنموذج في المجتمعات الاستعمارية التي شهدت ثروة صناعية، فانسجمت بنيتها الإدارية والقانونية مع أولويات السوق الرأسمالية والثقافة المادية العقلانية التي أضحت النموذج الثقافي السائد لاسيما في أوروبا الغربية. في المقابل،

اصطدم نموذج الدولة الحديثة عند نشأتها مع مجتمعاتها المحلية المشرقية، فتجلت طبيعتها المعتدية والمتسلطة بسلوك عدواني وتعسفي سلب الحريات العامة والفردية وهيمن على المجتمعات المحلية ومؤسساتها الأهلية. لم تظهر إشكالية الدولة الحديثة في المشرق المسلم فحسب، بل تكررت نفس التجربة مع المجتمعات الأرثوذكسية التي بقيت عصية على الثورة الصناعية ولم تتبناها إلا بقوة القهر والإخضاع القسري كما فعلت الثورة البلشفية والشيوعية في أوروبا الشرقية، وكذلك الأمر في جنوب شرق آسيا وإفريقيا.

تعبّر معظم الحركات الانفصالية الأوروبية عن خصائص قومية محددة، وتطالب بحق تقرير المصير ونشأة كيانات مستقلة، ولكن تعتمد سرديتها السياسية على معطيات اقتصادية لإقناع حواضنها الشعبية المفترضة بالانضمام إليها ومناصرتها. تكشف هذه المشاهدات عن طبيعة المطالب القومية الضامرة التي تحيا عند حدوث خلل في صميم العقد الاجتماعي العميق الذي قامت عليه الدولة الحديثة الأوروبية (توفير الرفاهية)، وهذا ما تؤكدته الموجة الأخيرة التي شهدتها أوروبا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨. تختلف الحال مع الحركات الانفصالية في دول المشرق المسلم أو أوروبا الشرقية فقد شهدت الأخيرة موجة حركات تحرر وطنية واستقلال مع سقوط الاتحاد السوفيتي الذي فرض سلطة الدولة الواحدة على الشعوب التي سيطر عليها بسطوة السلاح والقوة. وكذلك الأمر في المشرق المسلم حيث فشلت الدولة الحديثة في تطبيع وتبرير سلطتها المطلقة، كما أنها لم تفلح في وضع خطط إدارية ناجعة، فلم تقم كياناتها إلا من خلال سطوة الجيش والاستخبارات.

لا يمكن فصل الحركة القومية الكردية عن سياق ثورات التحرر الشعبية في المشرق، فجميعها رغم اختلافها الظاهري اعترضت على طريقة تشكّل الدولة الحديثة العربية التي اصطدمت مع المجتمعات المحلية وسلبتها حقها الطبيعي في التعبير عن نفسها. وإذ تعبر الحركات الكردية عن مطالب قومية وثقافية محددة فإنها في جوهرها تعبير عن الظلم الذي تجرّته كافة شعوب وأمم المنطقة.

العامل الاقتصادي

برز العامل الاقتصادي كأهم مبرر للحركات الانفصالية الأوروبية منذ نهاية الحرب الباردة، وتحتل "المظالم" الاقتصادية صدارة السجال الدائر في كتالونيا وأسكتلندا على سبيل المثال لا الحصر. وتعتبر هذه الحركات اهتماماً كبيراً لقضايا العجز المالي العام، وانخفاض الاستثمار في البنية التحتية، وتراكم الديون الحكومية، وتسوقها كمبررات للمطالبة بالاستقلال بعد تأكيد جدواه الاقتصادية. وفيما يلي سرد لأبرز الحركات الانفصالية الأوروبية المعاصرة وسرديتها السياسية للمطالبة بالاستقلال:

١. كتالونيا: رضخ إقليم كتالونيا إبان الحرب الأهلية الإسبانية وحكم فرانكو الديكتاتوري إلى سلطة الحكومة المركزية في مدريد، وقد حُرّم سكانه من ممارسة حقوقهم الثقافية كما حظرت لغتهم المحلية وملابسهم التقليدية وأسمائهم وكُنّاهم الأصلية. حصل الإقليم على حكم ذاتي موسع بعد عام ١٩٧٩ فأضحى له برلمان خاص، وحكومته المحلية، بالإضافة إلى بعض الميزات الاقتصادية. تجدد الصراع مع مدريد بعد سنوات من الجمود مع

توسع آثار الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨ حيث ازداد الشعور المحلي بفداحة التضحية المادية لصالح بقية البلاد حيث يسهم الإقليم بخمس مجمل الناتج القومي الإسباني في حين لا تتعدى نسبة سكانه السدس. فشلت محاولة أولى في إجراء استفتاء على تقرير المصير في عام ٢٠١٤ بسبب العراقيل القانونية التي وضعتها مدريد. وفي أعقاب الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٥، التي حصدت فيها الأحزاب الانفصالية الأغلبية الصغرى في البرلمان الإقليمي، طالب رئيس كتالونيا الجديد، كارلوس بويغديمونت، بإجراء استفتاء جديد في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧. لم تعترف حكومة مدريد بنتائج الاستفتاء الأخير، كما أنها وضعت الإقليم تحت إدارتها المباشرة.

٢. أسكتلندا: يذخر المخيال الشعبي والفلكلوري الأسكتلندي بقصص البطولات المحلية في مقارعة "المحتل" الإنجليزي، ولكنها في الواقع جزء لا يتجزأ من المملكة المتحدة منذ اتفاقية الوحدة عام ١٧٠٧، ولم تعد تمتلك بعد عصور من الاندماج مع الإنجليز خصائص ثقافية متميزة عن بقية سكان الجزيرة البريطانية. ينطبق ذات الشيء على بلاد الغال، وإلى حدٍ بعيدٍ إيرلندا التي حصلت على استقلالها عام ١٩٢١ ولكن لا يتسع المجال لمناقشة حالتها الخاصة في هذا السياق. أدى انتصار الحزب القومي الأسكتلندي بالانتخاب التشريعية عام ٢٠١١ إلى تجدد المطالب الحزبية بالانفصال، ودُعي الأسكتلنديون إلى استفتاء حول حق تقرير المصير في عام ٢٠١٤، بعد الاتفاق مع رئيس وزراء بريطانيا، ديفيد كامرون، ولكنه رُفض بنسبة ٥٥٪. يُرجع الخبراء سبب الرفض الشعبي إلى تعافي الاقتصاد البريطاني وإلى فشل الحزب القومي في إثبات نجاعة الاستقلال اقتصادياً. ولكن أدى نجاح استفتاء بريطانيا حول الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى إحياء المطالب الانفصالية على أسس اقتصادية هذه المرة حيث تمتع الإقليم بفضل عضوية بريطانيا بمساعدات أوروبية مهمة تم استثمارها في بنيته التحتية بالإضافة إلى توفير سوق دولية لمنتجاته المحلية. يراقب البرلمان الأسكتلندي سير مفاوضات لندن مع بروكسل حول شكل اتفاق انسحاب بريطانيا من الاتحاد، عن كثب، ومن المقرر طرح استفتاء جديد في ربيع عام ٢٠١٩ بعد انتهاء المفاوضات ودراسة نتائجها على الاقتصاد المحلي للإقليم.

٣. كورسيكا: بلغت الحركة القومية الكورسيكية عتبة جديدة عام ٢٠١٥، عندما فاز المرشحون المؤيدون للاستقلال عن فرنسا في الانتخابات الإقليمية. يُعدُّ هذا الإنجاز السياسي خطوة مهمة في مسيرة التحول الديمقراطي للحركة القومية الكورسيكية من حركة مسلحة إلى حركة سياسية لا عنفية" إذ أعلنت الجبهة الوطنية لتحرير كورسيكا نبذ الخيار المسلح في يونيو/حزيران ٢٠١٤. ويجدر بالذكر تخلي الحركة عن مطلب الاستقلال الكامل والسعي للاعتراف بإدارة ذاتية للجزيرة الجبلية في البحر المتوسط.

٤. بلاد الباسك: اصطبغ تاريخ الباسك الحديث بأعمال منظمة "إيتا" المطالبة بانفصال إقليمي باسك الفرنسي والإسباني منذ عام ١٩٥٩، والتي تخلت عن الكفاح المسلح عام ٢٠١١. وإن لم تتخلَّ كبرى الأحزاب الباسكية عن سردية "الانفصال" إلا أنها أبعد ما تكون عن المضي فيه، حيث يحظى الإقليم بدرجة استقلالية اقتصادية عالية

تمنحه الحق في جباية وصرف الضرائب محلياً دون الاعتماد على مدريد، فضلاً عن اقتصاده المحلي الضعيف الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على مساعدة الحكومة المركزية.

٥. باندانيا: تشكلت رابطة الشمال عام ١٩٩١، وهي حركة محلية إيطالية تسعى لإقامة منطقة إدارة ذاتية في الأراضي الواقعة إلى شمال نهر بو. يدعو مناصرو الرابطة إلى إقامة تحالف اقتصادي بين المناطق الغنية في الشمال، رغبةً في تقليص إسهامهم في اقتصاد المناطق الأكثر فقراً جنوب البلاد. لا يمتلك الإقليم المفترض أي تاريخ متميز عن بقية إيطاليا، ولا يتمتع بأية خصائص ثقافية أو قومية خاصة به.

٦. الإقليم الفلمنكي: تنقسم بلجيكا إلى قوميتين: الوالون المتحدثين باللغة الفرنسية والفلمنك المتحدثين باللغة الهولندية. يزدهر الإقليم الفلمنكي اقتصادياً في القطاع المصرفي والخدمات فيما يعاني إقليم والونيا الصناعي من أزمة اقتصادية حادة وطويلة. انعكست هذه الحقيقة بإحياء النزعة الانفصالية للفلمنك الذين فقدوا رغبتهم في دعم اقتصاد الوالون. حاز الحزب الوطني الفلمنكي على أغلبية الأصوات في الكانتونات الفلمنكية في انتخابات عام ٢٠١٤، ونتج عن فوزه فراغ حكومي دام ٥٠٠ يوم انتهت بصفقة تاريخية أعطت الحزب الفلمنكي ٥ حقائب وزارية سيادية في الحكومة الفيدرالية.

سعت الدول القومية الأوروبية إلى تشريع خيار الإدارة الذاتية للتهرب من مطالب الاستقلال، ولكن تُظهر التجربة الحديثة تعزيز فرص الانفصال عند نشأة مؤسسات حكم محلية في ظل الإدارات الذاتية. يدل تطور الحركة القومية الكتالونية والأسكتلندية على وجود هذا النسق، حيث طالبت حكومتها ومؤسساتها المحلية بالمزيد من الحرية الضريبية بعد أن حققت جزءاً مهماً من مطالبها السياسية.

لا تخلو الحركة القومية الكردية ومطالبها بالانفصال في العراق من العامل الاقتصادي، ولكنه ليس المبرر الرئيس الذي قدمته قادة الحركة لمناصريها للمضي قدماً في الاستقلال. يُنتج إقليم كردستان العراق نحو ٥٠٠ ألف برميل نפט يومياً، ويمثل إنتاج الإقليم ١٥ في المئة من إجمالي الإنتاج العراقي ونحو ٠,٧ في المئة من إنتاج النفط العالمي. وتطمح حكومة إقليم كردستان إلى إنتاج ما يربو على مليون برميل نפט يومياً بحلول عام ٢٠٢٠. وقد نتجت أزمة سياسية حادة بين أربيل وبغداد، عام ٢٠٠٧، عندما فشل الطرفان في التوصل إلى قانون مشترك حول حق التنقيب والإنتاج وتوزيع العائدات على الصعيد الوطني. ويمكن حصر الخلاف في نقطتين كالآتي:

أولاً: ترى الحكومة الاتحادية في بغداد وجوب حصر صلاحيات تطوير الحقول النفطية وعمليات التسويق والتصدير بيد وزارة النفط الاتحادية استناداً للقوانين النافذة بموجب المادة ١٣٠ من الدستور العراقي، في حين ترى حكومة إقليم كردستان أن للإقليم حقاً تطوير الحقول وتسويق النفط والغاز دون العودة إلى الحكومة الاتحادية وذلك استناداً لقانون ٢٢ من سنة ٢٠٠٧ الذي شرعه الإقليم. وتعتبر الحكومة الاتحادية قانون ٢٢ غير دستوري لتعارضه مع معطيات المادة ١١٢ من الدستور العراقي والتي توجب إدارة الملف النفطي اتحادياً بمشاركة الأقاليم والمحافظات المنتجة مع الحكومة الاتحادية وبعد أن يتم تشريع قانون النفط الاتحادي.

ثانياً: ترى بغداد بحسب القوانين النافذة أن جميع الواردات يجب أن تُودع في الخزينة الاتحادية ثم توزع بحسب تخصيصات الموازنة الاتحادية، كما يجب إيداع الواردات الناتجة عن تصدير النفط والغاز في صندوق تنمية العراق في نيويورك لتُقتطع منه التعويضات المتعلقة بغزو النظام السابق للكوييت بمقدار ٥٪ قبل أن تصل المدخولات إلى الخزينة الاتحادية في العراق. وهذا ما رفضته أربيل مطالبة بوضع حساب خاص في تركيا يكون تحت سيطرتها لاقتطاع كلف الإنتاج وأرباح الشركات يتبعها اقتطاع حصة الإقليم المقدرة بـ ١٧٪ قبل أن تصل المبالغ المتبقية إلى وزارة المالية الاتحادية.

يبقى الخلاف بين أربيل وبغداد حول إدارة ملف نفط الإقليم وتوزيع عائداته مختلفاً بتفاصيله عن المطالب الاقتصادية للحركات الانفصالية الأوروبية، فلقد شرعت حكومة إقليم كردستان من جهة بالتصرف أحادي الطرف دون الخضوع إلى شروط بغداد، في حين تسعى الحكومات المحلية الأوروبية إلى انتزاع حرية اقتصادية أكبر من دولها المستضيفة دون إخلال النظام الاقتصادي القائم. فعلى سبيل المثال، يدعو الحزب القومي الأسكتلندي لاستمرار تداول الجنيه الإسترليني، وعدم الخروج من النظام المصرفي البريطاني، وكذلك إقليم كتالونيا يدعو إلى استمرار تداول اليورو. وفي الحالتين، تتفق الحركتان على ضرورة استقرار النظام المالي وعدم تغييره. كما يمثل الإطار المصرفي والمالي الذي فرضه الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة أحد أهم أسباب تشجيع انفصال الأقاليم الأوروبية ذات التمايز القومي لما تؤسسه من استمرارية الحركة التجارية دون تغييرها.

العامل الإقليمي

يوجد إقرار شبه مجمع عليه في معظم الديمقراطيات الغربية بضرورة الاعتراف بحق الأقليات القومية بتقرير المصير، ولكن لا يوجد إجماع حول طريقة ممارسة هذا الحق عدا منح درجات متفاوتة من الحكم المحلي على مستوى الأقاليم والمحافظات. وتبعاً لهذا، شهدت أوروبا الغربية تحولات مختلفة في التجاوب مع تطور دور الدولة الحديثة. ففي حين تبنت بلجيكا نظاماً كونفيدرالياً في عام ١٩٩٣، أقرت إسبانيا قوانين ناظمة للامركزية إدارية واسعة ولكن ضمن وحدة أراضيها في عام ١٩٧٨، وكذلك منحت بريطانيا حكماً ذاتياً محلياً لأسكتلندا وبلاد الغال في عام ١٩٩٨ ولكن دون تفويض أي من وظائف الدولة السيادية والسياسية على الساحة الدولية. وتخوض هذه الدول عملية مستمرة لإعادة رسم حدودها الداخلية وإعادة تعريف دور السلطات المركزية بما يحقق توازناً بين تحقيق مطالب المجتمعات المحلية والحفاظ على وحدة البلاد الجغرافية والاقتصادية.

يشكل الدعم الإقليمي لحركات الانفصال ومطالبها في الاستقلال عاملاً مهماً في تسهيل المفاوضات السياسية مع حكومات الدول القومية. ولقد لعب الاتحاد الأوروبي دوراً محورياً في تأطير مطالب الحركات القومية الأوروبية لما يمنحه من إطار إقليمي أوسع يخفف من وطأة الانفصال عن الدولة المضيفة ويحافظ على استمرار العلاقات البيئية معها ولكن على مستوى أعلى من تنظيم الإدارة المحلية. وتقوم سياسة الاتحاد الأوروبي التنموية على تشجيع الاقتصادي المحلي في دول أعضائه، ولقد استثمرت مؤسساته أموالاً هائلة في إعادة تأهيل البنى التحتية في العديد من المناطق النائية في هذه الدول، وهذا ما يجري عليه مصطلح "أوروبا المناطق". ولذا، تعتبر معظم الأقليات القومية الأوروبية من أنصار الاتحاد الأوروبي الأكثر حضوراً على الساحة الإقليمية، حيث تشكل عضويته حجر

أساس لسردية أحزابها ومشاريعها، ويتم الترويج لها كإطار يسهّل الوصول إلى الأسواق العالمية ويوفر فرص التمثيل المباشر في مناقشات النخبة.

يتجلى دور الاتحاد الأوروبي في تشجيع الحركات الانفصالية بشقين، أولاً: تمكن عضويته الأقاليم القومية الصغيرة من تعزيز مصالحها على المستوى فوق الوطني من خلال تمثيلها بالبرلمان الأوروبي بالإضافة إلى مؤسساته المالية الأخرى. ثانياً: يعزز الاتحاد الأوروبي حجج الحركات الانفصالية الاقتصادية من خلال تأمين استمرار علاقاتها التجارية مع الدول الأم، ومن خلال الاستفادة من مساعدات الاتحاد.

أما على الصعيد السياسي، فتتبنى سرديات معظم الحركات الانفصالية تفاوت مستوى التمثيل في مفاوضات دول الأعضاء والاتحاد مع دور الأخير في دعم السياسات المحلية للأقاليم. وتستخدم الحركات الانفصالية خطاباً حاداً في إدانة تفريط الدول الأم في مصالحها على الصعيد الأوروبي، ولذا، تدعو هذه الحركات لتفعيل التمثيل المباشر كخطوة على طريق الحصول على الاستقلال، وتفسّر عضوية الاتحاد الأوروبي باعتبارها ضرورية لضمان تخصيص التمويل الحيوي لصناعات محددة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال المفاوضات مع المناطق نفسها بدلاً من الدول المضيفة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود صوت في مفاوضات الاتحاد الأوروبي سيتيح فرصاً للمناطق كبلدان مستقلة لتعزيز أولوياتها. ولذلك، ينظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه يلعب دوراً مهماً من حيث إتاحة الفرص للتمثيل السياسي على المستوى فوق الوطني.

أما على صعيد كردستان العراق، فلا يوجد دعم إقليمي ودولي كاف لاستقلال كردستان العراق، فبالإضافة إلى طلب الولايات المتحدة من حكومة أربيل تأجيل الاستفتاء، أبدت كل من تركيا وإيران ودول الخليج دعمها للحكومة الاتحادية في الخلاف الأخير مع الإقليم. أخطأت أربيل في حسابات الدعم الدولي والإقليمي للاستقلال، وقد ارتكبت العديد من الأخطاء في التسويق له، وانعكست هذه الأخطاء على الساحة الداخلية الكردية فازدادت انقساماً. ولقد ظهر استفتاء الاستقلال أنه مشروع حزبي للديمقراطي الكردستاني، أو حتى شخصي لمسعود بارزاني مما أسهم بطبيعة الحال في انخفاض حجم الدعم الدولي والإقليمي المفترض للاستفتاء. ولكن أهم ما يعترى مشروع الحركة القومية الكردية من نقص هو غياب تعريف حدوده ودوره في المشرق.

خاتمة

يؤخذ على الحركة القومية الكردية، تركيزها على تسويق المظلومية الكردية في تأليب الشارع وشحن همته على الانتفاض، ولقد أثارت في معرض سعيها لزيادة مناصريها على الصعيد الدولي حفيظة المكونات المحلية الأخرى التي أضحت في دور المدافع عن الأرض ووحدة البلاد. لم ينجح الكرد في معالجة هواجس شعوب المنطقة، التي ترى محقّة أن المزيد من التجزئة يتركها فريسة أسهل للتدخلات الأجنبية ويضعف جبهتها الداخلية في الصراع مع إسرائيل بل أسهم سلوك قيادات الحركة القومية الكردية في تعزيز السردية المضادة وفي تصوير الكرد كأداة مطواعة لتنفيذ مخططات تأمرية. لقد فشلت النخبة الكردية في دمج مشروعها السياسي في مشروع إقليمي عابر للحدود، كما تعمدت الصمت حول قضايا الأمة الإسلامية والعربية المركزية، مما أفقدها دعم الجوار والدعم الشعبي اللازم لنجاح مشروعها القومي. وخلافاً للحركات الانفصالية في أوروبا التي أكدت التزامها بإطار فوق وطني حدده الاتحاد الأوروبي، أثار قادة الحراك الكردي الانغلاق على أنفسهم وزيادة عزلتهم الإقليمية.

* سنان حتاحت، باحث زميل في منتدى الشرق، ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ورئيس تحرير مدونة نصح.

خطة للإطاحة بجناح الحمايم داخل الحزب الديمقراطي

صقوره يسعون للعودة الى الواجهة عبر استغلال وتغذية النعرة القومية والطائفية

الصباح الجديد: ٢٢/٩/٢٠١٨

السليمانية- عباس كاريزي: كان لتسمية هيمن هورامي المستشار السياسي لرئيس الاقليم السابق زعيم الحزب الديمقراطي مسعود بارزاني على حساب رئيس حكومة الاقليم نيجيرفان بارزاني، كرئيس لقائمة الحزب الديمقراطي لانتخابات برلمان كردستان، اثرا قوي في تعميق الخلافات والفجوة بين جناحي الصقور والحمايم داخل الحزب الديمقراطي.

جناح الصقور الذي يتزعمه مسعود بارزاني ونجله مسرور بارزاني رئيس جهاز أمن الاقليم داخل الحزب الديمقراطي، الذي انزوى عقب حملة اجراء الاستفتاء الفاشلة على استقلال الاقليم العام الماضي، والتبعات السلبية التي خلفها على الاقليم، يسعى الى العودة الى الواجهة مجددا عبر التحشيد القومي والتصعيد ضد خصومه خلال حملات الدعاية الانتخابية الذين يتهمهم بالخيانة والعمالة للدولة العراقية.

ويؤكد الكاتب كمال كريم في مقال تحليلي نشره في موقع ايلاف تابعته الصباح الجديد، بعنوان «اقليم كردستان يدخل مرحلة ما بعد نيجيرفان بارزاني»، «ان الانظار في اقليم كردستان العراق تتجه الى الانتخابات التشريعية الخامسة التي سينتج عنها، بحسب اكثر التوقعات، خريطة سياسية جديدة في الاقليم». لكن ابرز ما في هذه الانتخابات هو تزامنها مع تطورات متوقعة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه رئيس الاقليم السابق مسعود بارزاني والذي يعد اكبر احزاب الاقليم.

والنقطة المهمة التي يتوقف امامها المراقبون في هذه الانتخابات كما يقول كريم هي اقضاء نيجيرفان بارزاني زعيم جناح الحمايم عن رئاسة قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتكليف شخصية اخرى محسوبة على جناح الصقور، مقربة جدا من مسعود بارزاني برئاسة القائمة.

ويربط الكاتب بين حدثين يؤكدان عمق الهوة والخلافات داخل صفوف الحزب الديمقراطي، وهما اولا المشاركة الباهتة لنيجيرفان بارزاني في الحملة الدعائية لانتخابات برلمان كردستان، التي بدأت في ١١ من ايلول الجاري، جراء استيائه من تكليف شخصية مغمورة في الحزب برئاسة القائمة ليس لشيء سوى انها مقربة من مسعود بارزاني. وثانيهما هو تولي مسعود بارزاني بنفسه قيادة الحملة الانتخابية وافتتاحه الحملة بخطاب في اربيل لم يسمح فيه لغيره، بما فيهم نيجيرفان بإلقاء اي كلمة.

ويضيف الكاتب وفقا لأوساط سياسية مطلعة، الى ان خطة اقضاء نيجيرفان بارزاني الذي يتحكم بمنصبي نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس وزراء حكومة الاقليم، تقوم على شقين، يقسم الشق الاول على مرحلتين: المرحلة الاولى هي اقصاؤه عن رئاسة قائمة الحزب وهي المرحلة التي تم تنفيذها حرفيا، اما المرحلة الثانية فهي اقصاؤه عن تولي منصب رئاسة حكومة الاقليم.

وتشير مصادر من داخل الحزب الديمقراطي الى ان الحزب يعتمد في خطته على امكانية حصوله على مقاعد اكثر في البرلمان الكردستاني تتيح له، بمشاركة عدد من المقاعد المخصصة للأقليات التركمانية والمسيحية، تجاوز حاجز الخمسين مقعدا التي تتيح له تشكيل الحكومة منفردا. وفي حال تحقق هذا الهدف، يصبح الحزب الديمقراطي

امام اختياريين: اما ترشيح مسرور بارزاني، الابن البكر لمسعود بارزاني، لتولي رئاسة الحكومة الجديدة، او تكليف رئيس القائمة هيمن هورامي بتشكيل الحكومة. فاذا تم ترشيح بارزاني الابن يتولى هورامي منصب رئاسة برلمان اقليم كردستان. اما اذا تقرر عدم توليه مسرور بارزاني منصب رئيس الحكومة، ترشح شخصية اخرى للمنصب ويدور الحديث هنا عن هورامي، في حين يدمج مجلس امن الاقليم الذي يتولى مسرور بارزاني رئاستها مع الحكومة وتحول الى وزارة امن الاقليم ويتولى مسؤوليتها مسرور بنفسه، وفي هذه الحالة يكون مسرور هو الشخصية المحورية في الحكومة الجديدة.

يتزعم مسرور بارزاني الشخصية المثيرة للجدل جناح الصقور داخل الحزب الديمقراطي، وهو يفرض سيطرته التامة على الجهاز الامني للحزب وحكومة الاقليم، يعرف عنه بأنه يلتزم نهجاً امنياً صارماً، ولا يتقيد بالمعايير السلوكية والقانونية والحقوقية في القضايا الامنية.

وتؤكد مصادر موثوقة ان مسرور انشأ، الى جانب الجهاز الامني التقليدي، جيشاً امنياً مدنياً يضم ١٣٣٤ عنصراً مدنياً في اربيل يحصل كل منهم على راتب شهري يبلغ مليون ونصف المليون دينار عراقي، اي ما يوازي ١٢٠٠ دولار أمريكي تقريباً، مهمتهم هي الاندساس بين المتظاهرين خلال الاحتجاجات الشعبية وفض التظاهرات والتجمعات الحاشدة، وفيهم مكلفون بالتواجد في الاسواق والطرق كباعة وكسبة في الاسواق الشعبية وسط اربيل، والى هذا الجيش الامني المدني توجه اتهامات بقتل او اعتداءات على مدرسين وائمة جوامع في اربيل.

ويشير الكاتب كمال كريم الى ان بروز ملامح هذه الخطة وتجلياتها يثير قلقاً على ثلاثة اصعدة، لأنها اذا ما نجحت، فهي تعني ان الاقليم يمكن ان يتجه نحو نظام الدولة الامنية وارعاب المجتمع.

فعلى صعيد الحزب الديمقراطي، تشعر النخبة المرتبطة برئيس الوزراء الحالي بقلق شديد لانها ستصبح مهددة في الشك بولائها للحزب كله، لانها تدرك ان التعامل مع نجل رئيس الحزب مسرور امر غاية في الصعوبة، اما على الصعيد الشعبي، فثمة تخوف على مستوى الشارع من تقلص هامش الحريات العامة، فيما تخشى الاحزاب السياسية من امكانية التعامل مع حكومة لا تتواصل مع الشارع والنخبة السياسية بشكل قانوني وديمقراطي.

وكان زعيم الحزب الديمقراطي مسعود بارزاني مدفوعاً بالنتائج التي حققها حزبه في انتخابات مجلس النواب العراقي قد سعد من لهجته تجاه بغداد، مؤخراً قائلاً: «الشعب العراقي عاقب الوجوه الشوفينية التي وقفت ضد استفتاء الاستقلال في إقليم كردستان، خلال الانتخابات النيابية العراقية الأخيرة».

واضاف بارزاني في كلمة القاها خلال الحملة الدعائية لانتخابات برلمان كردستان، أن الشعب العراقي عاقب الوجوه الشوفينية التي وقفت ضد استفتاء الاستقلال في إقليم كردستان، مؤكداً أن حزبه استطاع تغيير المعادلة وحماية كردستان. واكد بارزاني على ضرورة الالتزام بمبادئ الشراكة في القرار، والتوافق في التشريع، والتوازن في المؤسسات الحكومية، وتنفيذ تلك المبادئ وفق آليات وضمانات واضحة.

كما كشف عن وجود حوار مكثف بين الأطراف العراقية، لتأسيس مجلس أعلى للسياسات والتخطيط الاستراتيجي لكي يصدر القرارات المهمة والاستراتيجية بموافقة ممثلي جميع المكونات وبمشاركة الطرف الكردستاني، ومن أجل منع عودة التفرد الى الحكم.

اقليم كردستان يدخل مرحلة ما بعد نيجيرفان بارزاني

*كمال كريم

في كلتا الحالتين تكون الخطة قد نجحت إما في إبعاده في حالة الفوز أو كسر هيئته بدفعه الى منافسة خاسرة

ايلاف: ٢٢/٩/٢٠١٨

تتجه الانظار في اقليم كردستان بالعراق الى الانتخابات التشريعية الخامسة التي سينتج عنها، بحسب اكثر التوقعات، خريطة سياسية جديدة في الاقليم. لكن ابرز ما في هذه الانتخابات هو تزامنها مع تطورات متوقعة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه رئيس الاقليم السابق مسعود بارزاني والذي يعد اكبر احزاب الاقليم. والنقطة المهمة التي يتوقف امامها المراقبون في هذه الانتخابات هو اقضاء نيجيرفان بارزاني عن رئاسة قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني وتكليف شخصية شابة مقربة جدا من مسعود بارزاني برئاسة القائمة.

ويمكن الربط بين هذه الملاحظة مع حدثين اخرين. اولهما هو المشاركة الباهتة لنيجيرفان بارزاني في الحملة الانتخابية التي بدأت في ١١ ايلول الجاري وما يشاع عن استيائه من تولي شخصية مغمورة في الحزب رئاسة القائمة. وثانيهما هو تولي مسعود بارزاني بنفسه قيادة الحملة الانتخابية وافتتاحه الحملة بخطاب في اربيل لم يسمح فيه لغيره، بما فيهم نيجيرفان، بالقاء اي كلمة. ولا ينسجم ذلك مع عادات مسعود بارزاني الذي لا يعبأ كثيرا بتسليط الاضواء على شخصه في الاعلام. ان اقوى ظهور قوي لمسعود بارزاني خلال الحملات الانتخابية يعود الى عام ١٩٩٢ عندما نظم الكرد اول انتخابات تشريعية بدعم غربي ودون موافقة النظام العراقي السابق وفي كل الانتخابات اللاحقة، حتى في الانتخابات الرئاسية، لم يتولى مسعود بارزاني قيادة الحملات شخصيا.

يتحكم نيجيرفان بارزاني بمنصيين هامين في الحزب الديمقراطي الكردستاني. فهو اولا رئيس وزراء حكومة الاقليم، كما انه نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد انتشرت في الاوساط السياسية المطلعة على خفايا خطط عمل الحزب الديمقراطي قبل اسبوعين من بدء الحملة الانتخابية، تسريبات تشير الى خطة لاقضاء نيجيرفان بارزاني تقوم على شقين. يقسم الشق الاول على مرحلتين: المرحلة الاولى هي اقضائه عن رئاسة قائمة الحزب وهي المرحلة التي تم تنفيذها حرفيا. اما المرحلة الثانية فهي اقضائه عن تولي منصب رئاسة حكومة الاقليم.

وتشير مصادر من داخل الحزب الديمقراطي الى ان الحزب يعتمد في خطته على امكانية حصوله على مقاعد اكثر في البرلمان الكردستاني تتيح له، بمشاركة عدد من المقاعد المخصصة للاقليات التركمانية والمسيحية، تجاوز حاجز الخمسين مقعد التي تتيح له تشكيل الحكومة منفردا. وفي حال تحقق هذا الهدف، يصبح الحزب الديمقراطي امام اختيارين: اما ترشيح مسرور بارزاني، الابن البكر لمسعود بارزاني، لتولي رئاسة الحكومة الجديدة، واما تكليف رئيس القائمة هيمن هورامي بتشكيل الحكومة. فاذا تم ترشيح بارزاني الابن يتولى هورامي منصب رئاسة البرلمان الكردستاني. اما اذا تقرر عدم تولية مسرور بارزاني منصب رئيس الحكومة، ترشح شخصية اخرى للمنصب ويدور الحديث هنا عن هورامي، في حين يدمج مجلس امن الاقليم التي يتولى مسرور بارزاني رئاستها مع الحكومة وتحويل الى وزارة امن الاقليم ويتولى مسؤوليتها مسرور بنفسه. وفي هذه الحالة يكون مسرور هو الشخصية المحورية في الحكومة الجديدة. وكان الحزب الديمقراطي قد جرب هذا الاسلوب سابقا، في حكومة الدكتور روج شوايس، حيث تولى نيجيرفان بارزاني منصب نائب رئيس الوزراء وكان في الوقت نفسه يشكل الشخصية المحورية فيها.

يعد مسرور بارزاني شخصية مثيرة للجدل. فهو يسيطر على الجهاز الامني للحزب والحكومة ويلتزم نهجا صارما في القضايا الامنية ولا يتقيد بالمعايير السلوكية القانونية والحقوقية. ويتسم سلوكه في المجال الامني بشكل عام بعنف مبالغ فيه، لدرجة ان مناوئيه يصفون سلوكه بكونه لا يختلف عما هو معمول به في الدولة الامنية. وثمة مصادر موثوقة تؤكد على ان مسرور انشأ، الى جانب الجهاز الامني التقليدي، جيشا امنيا مدنيا يضم ١٣٣٤ عنصر مدني في اربيل يحصل كل منهم شهريا على راتب مليون ونصف المليون دينار عراقي، اي ما يوازي ١٢٠٠ دولار امريكي تقريبا، مهمتهم هي الاندساس بين المتظاهرين خلال الاحتجاجات الشعبية وفض التظاهرات والتجمعات الحاشدة، وفيهم مكلفون بالتواجد في الاسواق والطرق كباعة اشياء تافهة مثل الجوارب والملابس الداخلية، واغلبهم مسلحون بسكاكين ومسدسات من نوع ماكاريوف الروسية الصنع. والى هذا الجيش الامني المدني توجه اتهامات بقتل او اعتداءات على مدرسين او ائمة جوامع في اربيل. وجاء اكبر استخدام لهذا الجيش المدني عشية تنازل مسعود بارزاني عن رئاسة الاقليم في عام ٢٠١٧، حيث هاجم مدنيون مسلحون بالعصي والسكاكين مبنى البرلمان الكردستاني واعتدوا على عدد من البرلمانيين دون ان توقفهم شرطة الحراسة. ولم يتم القاء القبض على اي منهم، على الرغم من ان صورهم محفوظة في سجلات كاميرات المراقبة وارشيف القنوات الفضائية التي صورت الحدث.

واذا ما نجحت هذه الخطة، فهي تعني ان الاقليم يمكن ان يتجه نحو نظام الدولة الامنية وارعاب المجتمع. ان ظهور ملامح هذه الخطة يثير قلقا على ثلاثة اصعدة. فعلى صعيد الحزب الديمقراطي، تشعر النخبة المرتبطة برئيس الوزراء الحالي بقلق شديد لانها ستصبح مهددة في الشك بولائها للحزب كله. وتعي هذه النخبة ان التعامل مع نجل رئيس الحزب امر في غاية الصعوبة. اما على الصعيد الشعبي، فثمة تخوف على مستوى الشارع من تقلص هامش الحريات العامة، فيما تتشكك الاحزاب السياسية من امكانية التعامل مع حكومة لا تتواصل مع الشارع والنخبة السياسية بشكل قانوني وديمقراطي.

اما الشق الثاني من الخطة فيقوم على مرحلتين: المرحلة الاولى هي تقليص اظافر نيجيرفان بارزاني بفصله عن كتلته الموالية له. وتبدأ الخطة بترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية في العراق. وبالفعل، بحسب مصادر موثوقة في اربيل، فقد صرح الحزب الديمقراطي غريمه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني برغبته في الحصول على المنصب. وثمة رغبة قوية داخل الحزب الديمقراطي باحتمال ترشيحه للمنصب بالاتفاق مع الاتحاد الوطني او بدون اتفاق معه. ويعني ذلك ان نيجيرفان قد يضطر الى منافسة مرشح الاتحاد الوطني وربما يخسر المنافسة.

وفي كلتا الحالتين تكون الخطة قد نجحت اما في ابعاده في حالة الفوز او كسر هيئته بدفعه الى منافسة خاسرة. اما اذا ابدى نيجيرفان تعنتا ورفض الترشح، فأن الخطة تقتضي ترشيح شخصية قوية مقربة منه لكي يتبعثر اعضاء كتلته المواليون له. اما المرحلة الثانية فتتمثل في اقصائه من منصب نائب رئيس الحزب. وهناك رغبة داخل الحزب الديمقراطي في عقد المؤتمر الرابع عشر في الربيع المقبل، من المتوقع ان يتم فيه الغاء منصب نائب الرئيس او ترشيح مسرور بارزاني للمنصب بدلا من نيجيرفان بارزاني.

ينبه هذا التحليل الى ان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد دخل فعليا مرحلة ما بعد نيجيرفان بارزاني. ولا تبدو الخيارات المتاحة امام نيجيرفان كثيرة وانه على الأرجح سيسعى الى تجنب المواجهة العلنية وقبول الامر الواقع.

العملية التي تهرب رئيس الاقليم من تحمل نتائجها السلبية صدى الاستفتاء أمام اروقة مجلس الامن الدولي والمنطقة والعالم

تعنت بارزاني ورفضه المبادرات الدولية أضر بالعملية وأدى إلى انتكاس طموحات الكرد لعقود

اعداد: الانصات المركزي:

يصادف اليوم ٢٥/٩/٢٠١٨ الذكرى الاولى لعملية الاستفتاء حول استقلال كردستان والتي حازت على موافقة الاغلبية من الكردستانيين ب نعم، كما هو الحال في عملية استفتاء جرت في ٢٠٠٥ حيث ان المواطن الكردي اينما كان لا يخفي دعمه لاي سؤال عن رغبته في الاستقلال كحقه المشروع في تقرير المصير وفق المواثيق الدولية.

وشابت العملية تسرع مما فرضت شكوكا حول نية زعيم الحزب الديمقراطي استخدامها لاغراضه الحزبية والشخصية وليس من اجل المصلحة الكردية العليا حسب محللين وقيادات عالمية واقليمية.

قبل وبعد العملية لم يأل بارزاني وحزبه ابسط جهد للحوار الجاد مع اقطاب الدولة العراقية والعملية السياسية مكتفيا باطلاق تصريحات وتهديدات رنانة دون مراعاة الوضع المزري لمواطني الاقليم ومصير المناطق المتنازع عليها، فيما نرى هذا الحزب اليوم يرسل وفودا على اعلى المستويات الى بغداد والنجف وغيرهما للاجتماع مع الاطراف العراقية (نفسها) والتوسل والتوسم من اجل الحصول على موافقتهم لدعم مرشحهم للرئاسة العراقية اضافة الى تأجيل توقيت الاختيار الى ما بعد انتخابات كردستان.

هذا التناقض يثبت حقيقة الشكوك والقناعات بعدم جدية مزاداتهم حول اهداف الاستفتاء والادعاء بانهم سيتعاملون مع بغداد كجارة ومن المستغرب ان اغلب وسائلهم الاعلامية تستخدم عملية الاستفتاء كورقة لحملة الانتخابية دون التذكير ان بارزاني وعد لاكثر من مرة بتحمل التبعات السلبية للاستفتاء ولكنه كبقية الوعود السابقة تنصل من هذا الوعد أيضا واختفى عن الانظار في حينه.

وهنا ارتأينا اعداد هذا الملف الخاص عن أبرز يوميات ما قبل عملية الاستفتاء وبعدها، إضافة للدعوات الدولية بتأجيلها مقابل وعود ومبادرات كانت تخدم واقع اقليم كردستان ومعها المناطق المتنازع عليها.

ضرورة تفعيل برلمان كردستان

٢٠١٧/٩/٧:

أصدر الاتحاد الوطني الكردستاني بلاغا حول اجتماع المجلس القيادي يوم الخميس ٧/٩/٢٠١٧، اوضح فيه ضرورة تفعيل برلمان كردستان بأسرع وقت ممكن وفق عدة اسس قانونية واقتصادية وسياسية.

فيما يأتي اهم المقررات التي جاءت في نص البلاغ:

اولا: يجب تفعيل برلمان كردستان على عدة اسس قانونية واقتصادية وسياسية وبأسرع وقت ممكن.

ثانيا: يقوم وفد من الاتحاد الوطني وخلال يومين بايصال رسالة المجلس القيادي حول آلية تفعيل برلمان كردستان الى حركة التغيير والجماعة الاسلامية.

وسيقوم نفس الوفد وبهدف الحوار مع الحزب الديمقراطي حول خارطة طريق الاتحاد الوطني والاستفتاء، بتوضيح نفس الاسس للديمقراطي الكردستاني.

هذا وزار وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني، يوم الجمعة، المقر الرئيس لحركة التغيير، لعقد اجتماع مشترك مع حركة التغيير واطلاعهم على رسالة اجتماع المجلس القيادي لل أ.و.ك بشأن تفعيل برلمان كردستان.

وفي هذا الصدد قال عدنان حمة مينا عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني، في تصريح صحفي قبل الاجتماع، أن وفد المجلس القيادي للاتحاد الوطني يهدف في اجتماعه هذا الى اطلاق حركة التغيير على مقررات الاجتماع الاخير للمجلس القيادي بشأن البرلمان، وسيبحث مع وفد حركة التغيير المبادئ التي وضعها الاتحاد الوطني بشأن تفعيل البرلمان واحترام الازمات. وأضاف مينا: "لدى الاتحاد الوطني قرار بتفعيل برلمان كردستان لانتشال البلاد من الفراغ السياسي"، مشيراً الى ان سياسة الاتحاد الوطني هي استصدار قوانين جديدة بشأن القوانين التي بحاجة الى اعادة نظر، تحسين الوضع المعيشي للمواطن.

إقرار تفعيل برلمان كردستان وخارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني

عقد الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني اجتماعا يوم الاحد ١٠/٩/٢٠١٧، لبحث رسالة وخارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني التي سبق ان بحثها مع حركة التغيير والجماعة الاسلامية الكردستانية.

وخلال الاجتماع اتفق الجانبان على تفعيل برلمان كردستان خلال هذا الاسبوع (١٤ ايلول/٢٠١٧)، ومن جهته وافق الحزب الديمقراطي الكردستاني على خارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني المطروحة لمعالجة الأزمة السياسية والمالية في الاقليم.

واوضح مصدر مطلع لـ PUKmedia: ان الحزب الديمقراطي الكردستاني وافق على خارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني لحل مشاكل اقليم كردستان.

واضاف: ان الجانبين اتفقا على تفعيل برلمان كردستان منتصف الشهر الحالي، مؤكدا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني وافق على جميع مواد خارطة طريق الاتحاد الوطني لحل المشاكل المالية والسياسية في اقليم كردستان وتفعيل البرلمان.

العبادي: من يدعو للاستفتاء دون نتيجة فهو لخداع الناس

٢٠١٧/٩/٩ :

أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن «لا مكان للصفقات والاتفاقيات مع الإرهابيين في العراق، وان أمامهم خيارين لا ثالث لهما، إما الاستسلام أو الموت»، موضحاً أن العراقيين أصحاب فضل على العالم في محاربة الإرهاب وإن ما يجري من تقدم في سوريا ضد الإرهاب ما هو إلا انعكاس لانتصارات قواتنا البطلة في الموصل وتلعفر، داعياً أبناء الحويجة وغرب كركوك وغرب الأنبار إلى ترقب تحرير مناطقهم من «داعش» بفترة قياسية، وقدم العبادي في بداية المؤتمر الصحفي الأسبوعي الذي عقده الأربعاء، التهاني للعراقيين بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وخص بكلمات التهنة والتبريكات النازحين الذين تمنى من الله سبحانه عودتهم إلى ديارهم قريباً، كما بارك أهالي الشهداء والجرحى والمقاتلين الذين لولا تضحياتهم لما تحققت الانتصارات والتحرير وإعادة الحياة إلى مدن العراق التي احتلها «داعش» الإرهابي.

وبشأن استفتاء كردستان المزمع إقامته في ٢٥ أيلول الجاري، جدد العبادي رفضه لهذه الخطوة الفردية، مؤكداً أن «أصل الاستفتاء غير دستوري، رغم احترامنا لتطلعات شعبنا الكردي، وأنه لم يحصل في أي مكان في العالم أن أقدمت جهة على الانفصال أو الاستقلال دون التوافق والاتفاق مع غيرها من الجهات الشريكة لها».

وأضاف، ان «الاستفتاء يجري خارج الأطر الدستورية والقانونية للشركاء في الوطن الواحد، كما أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ترفضه بشدة، ولا أساس تشريعياً للاستفتاء في داخل الإقليم نفسه لعدم وجود برلمان حالياً، فإن كان من يدعو للاستفتاء يريد دون نتيجة فهو لخداع الناس، وإن كان يريد تنفيذ خطواته فهو طريق صعب وليس من مصلحة اخوتنا الكرد الذهاب في هذا الطريق المغلق، فدول الإقليم المعنية ترفض الاستفتاء، وإن إجراء الاستفتاء من طرف واحد سيدخلنا جميعاً في نفق مظلم خصوصاً في ظل التداخلات الإقليمية المعقدة».

المواقف الدولية داعمة لتوجهات الحكومة الاتحادية

٢٠١٧/٩/١٠ :

جددت الحكومة العراقية عدم اعترافها بنتائج استفتاء استقلال إقليم كردستان المزمع تنظيمه في ٢٥ الشهر الجاري، معتبرة إياه «خطوة غير دستورية»، وقال المتحدث باسم رئاسة الوزراء سعد الحديثي في تصريحات إن «بغداد لن تلتزم بنتائج الاستفتاء، ولا توجد أي نية لدى الحكومة بقبول فكرة الاستقلال أصلاً»، مؤكداً أن «الحكومة العراقية لا تريد الدخول في صراع داخلي مع أربيل في وقت تحاول فيه الحصول على مخرج يحافظ على وحدة البلاد، والقضاء على تنظيم داعش في العراق». وشدد الحديثي على عدم اعتراف الحكومة الاتحادية باستفتاء استقلال كردستان الذي تعده «خطوة غير دستورية». وقال الحديثي: ان محاولة فرض السيطرة على المناطق المتنازع عليها من قبل إقليم كردستان قد تؤدي إلى حصول توتر في هذه المناطق. واضاف: ان بغداد واربييل بحاجة الى حوار جدي موسع لمناقشة كافة القضايا الخلافية، لافتاً الى ان الوقت مازال متاحاً لذلك.

وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء سعد الحديثي في تصريح صحفي، إن «الحكومة العراقية ملزمة بتطبيق الدستور لاسيما المادة (١٠٩) منه ونصّها أن الحكومة الاتحادية ملزمة بالحفاظ على وحدة البلاد وحماية سيادته».

وأضاف الحديثي أن "المادة الأولى من الدستور تؤكد أن العراق بلد اتحادي واحد ذو سيادة، وأن الدستور ضامن لوحده". وأشار إلى أن "هذا الالتزام الدستوري الوطني يأتي على عاتق الحكومة وانطلاقاً منه أكدنا أن استفتاء الاقليم غير دستوري وبالتالي كل ما يترتب عليه اثر قانونا على الحكومة".

وفيما لفت الحديثي إلى أن "نتائج الاستفتاء اذا تم إجراؤه لن يعترف بها من قبل الحكومة الاتحادية"، بيّن ان "بغداد دعت إلى مراجعة الاقليم لحساباته في هذا الصدد وعدم الاقدام على خطوة الاستفتاء". وحذر من "زيادة في تعقيدات المشهد العراقي بسبب اصرار اقليم كردستان على مساعيه، وهذا يقلل هامش الحوار لحل الخلافات السياسية".

وشدد المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء على أن "المواقف الدولية جاءت داعمة لتوجهات الحكومة الاتحادية"، ناقلاً "رغبة الحكومة في اجراء حوار مباشر مع الاقليم، لعدم وجود ذريعة لأي طرف بخرق الدستور تحت أي ظرف لاسيما في الفصل المتعلق بالمبادئ الاساسية وشكل الدولة العراقية". وأكد أن "نتائج الاستفتاء مهما كانت فأنها لن تطبق على ارض الواقع سواء داخل حدود اقليم كردستان أو خارجه لأن تلك الخطوة من الناحية المبدئية تفتقر الى الغطاء الشرعي أو القانوني".

إيران : نفاذي إحتمام الأوضاع المعقدة

٢٠١٧/٩/١١

قال الناطق باسم الخارجية 'بهرام قاسمي' ردا على سؤال حول الإستفتاء العام في إقليم كردستان العراق والطلب الموجه من قبل 'مسعود بارزاني' الى إيران للوساطة بين أربيل وبغداد: نحن نرغب في إستمرار الحوارات التي بدأت قبل فترة بين إيران وأربيل ونأمل في ان تتمخض عن نتائج إيجابية".

وأضاف قاسمي في تصريح للمراسلين الاثنيين، 'نحن قد أعلننا عن مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه السيادة الوطنية ووحدة الأراضي العراقية والإستفتاء العام في كردستان قبل هذا ونأمل في أن يسهم تبني العقلانية والحكمة في المنطقة في نفاذي إحتمام الأوضاع المعقدة في هذه النقطة الحساسة من العالم أكثر مما هي عليه الان.

وأشار المتحدث باسم الجهاز الدبلوماسي الإيراني، ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبكل ما لديها من قوة ومع الأخذ بنظر الإعتبار علاقتها الجيدة مع الكرد والحكومة المركزية العراقية وكافة الفئات والشخصيات العراقية تبذل قصارى جهدها لتفادي نشوب بعض الأزمات التي من شأنها أن تترك آثارا مدمرة وخطيرة.

بارزاني: لم يقترح أحد بديلا لتأجيل الاستفتاء

٢٠١٧/٩/١١

قال مسعود بارزاني إن الاقليم مستعد لخوض الحرب ضد كل من يريد تغيير الوضع في كركوك بالقوة، مستبعدا في الوقت نفسه ان تغلق تركيا وإيران حدودهما على خلفية أستفتاء الاستقلال المقرر الشهر الجاري.

وقال في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية (BBC) "اذا حاولت اية مجموعة تغيير وضع كركوك بالقوة، فإعلم ان كل كردستان مستعدة للحرب من اجلها". وكان الرئيس بارزاني يجيب عن سؤال فيما لو اشعل قرار انضمام كركوك للأستفتاء المقرر في ٢٥ من الشهر الجاري حربا في المدينة. وقال: إنني أريد أن أرى كركوك رمزا للتعاضد بين جميع المكونات الإثنية والدينية. وجدد بارزاني رفضه لتأجيل أستفتاء الاستقلال من دون الحصول على ضمانات حقيقية قائلا: سيجري الأستفتاء كما هو مقرر في مواعده. وتابع قائلا "لماذا أوجل هذا الأستفتاء؟ نحن لا نفعل أي شيء ضد الأمم المتحدة أو القانون الدولي والحق في تقرير المصير حق مشروع للجميع".

ولفت بارزاني الى انه يتعين على الدول الداعية لتأجيل الأستفتاء عرض بديل لكي يقرر الكرد تأجيل الأستفتاء. وقال: لكن لم يقترح أحد بديلا، مضيفا ان كردستان اخطأت حينما اجلت اجراء أستفتاء طوال هذه المدة. وقال "أي تأجيل آخر معناه ان الامور ستزداد سوءا ولهذا نعتقد ان الوقت مناسب جدا". واستبعد سيادته ان تقدم تركيا وإيران على اغلاق الحدود بعد الأستفتاء وأشار الى ان الدولتين لديهما مصالح اقتصادية في اقليم كردستان. وكرر رئيس الاقليم ان استقلال كردستان لن يؤثر على محاربة الارهاب وان الكرد لعبوا دورا فاعلا في الحرب وسيضعافون ذلك بعد قيام دولتهم.

واشنطن: الاستفتاء في الوقت الحالي تزيد من زعزعة الاستقرار

٢٠١٧/٩/١١

تحدث وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني هاتفيا قبل أسبوع بعد ان أعدت أربيل الخطوة الأساسية لعملية الاستفتاء، كما رحبت وزارة الخارجية بزيارة وفد كردي إلى بغداد لمناقشة القضية رغم اعلان بغداد موقفها الحاسم من الاستفتاء.

وقالت هيدر نويرة، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ان الولايات المتحدة تشعر بقلق من إجراء عملية الاستفتاء في الوقت الحالي لانها تزيد من زعزعة الاستقرار، مشيرة إلى ان تنظيم «الدولة الإسلامية» ما زال يمثل التهديد الخطير الكبير على العراق في الوقت الراهن، وأضافت «أعربنا عن قلقنا الشديد إزاء إجراء الاستفتاء، ما نود رؤيته هو عراق مستقر وموحد».

هذه الرؤية لم تترجم على أرض الواقع إلى خطوات ملموسة أو تصريحات مباشرة وواضحة تجاه الأزمة الكردية، حيث لم يقل وزير الخارجية الأمريكي أثناء اتصالاته مع بارزاني ان الكرد يجب ان يبقوا جزءا من العراق، كما انه طالب القيادة الكردية بتأجيل الاستفتاء وليس الغائه صراحة، وفي الواقع أصدر مكتب بارزاني «قراءة» لهذه المحادثة جاء فيها ان تيلرسون أعرب عن تقديره للدور الكبير الذي قام به بارزاني وقوات البيشمركة في مكافحة «داعش» كما ان وصف تعاون بغداد وأربيل بانه غير مسبوق في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، وناقش الرجلان العمليات الجارية والمستقبلية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» ولم تقدم وزارة الخارجية الأمريكية قراءة خاصة للمحادثة ولكنها لم تعترض على الرؤية الكردية لمحتواها ولم تصدر تصويبا إذا كانت تعتقد ان القراءة الكردية كانت غير صحيحة، واكتفت بالقول ان المعركة الأساسية هي ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» وان الشعب العراقي هو الذي سيقدر.

وأوضح محللون ان الإدارة الأمريكية ربما قد تكون منقسمة تجاه قضية الاستفتاء والدولة الكردية، فالبيت الأبيض متعاطف جدا مع التطلعات الكردية في حين تضغط وزارة الخارجية في اتجاه معاكس، وأشار الخبراء إلى معطيات تؤثر على اتجاه القرار الأمريكي في نهاية المطاف بخصوص القضية الكردية، إذ أعلنت موسكو انها تؤيد الاستفتاء وتراه تعبيراً عن طموحات الشعب الكردي، وبدورها لا تريد واشنطن التخلف عن هذا المسار كما تحرك اللوبي الإسرائيلي بقوة في الولايات المتحدة لدعم إقامة دولة كردية مستقلة في أجزاء من العراق، وكان بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي المحتل، قد حث وفدا من الجمهوريين في الكونغرس على تأييد إقامة الدولة الكردية قائلا انهم شجعان موالون للغرب ويتشاطرون قيمه على النقيض من العرب.

وتحدث محللون أمريكيون عن تداعيات سلبية للاستفتاء وعلان الاستقلال من بينها المشاكل الاقتصادية المقبلة والصراعات المحتملة على الأراضي وصرف الانتباه عن محاربة التنظيمات الإرهابية. كما سيرتج الاستفتاء مشكلة سياسية جديدة لرئيس وزراء العراق حيدر العبادي الذي أقامت الولايات المتحدة معه علاقات عمل وثيقة، ورغم اعلان بريطانيا انها لن تعارض الاستفتاء إلا ان واشنطن مصممة على القول ان حلفاءها يعتقدون ان توقيت الاستفتاء غير مناسب.

بارزاني: لا نهتم بالتهديدات الصبانية لاشعال الحرب

السومرية نيوز ٢٠١٧/٩/١٢

أكد مسعود بارزاني، الثلاثاء، ان الاقليم لا يهتم بـ"التهديدات الصبانية" لاشعال الحرب، وفيما بين ان من يحاول تنفيذ تهديده فالقليم سيمارس حق الدفاع عن النفس، اشار الى ان اهالي كركوك سيقرون مصيرهم. وقال بارزاني خلال اجتماع مع عدد من شيوخ العشائر العربية والكردية في كركوك واكاديميين ورجال دين، بحضور كوسرت رسول علي عدد من اعضاء مجلس المحافظة والمحافظ وحرصته السومرية نيوز، "جننا لكركوك لنسمع لملاحظاتكم حول قرار الاستفتاء"، مبينا ان "قرار الاستفتاء ليس قرار شعب واحد بل قرار الكل في اقليم كردستان من كل القوميات والاديان". واذاف بارزاني "اننا نحترم كل وجهات النظر التي تعارض الاستفتاء، ونريد احترام الاغلبية"، مشددا على ضرورة "ان تبقى نموذج للتآخي ولايحوز السماح لمن يحاول ان يزعزع وحدة اهل المحافظة". وأكد بارزاني ان "قرار الاستفتاء جاء لان جميع المحاولات السابقة فشلت وشعب كردستان يعاني"، مشيرا الى ان "الكرد غير مرغوب فيهم ببغداد في ظل حكم دولة طائفية". وتابع "حاولنا بناء هوية عراقية موحدة تحمينا لكن هذا لم يحصل"، لافتا الى "اننا نبحث عن صيغة جديدة وهي ان نستقل عن العراق والشعب يحدد مصيره".

وبين بارزاني انه "لا احد يحدد مصير اهل كركوك غير اهل المحافظة"، مضيفا "اننا لن نسمح لاي احد ان يمنع اهل كركوك بتقرير مصيرهم". ووضح "اننا نسمع تهديدات صبانية لاشعال الحرب ولا نهتم بها"، لافتا الى ان "من يحاول تنفيذ تهديده فسنمارس حق الدفاع عن النفس".

قرار نيابي بشأن اجراء استفتاء اقليم كردستان

٢٠١٧/٩/١٢

أنهى مجلس النواب في جلسته الاعتيادية السابعة عشرة التي عقدت برئاسة الدكتور سليم الجبوري رئيس المجلس وحضور ١٦٨ نائبا الثلاثاء ٢٠١٧/٩/١٢، القراءة الاولى والثانية لثلاثة مشروعات قوانين وصوت على قرار نيابي بشأن استفتاء اقليم كردستان.

وصوت المجلس على قرار نيابي بشأن اجراء استفتاء اقليم كردستان بناء على طلب مقدم من ٨٠ نائبا.
ونص القرار على الآتي:

(حيث ان مجلس النواب من السلطات الاتحادية التي تلزمها المادة (١٠٩) من الدستور العراقي بالحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته وإلزام اعضائه بالمادة (٥٠) من الدستور بالسهر على سلامة اراضيه وسيادته ولكون الدستور العراقي قد حدد على سبيل الحصر الحالات التي يستفتى بشأنها الشعب في المواد (٤/ خامسا، ١١٩ ثانيا، ١٢٦ ثانيا وثالثا ورابعا، ١٤٠، ١٣١، ١٤٢، ١٤٤) ولم يكن من بينها استفتاء من اجل الانفصال، وخلا الدستور من نص ينظم حالة الانفصال وهو يعارض وحدة الدولة الاتحادية التي اكدت عليها المادة (١) من الدستور، كما ان إقحام بعض المناطق الواقعة خارج اقليم كردستان بالاستفتاء المزعم اجراؤه في ٢٠١٧/٩/٢٥ يخالف المادة (١٤٣) من الدستور.

وحيث ان العراق حقق النصر على داعش وان اي اجراء من شأنه زعزعة الاستقرار الامني والاجتماعي يرفضه البرلمان العراقي واستنادا لاحكام المواد (١، ٥٩/ ثانيا، ١٠٩، ١٤٣) قرر المجلس ما يأتي:

رفض الاستفتاء المقرر اجراؤه ضمن حدود اقليم كردستان وفي خارج حدود الاقليم وفي كل الاراضي المتنازع عليها وبضمنها كركوك وإلزام السلطات المختصة باتخاذ مايلزم لالغائه.

تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها في الحفاظ على وحدة العراق واتخاذ كافة التدابير والقرارات التي تضمن الحفاظ على وحدة العراق.

إلزام الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ببدء الحوار الجاد لمعالجة المسائل العالقة بموجب الدستور والقوانين النافذة.
الاسباب الموجبة

نظرا لما يشكله الاستفتاء المزعم اجراؤه في اقليم كردستان من تهديد لوحدة العراق التي كفلها الدستور العراقي في المادة الاولى منه فضلا عن تهديده الامن الاقليمي والسلم الاهلي ولان هذا الاجراء يفتقر الى السند الدستوري ويعد مخالفا للدستور العراقي النافذ في المواد (١، ١٤٠، ١٤٣) صدر هذا القرار).

العبادي: الخطوات المتخذة لاجراء الاستفتاء ستؤدي الى اضاءة كل الذي تحقق

الكتيب الاعلامي لرئيس الوزراء ٢٠١٧/٩/١٢

عقد مجلس الوزراء جلسته الاعتيادية الثلاثاء ١٢ أيلول ٢٠١٧، برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي. وناقش المجلس موضوع استفتاء اقليم كردستان، حيث اكد الدكتور العبادي أن مجلس الوزراء يجدد حرصه في الحفاظ على وحدة العراق والالتزام بالدستور والحوار لحل جميع المشاكل العالقة.

واضاف الدكتور العبادي: تؤكد عدم دستورية قرار المضي بالاستفتاء، وكذلك مخالفة اجراءات الاستفتاء مع القوانين النافذة في العراق، اضافة الى مخالفته القوانين المحلية النافذة في الاقليم نفسه.

وتابع: إن قرار الاستفتاء لا يمكن ان يُجرى من طرف واحد، فنحن نتعايش في بلد واحد وتربطنا علاقات تاريخية ومصيرية ونضالية ومصيرنا واحد، وقد جربنا الخلافات والنزاعات في زمن الطاغية وخلقت مآسي وجربنا التعاون فنتج عنه الانتصار في محاربة داعش.

وبيّن الدكتور العبادي أن فرض الامر الواقع بالقوة أمر مرفوض ولن يستمر، فلقد حاول نظام البعث المباد تغييراً وبطشاً ولكنه فشل ولم يحقق ما أراد. وصوت مجلس الوزراء خلال الجلسة على مجموعة من القرارات واصدر عدداً من التوجيهات.

"استفتاء استقلال كردستان العراق تكرر لأخطاء بارزاني الاستراتيجية"

ارنا ٢٠١٧/٩/١٢؛

قال المساعد الخاص لرئيس مجلس الشورى الاسلامي حسين امير عبداللهيان، ان استفتاء استقلال كردستان العراق، تشكل تكرارا لاطع بارزاني الاستراتيجية. واذاف امير عبداللهيان في مقابلة خاصة مع مراسل ارنا، ان الخطأ الاستراتيجي الجديد الذي يرتكبه صديقنا السيد مسعود بارزاني هو انه يستعجل بالدخول في عملية تؤدي الى التلاعب بأمن ومستقبل العراق، و ما يقوم به لن يخدم مستقبل الكرد فحسب بل سوف يؤدي ايضا الى زعزعة الأمن في إقليم كردستان العراق.

الجامعة العربية توجه رسالة لإقليم كردستان

السومرية نيوز ٢٠١٧/٩/١٢؛

وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، رسالة إلى الكرد في إقليم كردستان دعاهم فيها إلى إبقاء باب الحوار مفتوحا، بما يضمن وحدة وسيادة العراق. وقال أبو الغيط في كلمة ألقاها خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في مقر الجامعة العربية، إن "بقاء العراق الموحد الفيديرالي متعدد الأعراق والمكونات هو مصلحة للعراق بعريه وكرده وللأمة العربية كلها". وأضاف "أوجه ندائي للإخوة الكرد بإعطاء فرصة للحوار حفاظا على الدستور الذي شاركوا بصياغته وصونا للنظام الذي يحفظ للعراق وحدته".

التغيير تكشف رسالة ماكغورك بشأن الاستفتاء

٢٠١٧/٩/١٣؛

التقى بريت ماكغورك الممثل الخاص للرئيس الامريكى في الحرب ضد داعش الاربعاء، حركة التغيير في السليمانية، لمناقشة الاستفتاء في كردستان وحل المشاكل بين اربيل وبغداد. وقال وشيار عمر علي عضو غرفة العلاقات الدبلوماسية في حركة التغيير: ان ماكغورك أكد خلال اللقاء مع زعماء الحركة أنه جاء من واشنطن ليوضح لجميع الاطراف السياسية بان امريكا ليست مع الاستفتاء المزعم اجراؤه في الاقليم يوم ٢٥ ايلول الجاري بنسبة ٨٠٪. واذاف عمر ان ماكغورك اشار الى انهم بحثوا مع بغداد مسألة الاستفتاء ومستعدون لبناء اطار للعلاقات بين الاقليم وبغداد وتحويل هذه المسألة الى مجلس الامن ومناقشتها الاسبوع المقبل في نيويورك. وكشف وشيار عمر بان الممثل الخاص للرئيس الامريكى قال ايضا بانهم سيشكلون مع فرنسا وبريطانيا فريقا في بغداد لحل جميع المشاكل والازمات بين الاقليم وبغداد مع ضمانات. واذاف ان الرسالة الاخرى لماكغورك كانت دعوته الى تأجيل الاستفتاء عن طريق البرلمان.

الجامعة العربية ترفض بالإجماع استفتاء كردستان

٢٠١٧/٩/١٣؛

أصدر المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية قرارا يرفض فيه إجراء الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان عن العراق. وقال أحمد جمال، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية، في تصريح صحفي: "استجابة لطلب وزير الخارجية العراقي الدكتور ابراهيم الجعفري في اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية، أصدر المجلس الوزاري قرارا عربيا، وبالإجماع، لرفض الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، لعدم قانونيته، وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمسك به، ودعم وحدة العراق لما تمثله من عامل رئيسي لأمن واستقرار المنطقة، وأن تهديد هذه الوحدة يمثل خطرا على أمن المنطقة وقدرة دولها وشعبها على مواجهة الإرهاب". وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، الأربعاء، عن اصدار مجلس الجامعة قراراً بشأن استفتاء إقليم كردستان العراق، مبينا أن القرار يتمسك بوحدة العراق. ونقلت صحيفة عن أبو الغيط قوله، إن هناك قراراً صدر من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الاستفتاء في كردستان، مشيراً إلى أن هذا القرار يتمسك بوحدة التراب العراقي، ويطلب بأن تكون أي خطوات وفقاً للدستور العراقي. وأضاف أبو الغيط، أن هناك قرارات هامة تتعلق بفلسطين ومواجهة التغلغل الإسرائيلي بإفريقيا، مبيناً أن هناك لجنة ستشكل بالتشاور بين الدول الأعضاء والأمين العام للجامعة العربية للنظر في الاستراتيجية والتكتيك بشأن التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.

البيت الأبيض لا يؤيد الاستفتاء بل الحوار

٢٠١٧/٩/١٤ :

بيان من السكرتير الاعلامي حول الاستفتاء المزمع إجراؤه من قبل حكومة إقليم كردستان

لاتؤيد الولايات المتحدة نية حكومة إقليم كردستان في إجراء استفتاء في وقت لاحق من هذا الشهر. أكدت الولايات المتحدة مرارا لقادة حكومة إقليم كردستان أن الاستفتاء يشنت التركيز على الجهود الرامية إلى إلحاق الهزيمة بداعش وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة. يمثل إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها خاصة استفزازا وزعزعة للاستقرار. ولذلك فإننا ندعو حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء والدخول في حوار جاد ومستمر مع بغداد، حوار أشارت الولايات المتحدة مرارا إلى أنها مستعدة لتسهيله.

دول التحالف والأمم المتحدة تطرح على الكرد بديلا عن الاستفتاء

KRP ٢٠١٧/٩/١٤ :

استقبل مسعود بارزاني الخميس ٢٠١٧/٩/١٤م، وفداً مشتركاً من دول التحالف الدولي، مؤلف من الممثل الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في تحالف الحرب ضد إرهابيي داعش، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيتش، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في العراق دوكلاس سوليمان وسفير بريطانيا لدى العراق فرانك بيكر والوفد المرافق لهم.

في هذا الاجتماع الذي جرى في مركز الإشراف على العمليات العسكرية ضد إرهابيي داعش، والذي كان يبعد في بداية الحرب ضد الإرهاب مسافة خمسة كيلومترات فقط عن خطوط إرهابيي داعش، تحدث الوفد الوضيف حول العديد من المحاور وأهمها إستفتاء شعب كردستان المقرر إجراؤه في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠١٧، وقد أعرب أعضاء الوفد الضيف عن تقديرهم وإحترامهم لشعب كردستان ولدور قوات البيشمركة كردستان في الحرب ضد إرهابيي داعش، وأبدوا كل التقدير والإحترام لأرواح شهداء البيشمركة في جبهات الحرب ضد إرهابيي داعش.

وعرض الوفد الضيف بديلاً عن إجراء إستفتاء الخامس والعشرين من سبتمبر ٢٠١٧م، وقد تسلم بارزاني هذا البديل المقترح، ورحب بالحوار البناء مع بغداد، وحول الرد على البديل، أكد أنّ قرار الرد لا يخصه لوحده، ولذلك فإنه سيناقش هذا الموضوع مع القيادة السياسية الكردستانية، وستعلن القيادة موقفها حيال هذا المقترح في أقرب وقت ممكن.

بارزاني: الدول العظمى لم ترفض الاستفتاء بل قدمت بديلا

أكد مسعود بارزاني، تقديم بديل عن إجراء الاستفتاء من قبل عدد من الدول العظمى. وكانت رئاسة الاقليم قد اعلنت ان ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، والأمم المتحدة قدموا بديلا عن إجراء الاستفتاء خلال اجتماع مع رئيس الاقليم مسعود بارزاني. وقال بارزاني في اول تعليق شخصي على الموضوع، خلال حفل اقيم في زاخو لتأييد الاستفتاء، "الدول العظمى قالوا لي في الاجتماع ان الوقت غير مناسب لا إجراء الاستفتاء وسيتسبب بمشاكل". و اضاف "ابلغنا ممثلي تلك الدول اذا كان هناك بديل افضل فاننا سوف نؤجل الاستفتاء". واستدرك حديثه "اذ لم يتوفر البديل المناسب سنجري الاستفتاء وليحدث ما يحدث".

العبادي يعد استفتاء كردستان "لعبا بالنار"

روداو ٢٠١٧/٩/١٦ :

عد رئيس الوزراء حيدر العبادي، السبت، الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان المزمع إجراؤه في الخامس والعشرين من أيلول الحالي "لعبا بالنار"، محذرا من فتح الباب على مصراعيه أمام دول "لعدم احترام" حدود ودستور العراق، فيما وجه "دعوة أخوية" للقيادة الكرد.

وقال العبادي في مقابلة مع قناة "روداو" الكردية، إنه يوجه "دعوة مخلصمة وأخوية إلى القيادة في كردستان بأن قرار الاستفتاء خطير، واعتبره لعبا بالنار"، لافتا إلى أن "كل المكتسبات التي حققها مواطنونا الكرد العراقيين معرضة للتهديد". وأضاف العبادي أنه "عندما تفتح خلافا مع الكل ولا تعترف بالدستور والحدود والقانون العراقي، وتطلب من الدول الأخرى الاعتراف، فإن هناك تناقضا"، مستدركا "أنت الآن تفتح الباب على مصراعيه لعدم احترام هذه الدول للحدود والدستور العراقي، وتشجع الآخرين على التدخل بالشأن العراقي، وهذه خطورة". وتابع أن "هناك مشكلة بين الإقليم والحكومة الاتحادية يجب حلها في جو أخوي وليس انفصاليا"، مؤكدا "أننا نفتح أبواب الحوار لكل شيء، لكن لدينا دستور يجب أن نلتزم به".

يلدريم يحدد الموقف التركي الراض للاستفتاء

تلقى رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي الجمعة، اتصالاً هاتفياً من رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم. وعبر يلدريم عن حزنه الشديد وتعازيه لشهداء الحادث الإرهابي الذي طال المدنيين العزل على الطريق السريع بين محافظتي المثنى وذي قار.

كما أكد يلدريم الموقف التركي الراض للاستفتاء المقرر إجراؤه في شمال العراق وخطورته على استقرار العراق ووحدته وعلى أمن المنطقة وسلامة شعوبها.

كما أكد يلدريم دعم تركيا لكل الخطوات التي اتخذتها و ستتخذها الحكومة العراقية للحفاظ على وحدة العراق والتصدي لمحاولات العيب باستقراره.

من جانبه أكد الدكتور العبادي على الرؤية الواضحة للحكومة العراقية لإكمال عمليات تحرير كل الأراضي العراقية من العصابات الارهابية واهمية تعزيز الوحدة الوطنية و الحوار الجاد لحل كل الخلافات وفقاً للدستور الذي صوت عليه أبناء الشعب العراقي.

كما أكد حزم الحكومة و اصرارها على اتخاذ كل الخطوات والاجراءات القانونية التي تحمي وحدة العراق وسلامة ابناءه جميعاً وتعزز الإنجازات التي حققتها هذه الوحدة.

و عبر الدكتور العبادي عن شكره للمواقف الإيجابية والواضحة التي أبدتها المجتمع الدولي دعماً لوحدة العراق واستقراره.

بريطانيا: لا ندعم استفتاء اقليم كردستان

٢٠١٧/٩/١٦

أعلنت وزارة الخارجية البريطانية، السبت، ان بلادها لا تدعم تطلعات حكومة اقليم كردستان لاجراء الاستفتاء المزمع إجراؤه في ٢٥ ايلول.

وقالت الوزارة خلال بيان: ان الاستفتاء سيزيد من عدم الاستقرار في المنطقة والتركيز على تنظيم داعش الارهابي.

واضاف البيان: ان المملكة المتحدة تقترح اجراء مباحثات جديدة بين حكومة الاقليم وحكومة العراق، وبدون اي شروط المسبقة، موضحاً، انه يجب معالجة جميع القضايا بين الجانبين بالحوار وبدعم المجتمع الدولي. واكد البيان ان بريطانيا تدعو حكومة اقليم كردستان الى عدم تفويت الفرصة والدخول في مفاوضات جديدة مع بغداد.

بارزاني: بغداد أجهزت على التوافق والشراكة والتوازن

٢٠١٧/٩/١٤ KRP

ألقى مسعود بارزاني كلمة خلال مشاركته في إحتفال جماهيري أقيم يوم الخميس ٢٠١٧/٩/١٤، في مدينة زاخو تأييداً لإستفتاء إستقلال كردستان.

في مستهل كلمته، توجه بارزاني بحديثه إلى جماهير زاخو، وقال: إنني لم آت إلى هنا لأحثكم على التصويت لإستقلال كردستان لأنكم لستم محتاجون لأي شخص ليملي عليكم ما تفعلون ولينصحكم بالتصويت في هذا الإستفتاء.

وبيّن بارزاني في كلمته، بأنّ الموضوع الأهم الذي يتم طرحه اليوم هو الإستفتاء، وإنّ هذا القرار لم يتخذه شخص واحد ولا حزب واحد أو حتى عدة احزاب، وهو قرار عائد لشعب كردستان، وإن الأحزاب التي إجتمعت في يوم السابع من حزيران ٢٠١٧م، قررت بكل شجاعة وجرأة بأن تجرى عملية الإستفتاء في يوم الخامس والعشرين من شهر ايلول وأن يتوجه مواطنو كردستان إلى صنادق الإقتراع ليقرروا مصيرهم.

وتطرق بارزاني إلى الأسباب التي جعلت شعب كردستان يتخذ هذا القرار بعد كافة المحاولات التي جريتها القيادة السياسية الكردستانية مع بغداد حيث تجاوزت بغداد على الدستور وأجهزت على التوافق والشراكة والتوازن، وإفتعلت بدعة جديدة ألا وهي تطبيق حكم الأغلبية السياسية، حيث طرحت عن طريق هذا النموذج الجديد العديد من الأمثلة السوداء، أهمها إلغاء إدراج البيشمركة ضمن المنظومة الدفاعية العراقية، حيث إنشغلت القيادة الكردستانية بهذا الموضوع مع بغداد لمدة أكثر من عشرة أعوام من أجل إصدار قرار بخصوص قوات البيشمركة وحصتها من الميزانية والأسلحة، لكنهم شرعنوا قانوناً للحشد الشعبي ومرّوه خلال ساعتين ووضعوا تحت تصرف الحشد أسلحة وأموالاً يمكن تقديرها بمليارات الدنانير.

وتحدث بارزاني عن إجتماعه مع الممثل الخاص للرئيس الأمريكي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وسفيري الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق، وقال سيادته: قبل مجيئي إلى زاخو، إستقبلت وفداً رفيع المستوى مؤلفاً من الممثل الخاص للرئيس الأمريكي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وسفيري الولايات المتحدة

وبريطانيا في العراق، وبعد ٣ - ٤ ساعات من الإجتماع إستمعنا فيه لطروحاتهم وآرائهم، هم أكدوا بأنهم مع حقوق شعب كردستان لكن تحفظاتهم تخص توقيت إجراء العملية خشية منهم أن تتسبب في ضياع التركيز على الحرب ضد الإرهاب، وستكون أيضا سببا في حدوث مشاكل أخرى، فسألته: وهل توجد مشاكل أكثر مما نعيشها الآن؟، فإن لم تقدّموا لنا بديلا أفضل من الإستفتاء ويرضي شعب كردستان، لن نوافق على أي مقترح، إن لم يكن هنالك بديل أفضل سنجري الإستفتاء وليحصل ما يحصل.

وبيّن أنّ المفاوضات والمباحثات ستستمر في الأيام القادمة وإنّ مجلس الأمن الدولي أيضا دخل على خط المباحثات بشأن الإستفتاء، وإن الرد الموحد على هذا الموضوع هو إيجاد بديل يضمن حقوق ومصالح شعب كردستان وتقبله القيادة السياسية الكردستانية، وأما إذا كان هدفهم هو تأجيل الإستفتاء، فإنّ هذا المقترح غير مقبول لدينا بتاتا.

وقال: إذا كانت لدينا إرادة قوية، فينبغي أن نكون مستعدون للتضحية بأي شيء كان من أجل الإستقلال، وليس لدي أي شك في هذا الأمر وأنا متأكد بأننا سنحقق إستقلالنا بأنفسنا ولا يمكن أن نتصور بأن الإستقلال سيمنح لنا من قبل هذا أو ذاك، ويجب أن نطالب بحقوقنا وعندما نطالب بالإستقلال يجب أن نكون مستعدين لأي ظرف كان.

وأبدى بارزاني أسفه من الخداع الذي مازال يتعرض له شعب كردستان، بإسم الأخوة والعيش المشترك في بلد واحد ووحدة العراق، لكنّ الجميع بات يعلم جيدا بأنّ أي منّا لم ينعم بأي هدوء أو راحة في الأعوام المئة المنصرمة، وقال سيادته: إنّ التاريخ لم يسجل في القرن الماضي غير الحروب وسفك الدماء، فأيهما أفضل، أن نبحث عن حلول لهذه القضايا العالقة ونعيش في علاقة جيرة إيجابية كأخوة وأصدقاء أم أن نعيش في بلد واحد في ظل إستمرار الحروب والصراعات؟.

وأشار بارزاني إلى أن العراق بات ينحو نحو خطوات أكثر سوءا وأكثر سوادا، وإن التصرفات التي تصرفها مجلس النواب لم تبق أي مجال للتفاوض والحوار، هذه هي نتائج الإحتكام إلى عقلية الأغلبية السياسية التي يريدون تطبيقها ليحققوا ما يبتغونه ويفرضونه علينا بغطاء مقوّن بإسم البرلمان، وإنّ هذا السلوك يخالف كل الاتفاقيات التي عقدناها مع حكومة بغداد منذ عام ٢٠٠٣م، وقد ثبتناها في الدستور ولسنا مجبرون على قبول كل هذه التصرفات اللادستورية.

وشدد على أن الإستقلال لا يشكل تهديدا لأحد ولا يريد شعب كردستان أن يتم سفك الدماء، لكنّ الذين يريدون الإعتداء على كردستان ويمدوا يد العداة لها، فهذا ميدان الحرب وليأتي ويجرب حظه في القتال ضدنا.

وقال: إنّ أماننا طريقان لا ثالث لهما، إما أن نقبل العبودية أو أن نحتكم إلى إرادة شعبنا ونخطو نحو الإستقلال، فالدماء التي ضحينا بها في هذا البلد والمآسي التي عاناها هذا الشعب، والتضحيات التي قدمتها قوات البيشمركة، تستحق منا أن نسير صوب الإستقلال، وأنا متأكد بأن أصحاب الغيرة والشجاعة لا يمكن أن يقبلوا بالعبودية.

وكبقيّة خطاباته السابقة قال برزاني: إذا اتت العملية بنتائج سلبية وسيئة لاقليم كردستان ومستقبله فانا اتحمل النتائج.

أردوغان يحذر بارزاني من "تجاوز الحدود" وإجراء الاستفتاء

٢٠١٧/٩/١٦ :

قال رئيس الجمهورية التركية وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، إن قرار الإدارة الكردية شمالي العراق لإجراء الاستفتاء للانفصال عن بغداد "يتجاوز حدود انسداد الأفق وقلة الخبرة السياسية، ولا يمكن القبول بمفهوم سياسي". وقال رئيس الجمهورية أردوغان إن مساعي بارزاني لضم محافظة كركوك (شمالي العراق) للاستفتاء، وهي منطقة متنازع عليها بين الإقليم وبغداد، وأفاد رجب طيب أردوغان أن بارزاني سيرى بشكل واضح مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء، عقب اجتماع مجلس الأمن القومي المزمع عقده في ٢٢ من شهر سبتمبر/أيلول الجاري، واجتماع مجلس الوزراء. ولفت أردوغان إلى أن تركيا، ترى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.

وحذر الرئيس أردوغان، مسعود بارزاني من المضي في استفتاء على استقلال الإقليم عن العراق، وأضاف أن تصريحات بارزاني، حول الاستفتاء "خاطئة للغاية، لأنه يعلم حساسيتنا تجاه وحدة التراب العراقي". وتابع بالقول: "بارزاني سيرى بشكل واضح مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء، عقب اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٢ سبتمبر واجتماع مجلس الوزراء".

وقال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، إن "تركيا حدودا مع العراق طولها ٣٥٠ كم وفي جانبي العراق الآخرين إيران وسوريا، والوضع في سوريا معلوم. نحن نرى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وموقف إيران مشابه للموقف التركي، حول ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، إن حاولت إعلان دولة مستقلة على أهوائكم رغم علمكم المسبق بكل تلك المواقف، فلن يكون جواب الجميع بـ "نعم" بهذه السهولة، فهنا يوجد التركمان وبالجانب الآخر في الموصل هناك العرب، فلا يمكنكم تجاهلهم، ولن يوافق أحد على خطوة تهدد وحدة الأراضي العراقية. وترفض الحكومة العراقية الاستفتاء، وليس من الممكن أن يوافق البرلمان العراقي على هذا الاستفتاء."

كشف قيادي كردي، مقرب من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأمم المتحدة عرضت مناقشة أوضاع الإقليم، بما في ذلك استفتاء الاستقلال في الأمم المتحدة، مقابل أن ترحى القيادة الكردستانية إجراء الاستفتاء عامين. وأضاف أن بریت ماغورك، المبعوث الأمريكي إلى التحالف الدولي ضد «داعش»، وسفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق، قدموا هذا العرض إلى بارزاني أول من أمس، وأكدوا أنه في حال رفضه فإن على الإقليم تحمل التبعات. وقال محمد حاجي محمود، سكرتير الحزب الاشتراكي الكردستاني، في اتصال هاتفي لـ«الشرق الأوسط» إن ماغورك والسفراء وممثل الأمم المتحدة اقترحوا تأجيل الاستفتاء المزمع إجراؤه في ٢٥ سبتمبر (أيلول) الحالي سنتين «حتى اجتماع في الأمم المتحدة يبحث ملف العراق، بما فيه إقليم كردستان واستفتاء الاستقلال، على أن تحاول الدول الثلاث والأمم المتحدة حل المشكلات القائمة بين الإقليم والحكومة الاتحادية».

وعن رأي القيادة الكردستانية بالعرض، أجاب محمود: «في الحقيقة هم لم يقدموا شيئاً ملموساً، وكان جواب الرئيس بارزاني أنه يجب أن يكون البديل أقوى من الاستفتاء، وأن هذا الموضوع سيناقش مع الأحزاب الكردستانية الأخرى لاتخاذ قرار جماعي حوله». وتابع: «إذا كانوا جادين فليطرحوا الموضوع في الأمم المتحدة ويحددوا موعد الاستفتاء، كما حصل مع دول أخرى مثل جنوب السودان وتيمور الشرقية والجبل الأسود (يوغوسلافيا السابقة)». وتابع: «إذا حددوا موعد الاستفتاء وصدر قرار بشأنه في الأمم المتحدة، عندها ستدرس القيادة الكردستانية الموضوع وتقرر على ضوء ذلك».

ويسأله عن المخاوف من اندلاع حرب في كركوك بين قوات البيشمركة الكردية وقوات الحشد الشعبي المنتشرة قرب المدينة بعد إقالة البرلمان العراقي، بطلب من الحكومة العراقية، محافظها الكردي نجم الدين كريم، أجاب محمود: «قرأتنا للنية العراقية هي أنه بعد أن يفرغوا من معركة (داعش) سيحاولون الاستيلاء على المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك وخانقين وسنجار». وتابع: «سيحاولون فرض الحرب علينا، سواء مع الاستفتاء أو من دونه».

وحول إمكانية أن يؤدي الاستفتاء إلى مواجهة بين الإقليم من جهة، وإيران وتركيا من جهة ثانية، قال محمود: «تركيا وإيران لم تفعل شيئاً حتى الآن، واستبعد أن تغلق الحدود لأن لهما مصالح كبيرة في إقليم كردستان». وتابع: «أنا الآن في مطار أربيل في طريقي إلى أنقرة، بناء على دعوة، لحضور ندوة حول الاستفتاء».

ضرورة أخذ المقترح البديل للاستفتاء على محمل الجد

٢٠١٧/٩/١٧ PUKpb :

أكد ملا بختيار مسؤول الهيئة العاملة في المكتب السياسي، ضرورة ان يؤخذ البديل المقترح للدول العظمى بشأن استفتاء إقليم كردستان على محمل الجد.

وقال خلال مؤتمر صحفي "ينبغي الاطلاع على تفاصيل البديل المقترح، وستكون لنا اجتماعات مهمة في اليومين المقبلين لتقييم البديل"، مضيفاً "ينبغي ان يكون البديل بمستوى معالجة المشاكل، ونحن نرى كاتحاد وطني كردستاني ضرورة أن نأخذ البديل على محمل الجد".

وقال ملا بختيار "نحن نريد الضمانات المتعلقة بهذا البديل، حيث يجب أن يكون بديلاً من أجل تطبيق الديمقراطية والدستور وحل المشكلات، وليس فقط لحماية المكاسب الحالية ويجب أن تكون هناك ثقة حول مستقبل هذا المشروع". وكان بریت ماغورك المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي في التحالف الدولي ضد الارهاب، قدم مقترحاً بديلاً لقيادات الأطراف السياسية الكردستانية لدى زيارته إقليم كردستان الخميس الماضي.

وأكد في مفاوضاته مع القيايين في إقليم كردستان بأن واشنطن تحث الكرد على ارجاء الاستفتاء في الوقت الراهن، وقدمت الدول العظمى مقترحاً بديلاً للسيد مسعود بارزاني، لم يعلن عن مضمونه بوضوح لغاية الآن.

من جهة أخرى أشارت الأمم المتحدة الى أن مقترحها لمسعود بارزاني يقضي بالعدول عن الاستفتاء المرتقب في ٢٥ أيلول، في مقابل المساعدة على التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

وتحدد الوثيقة التي تقدم بها المبعوث الأممي الى العراق يان كوبيش لمسعود بارزاني أن "يبقى مجلس الأمن متابعاً لتنفيذ هذا الاتفاق من خلال تقارير منتظمة يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة".

وأعتبرت حركة التغيير والجماعة الإسلامية الكردستانية، الأربعاء، إجراء الاستفتاء في الوقت الحالي سيشكل خطراً على مستقبل شعب كردستان، فيما دعنا الأطراف السياسية الكردستانية إلى الاستجابة للمبادرات الدولية لتأجيل

الاستفتاء. وقال بيان مشترك لحركة التغيير والجماعة الإسلامية الكردستانية، تلقت السومرية نيوز نسخة منه إن "إجراء الاستفتاء في هذا الوضع المتأزم لا يخدم الاستراتيجيات فضلا عن أنه يشكل خطراً على مستقبل شعبنا"، داعية الأطراف السياسية الكردستانية إلى "الاستجابة للمبادرات الدولية بتأجيل الاستفتاء".

واضاف البيان أن "إجراء الاستفتاء في كركوك والمناطق المتنازعة سيؤدي إلى مواجهات مسلحة وفوضى قد تسبب في فقدان تلك المناطق"، مشيراً إلى أن "حدوث مواجهات بين البيشمركة والقوات العراقية سيؤدي إلى انهيار الوضع الأمني في معظم مناطق كردستان كما أنه سيسبب أوضاعاً حياتية صعبة للمواطنين".

واكد النائب عن التحالف الكردستاني عبد القادر محمد، اليوم الاربعاء، أن نتائج قراءة واستنتاج تصريحات مسؤولي بغداد وكردستان تشير الى امكانية القبول بمبادرة الدول الكبرى بشأن الاستفتاء.

نفاصيل مقترح دولي للعدول عن "استفتاء كردستان"

؛ ٢٠١٧/٩/١٧ PUKcc

قدمت الأمم المتحدة مقترحا لمسعود بارزاني يقضي بالعدول عن الاستفتاء المرتقب في ٢٥ سبتمبر، في مقابل المساعدة على التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

وبحسب الوثيقة التي قدمها المبعوث الأممي إلى العراق يان كوبيش الخميس لبارزاني، فإن المقترح يقضي بشروع الحكومة العراقية وحكومة الإقليم على الفور ب"مفاوضات منظمة، حثيثة، ومكثفة، من دون شروط مسبقة وجدول أعمال مفتوح على سبل حل كل المشاكل، تتناول المبادئ والترتيبات التي ستحدد العلاقات المستقبلية والتعاون بين بغداد وأربيل".

ويتعين على الجانبين اختتام مفاوضاتهما خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، ويمكنهما الطلب "من الأمم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي، تقديم مساعيها الحميدة سواء في عملية التفاوض أو في وضع النتائج والخلاصات حيز التنفيذ".

إيران: انفصال كردستان سيلغي الاتفاقات الأمنية والعسكرية ويخلق المنافذ الحدودية كافة

؛ ٢٠١٧/٩/١٧ السومرية نيوز

هدد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الأميرال علي شمخاني، الأحد، بإلغاء الاتفاقات الأمنية والعسكرية مع كردستان وإغلاق كافة المنافذ الحدودية مع الإقليم في حال مضيهِ بالاستفتاء المزمع إجراؤه في الخامس والعشرين من أيلول الحالي.

ونقلت وكالة أنباء "تسنيم" عن شمخاني قوله، إن "الاتفاقيات الأمنية والعسكرية ستلغى في حال أقدم إقليم كردستان على الانفصال عن العراق"، لافتاً إلى أن "إيران ستعمل ضمن إطار تأمين حدودها المشتركة، على إعادة نظرها في طريقة التعامل مع تواجد وتحركات العناصر الإرهابية في إقليم كردستان العراق المعادية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وستقدم على خطوات مغايرة تماما عن الخطوات المتخذة سابقاً".

وأضاف شمخاني أن "الفرصة ما تزال سانحة أمام مسؤولي كردستان العراق للاستجابة للمبادرات الخيرة التي تهدف تأمين مصلحة الشعب الكردي ودولة العراق والحؤول دون إنشاء تيارات تهدد الأمن في المنطقة"، مؤكداً أن "إجراء الاستفتاء بمثابة إغلاق كافة المنافذ الحدودية مع إيران".

وفيما يتعلق بموقف إيران تجاه إجراء الاستفتاء في إقليم كردستان العراق صرح شمخاني الاثنين بان تنظيم استفتاء الاستقلال سيفضي الى وقوع تهديدات جديدة ضد إقليم كردستان واطرافه : في الوقت الذي يقترب العراق من المرحلة النهائية لتطهير كامل ترابه من لوث الارهابيين التكفيريين بفضل جهود وتضحيات الشعب العراقي بمن فيهم العرب والکرد والترکمان فان هذه الاجراءات والتي تفتقد للمصداقية القانونية ايضا، ستطال تداعياتها السلبية أمن المنطقة والعراق خاصة إقليم كردستان العراق.

واشار شمخاني الى الدور المصري والهام للکرد في الحكومة العراقية وضرورة استثمار هذه الطاقة في مسيرة تعزيز الأليات الأمنية والاقتصادية والسياسية في إقليم كردستان العراق وقال ان معارضة الدول المجاورة للعراق لاستفتاء استقلال الاقليم، سيخلق ظروفًا معقدة وشاقّة لكردستان العراق بعد الاستفتاء.

واعتر شمشاني، ان شرعية المعابر والمناطق الحدودية بين الجمهورية الاسلامية الايرانية و اقليم كردستان العراق مستمدة فقط بوجود الأقليم ضمن العراق الموحد منوها الى ان الاتفاقيات الحدودية مع الأقليم سوف تكون نافذة في اطار حكومة العراق المركزية فقط وان انفصال الأقليم عن الدولة العراقية بمثابة غلق جميع المعابر والمخافر الحدودية المشتركة. وأشار الى وجود الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين ايران و إقليم كردستان العراق، وقال ان انفصال الأقليم عن الاراضي العراقية بمعنى انها جميع الاتفاقيات ومن ثم ستعمل ايران وفي اطار حماية الحدود المشتركة، على مراجعة جميع سياساتها لمواجهة تواجد ونشاطات الجماعات المناوئة للثورة في مناطق كردستان العراق، وستسلك سلوكا مختلفا تماما عن السابق. وشدد أمين المجلس الاعلى للأمن القومي على استمرار الحوار لتسوية القضايا القائمة واعادة النظر في اتخاذ القرارات المتسارعة وقال ان الفرصة لازالت سانحة امام المسؤولين في كردستان العراق لاستجابة الدعوات لما لها من خير للکرد وبهدف حماية مصالح المجتمع الكردي والعراق و منع تشكيل الاتجاهات المضادة للأمن في المنطقة.

بارزاني: في حال وجود بديل للاستفتاء سنقيم احتفالات في ٢٥ ايلول

السومرية نيوز ١٩/٩/٢٠١٧؛

اعتبر مسعود بارزاني، الثلاثاء، أن قرارات البرلمان العراقي والمحكمة الاتحادية "لا تنفذ" في الاقليم، لافتا الى انه في حال وجود بديل للاستفتاء "سنقيم احتفالات في ٢٥ ايلول". وقال بارزاني في كلمة متلفزة تابعتها، السومرية نيوز، إنه "لم يبق أمامنا سبيل آخر سوى التوجه إلى الاستفتاء، والحوار مع بغداد هي بهدف الاستقلال وليس من أجل الحصول على المناصب". و اضاف بارزاني، أن "قرارات البرلمان العراقي والمحكمة الاتحادية لا تنفذ في كردستان، ويجب على الإقليم وبغداد معالجة المشاكل سلميا، وإذا فرض الحرب علينا فمن حقنا الدفاع عن أنفسنا". وتابع بارزاني، أن "العراق ليس دولة ديمقراطية وفيدرالية وانما هو دولة دينية ومذهبية"، لافتا الى انه "في حال وجود بديل الاستفتاء، سنقيم يوم ٢٥ ايلول الاحتفالات". و اوضح "لا نريد قرارات مطاطية، وسنكون عمقا لبغداد في المستقبل".

الاتحاد الأوروبي يعلن موقفه الصريح من استقلال كردستان

السومرية نيوز ٢٠/٩/٢٠١٧؛

دعا الاتحاد الأوروبي، الأربعاء، السلطات في كردستان العراق لعدم إجراء استفتاء حول استقلال المنطقة، واعتبره بأنه "غير مثمر". وقالت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيرين، "يذكر الاتحاد الأوروبي بدعمه الدائم لوحدة وسيادة العراق ووحدة أراضيه، والإجراءات من طرف واحد، مثل الاستفتاء المقترح، تعتبر غير مثمرة ويجب تجنبها". وأكدت على أن الاتحاد الأوروبي يعترف بوجود مسائل غير محلولة بين السلطات الكردية وبغداد، ويعتبر أنه يجب حلها "عن طريق الحوار السلمي والبناء الذي يمكن أن يقود إلى حل متوافق عليه ومرتكز على تنفيذ بنود الدستور العراقي". وأضافت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، "الاتحاد الأوروبي يرحب بمبادرة الأمم المتحدة لتشجيع الحوار ويعرض دعمه لهذه العملية في حال طلب ذلك".

متحدث الحكومة التركية: بارزاني يلعب بالنار

وكالة الاناضول ٢٠/٩/٢٠١٧؛

وصف متحدث الحكومة التركية، نائب رئيس الوزراء بكر بوزداغ، يوم الأربعاء، إصرار رئيس الاقليم الكردي في العراق مسعود بارزاني، على إجراء الاستفتاء بشأن الانفصال، بأنه لعب بالنار. وأوضح بوزداغ في كلمة خلال مشاركته في مؤتمر دولي حول الثقافة والسياحة والديمقراطية بالعاصمة أنقرة، أن استفتاء الانفصال عن العراق، سيضر بارزاني أولا، ومن ثم سيتسبب بمشاكل كبيرة في المنطقة. ودعا بوزداغ بارزاني إلى العدول عن قرار إجراء الاستفتاء قائلا: "قرار الاقليم الكردي بشأن الاستفتاء على الانفصال، طريق خطر وخاطئ، وبارزاني يلعب بالنار، عليه العدول عن الاستفتاء والاحتكام للعقل السليم". واعتبر بوزداغ الاستفتاء بمثابة قبلة موجهة إلى أمن واستقرار ورخاء منطقة الشرق الأوسط، مشيرا في هذا السياق إلى أن الشمال العراقي، يقطنه إلى جانب الكرد، التركمان والعرب. كما لفت بوزداغ إلى وجود جزء من الكرد في شمال العراق، يرفضون إجراء الاستفتاء، كما ترفضه تركيا وإيران والأمم المتحدة والحكومة المركزية في بغداد.

وأكد بوزداغ أن كافة التطورات التي تحدث في العراق، تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي التركي، وأن أنقرة تراقب كل جديد في هذا البلد، عن كثب. وأردف قائلا: "من حق تركيا اتخاذ كافة التدابير اللازمة تجاه أي تطور يهدد أمنها القومي، وإن موقف تركيا من الاستفتاء واضح وعلى الجميع أن يدرك ذلك".

الهميم : من فرط بشعبه تبرأ منه شعبه

السومرية نيوز ٢٠١٧/٩/٢٠ :

وجه رئيس ديوان الوقف السني عبد اللطيف الهميم، الأربعاء، رسالة إلى رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني بشأن استفتاء انفصال إقليم كردستان المزمع إجراؤه في الخامس والعشرين من شهر أيلول الحالي، داعياً البارزاني إلى استغلال النداءات الوطنية والمناشدات الدولية الداعية إلى مراجعة موقفه بشأن الاستفتاء.

وقال الهميم في الرسالة التي اطلعت عليها السومرية نيوز، "لسنا اليوم في معرض مطلب خدمي أو مستلزم يومي أو انتخاب سياسي أو تغيير حكومي بل يتعلق بمصير العراق تاريخاً وجغرافياً"، داعياً البارزاني إلى "استغلال النداءات الوطنية والمناشدات الدولية الداعية إلى مراجعة موقفه بشأن الاستفتاء المثير للجدل على استقلال الإقليم". وأضاف الهميم، "اننا نقف اليوم على مفترق طريقين أحدهما ناج سالكه والآخر هالك"، مخاطباً البارزاني بالقول "إنكم أمام الله وأمام التاريخ وأمام الوطن وأمام الشعب فمن تنازل عن وطنه ليس له وطن ومن فرط بشعبه تبرأ منه شعبه وليس بعد ذلك من عتب، العراق ليس إمارات ولايات ومن ظن غير هذا فقد سلخ هويته وباع وطنه".

صدى الاستفتاء أمام اروقة مجلس الامن الدولي ودعوات للحوار الجاد

٢٠١٧/٩/٢٢ :

مع الاقتراب من الـ ٢٠١٧/٩/٢٥ الموعد المحدد لاجراء الاستفتاء الكردي، تكثفت التحركات السياسية والمساعي الداخلية والاقليمية والدولية بشأن العملية، وقد وصل صدى الاستفتاء الى اروقة مجلس الامن الدولي حيث اصدر بياناً هذا نصه :

بيان صادر عن مجلس الأمن الدولي

يعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الأثر المحتمل المزعزع للاستقرار لخطط حكومة إقليم كردستان الرامية إلى إجراء استفتاء أحادي الجانب في الأسبوع المقبل.

وأشار أعضاء المجلس إلى أنه من المقرر إجراء الاستفتاء المزمع إجراؤه في الوقت الذي تجري فيه عمليات مكافحة داعش، والتي تقوم فيها القوات الكردية بدور حاسم، وهذا من شأنه أن يشتت الانتباه إلى جهود ضمان العودة الآمنة والطوعية لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ ونازح.

وأعرب أعضاء المجلس عن احترامهم المستمر لسيادة العراق وسلامة أراضيه ووحدته، وحثوا على حل جميع القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقاً لأحكام الدستور العراقي من خلال الحوار المنظم والحوار التوفيقية بدعم من المجتمع الدولي. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لجهود الأمم المتحدة لتسهيل الحوار بين أصحاب الشأن العراقيين.

الرئيس معصوم يرحب ببيان مجلس الامن: دعوة مهمة لمواصلة الحوار

ورحب سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم باعلان مجلس الامن الدولي تجديد تمسكه المستمر بسيادة العراق ووحدته وسلامة اراضيه في البيان الذي اصدره بإجماع أعضائه الـ ١٥ الليلة الماضية، مجددا الاعراب ايضا عن تقدير العراقيين لقرار مجلس الأمن بإنشاء فريق تحقيق متخصص بمحاسبة تنظيم داعش عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبتها في العراق.

وأكد سيادته خلال تصريح صحفي في أعقاب اجتماعه مع السفير الفرنسي لدى العراق السيد بورنو أوبيير، ان الحوار مستمر وسيواصل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة كافة القضايا الخلافية في اشارة الى القدوم المقرر غدا لوفد رفيع المستوى من حكومة الاقليم إلى بغداد لهذا الغرض.

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة تكاتف الجميع من أجل إدامة زخم انتصارات القوات العراقية المسلحة الباسلة على الارهاب مجددا التهنة بتحرير مدينة عنه وبدء المرحلة الاولى من عمليات تحرير الحويجة.

كما أثنى الرئيس معصوم على أهمية الدعوة التي اطلقها مجلس الامن الى مواصلة الحوار بين العراقيين لحل أي مشكلة داخلية على ان يتم في إطار الدستور وعبر حلول توافقية يدعمها المجتمع الدولي وتصب في حماية مستديمة لمصالح كافة المكونات العراقية وتعزز النظام الديمقراطي الاتحادي العادل والمتطور وتؤسس للتقدم السياسي والاقتصادي مثنياً تأكيد مجلس الامن على أولوية الجهود الرامية لضمان عودة طوعية وآمنة، لأكثر من ثلاثة ملايين نازح ولاجئ إلى ديارهم.

رئيس الجمهورية يستقبل وفد المجلس الأعلى للاستفتاء في إقليم كردستان

واستقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ببغداد السبت ٢٣/٩/٢٠١٧، وفد المجلس الأعلى للاستفتاء في إقليم كردستان المفاوض إلى بغداد. وجرى خلال اللقاء تداول موضوع الاستفتاء المزمع إجراؤه في إقليم كردستان والأزمة الحالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، والسبل الكفيلة بالخروج منها بما يضمن الاستقرار في البلاد.

وزار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء الخميس ٢١/٩/٢٠١٧، رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في مكتبه ببغداد، وبحث معه المستجدات الأمنية والسياسية فضلا عن آخر التطورات الإقليمية والدولية.

وثمن الرئيس معصوم الانتصارات الجديدة للقوات العراقية المسلحة في غرب الأنبار، وتكلمت بتحرير مدينة عنه وبدء المرحلة الأولى من عمليات تحرير الحويجة، معربا عن ثقته الراسخة بقرب الانتصار التام على عصابات داعش الإرهابية.

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة تفعيل الحوار وتعميق الحرص المتبادل، فضلا عن بذل قصارى الجهود لحل كافة المشاكل والقضايا العالقة والطارئة التي تعترض مسيرة شعبنا نحو الديمقراطية والسلم الاهلي، بما فيها قضية الاستفتاء في إقليم كردستان، مؤكدا على لزوم اعلاء مبادئ الدستور ووحدة البلاد وتعميق روح الأخوة بين كافة العراقيين.

كما تم خلال اللقاء بحث التطورات الإقليمية والدولية، حيث شدد رئيسا الجمهورية والوزراء على ضرورة تكاتف الجميع من أجل إدامة زخم انتصارات شعبنا وقيادة العراق إلى بر الأمان والتقدم.

التحالف الشيعي يرفض الاستفتاء جملة وتفصيلا

من جهته أعلن التحالف الوطني الشيعي، السبت، فشل المفاوضات مع الوفد الكردي الذي يزور بغداد بشأن تأجيل استفتاء استقلال كردستان.

وقال عضو الهيئة القيادية التحالف الشيعي، علي العلق في مؤتمر صحفي عقد في بغداد بعد الاجتماع مع الوفد الكردي، ان "التحالف طالب الوفد الكردي بتأجيل الاستفتاء، لكن الكرد رفضوا الطلب وقالوا انهم ماضون بالاستفتاء يوم الاثنين ٢٥ ايلول الجاري"، مبينا ان "التحالف يرفض الاستفتاء جملة وتفصيلا".

واضاف، ان "التحالف قرر عدم اجراء اي حوار مع الكرد الا بعد قرار تأجيل الاستفتاء"، مبينا ان "الحكومة لا تريد استخدام القوة لوقف الاستفتاء وتسعى الى اتباع الوسائل الدبلوماسية".

وقال إن "التحالف يدعم كافة الاجراءات القانونية من قبل الحكومة المركزية ضد إجراء استفتاء كردستان". و اضاف العلق أن "التحالف لن يجري أية مباحثات أخرى مع الوفد الكردي المفاوض إذا لم يتم تأجيل الاستفتاء على استقلال كردستان، موضحا أن "نتائج الاستفتاء لن تكون من مصلحة الشعب الكردي".

نص رسالة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الى بارزاني

والمقترحات بشأن التفاوض و تأجيل الاستفتاء

نشرت وكالات انباء كردية نص رسالة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الى مسعود بارزاني قبل اجراء استفتاء إقليم في ٢٥ ايلول الماضي. وتضمنت الرسالة دعم الولايات المتحدة لاجراء مفاوضات بين حكومتي اربيل وبغداد تمتد لمدة عام بهدف معالجة جميع الملفات العالقة.

فيما يأتي نص الرسالة:

الرئيس بارزاني..

أكتب هذه الرسالة باسم الولايات المتحدة الأمريكية للتعبير عن تقديري اللامحدود لكم ولشعب كردستان العراق، لقد أسسنا علاقات تاريخية خلال العقود الماضية.

نحن نريد توطيد هذه العلاقات خلال العقود المقبلة وملتزمون بذلك. خلال الأعوام الثلاثة الماضية على وجه الخصوص فإن عملنا المشترك وقراراتكم الشجاعة للتعاون الكامل مع القوات الأمنية العراقية، غير مسار الحرب ضد داعش.

نحن نقدر تضحيات البيشمركة في حربنا المشتركة ضد الإرهاب، ولن ننسى تلك التضحيات أبدا.

في هذا الوقت، نحن أمام مسألة الاستفتاء على مستقبل إقليم كردستان، المقرر إجراؤها في ٢٥ أيلول، لقد عبرنا عن مخاوفنا والتي تتضمن عدة أمور، ومنها الحرب المستمرة ضد داعش، بما فيها معركة الحويجة المرتقبة، وعدم استقرار الظروف الإقليمية، والحاجة للتأكيد على إرساء الاستقرار في المناطق المحررة للاطمئنان بأن داعش لن يستطيع العودة إليها أبداً، وعلى هذا الأساس نحن ندعوكم باحترام لقبول البديل الذي نرى أنه يساعدكم بشكل أفضل لتحقيق أهدافكم وحماية الاستقرار والأمن في مرحلة الحرب ضد داعش.

هذا المقترح البديل يؤسس إطاراً جديداً وسريعاً للتفاوض مع الحكومة المركزية العراقية برئاسة حيدر العبادي، وهذا الإطار السريع للحوار يحمل معه أجندة مفتوحة ويجب أن لا تمتد لأكثر من عام لكن يجوز تجديدها، والهدف الرئيس لهذا المقترح هو تسوية جميع الملفات العالقة بين بغداد وأربيل وسيحدد طبيعة العلاقات المستقبلية بين الجانبين. ونحن سنحاول معالجة احتياجاتكم المالية والأمنية الراهنة.

الرئيس بارزاني، في الحقيقة، نحن نتفهم مخاوفكم خلال الأعوام العشرة الماضية، كما نستوعب الخطأ التاريخي الذي تعرض له الكرد في العراق عام ١٩٢١، ونحن نقبل بالحاجة لإيجاد طريق إلى الأمام على أساس الموافقة الظاهرة، بحيث يمكن تلبية احتياجات ومطالب كافة الأجناس والأديان والمكونات الإثنية على هذه الأرض التاريخية، ومن أجل كل هذه الأسباب، فإن السياسة الأمريكية خلال إدارة الرئيس ترمب تتضمن القيام بكل ما بوسعنا لمساعدتكم والحكومة المركزية لحل كل هذه القضايا المهمة وتطمينكم بأن قوتنا وثقلنا يقفان وراء هذا الإطار الجديد للتعاون.

أكثر من ذلك، نحن مستعدون لتقديم التسهيلات لكي يقوم مجلس الأمن الدولي بتقديم المزيد من الدعم للعملية، كما إننا مستعدون لتقديم التسهيلات الكاملة من قبل منظمة الأمم المتحدة وشركائنا الأساسيين مثل بريطانيا وفرنسا، هذه فرصة نادرة بأننا ندعوكم باحترام لقبول البديل عن الاستفتاء المقرر، ونعتقد أن هذا الاستفتاء سيكون له نتائج خطيرة بل أن النتائج قد ترجعكم إلى الوراء.

بالأخذ بنظر الاعتبار تاريخ الشعب الكردي، نتفهم بأنكم تنظرون إلى الحوار المقترح على أنه فرصة أخرى، كما إننا نعتقد أن هذه الفرصة تستحق الموافقة، خاصة بعد الانتصارات التاريخية ضد داعش، والشراكة منقطعة النظير بين القوات الأمنية العراقية والبيشمركة الكردية بالدعم القوي من التحالف الدولي، بالتأكيد إذا لم تتوصل المفاوضات في نهاية المطاف إلى نتيجة مقبولة أو فشلت بسبب انعدام الثقة الكاملة من قبل بغداد، فإننا سنقر بضرورة إجراء الاستفتاء.

ونظير التزامنا بدعم هذا الإطار الجدي للحوار - كبديل لإجراء الاستفتاء المقرر- فإننا نطلب التزامكم بالنقاط التالية:

أولاً: التفاوض مع بغداد في الأساس يبقى من أجل التوصل إلى تفاهم وإيجاد اتفاق مشترك على العلاقات المستقبلية بين إقليم كردستان والحكومة العراقية، سواء أكان ذلك يعني فيدرالية حقيقية معمول بها أو نوعاً من الكونفيدرالية أو الاستقلال، ويجب أن تكون هذه الاتفاقية عن طريق المباحثات السلمية.

ثانياً: يبقى إقليم كردستان والبيشمركة الكردية شركاء رئيسيين ضمن التحالف الدولي لدحر داعش، وسيستمر الدعم المناسب للتحالف، في الوقت الذي يتواصل فيه العمل المشترك التاريخي مع القوات الأمنية العراقية، وسيكون للولايات المتحدة خطة لتسريع جهودنا الداعمة "لآلية الأمن المشترك"، وعلينا العمل معاً للوثوق باستقرار هذه المناطق الحساسة، خاصة تلك التي بقيت غير آمنة بعد داعش، مثل شنكال.

ثالثاً: تقرير حدود إقليم كردستان عن طريق الحوار مع بغداد، وفقاً للآلية الواردة في المادة ١٤٠، والولايات المتحدة تقوم مع الأمم المتحدة وبالتعاون مع الحكومة العراقية بدعم عملية سريعة لتسوية هذه المسائل، وذلك في إطار الوقت المذكور آنفاً.

رابعاً: نتوقع أنك ستواصل الجهود للتعاون مع الحكومة العراقية الحالية برئاسة حيدر العبادي، ومن قبيل ذلك المشاركة في الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٨ وأداء دور إيجابي في بغداد فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات، وحكمك ورئاستك في مرحلة ما بعد داعش سيكونان ذوا أهمية بالغة للمنطقة بالكامل.

وبالتزامن مع هذا الإطار للتعاون، سنقوم نحن بتقديم الدعم والتسهيلات لحل هذه القضايا خلال فترة عام:

- تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالسلطة والإيرادات بالشكل المعني.

- تنفيذ المادة ١٤٠.

- معالجة المسائل الأخرى مثل البيشمركة والطيران الجوي المدني والممثلات الدبلوماسية والملفات الأخرى.

نؤمن بأن هذه الرسالة وقرارك الشجاع بقبول هذا المقترح سيصبح فرصة تاريخية بين أمريكا وإقليم كردستان والحكومة العراقية، وهذا في مرحلة ما بعد تضحياتنا المشتركة وانتصاراتنا ضد داعش، باسم أمريكا، والرئيس دونالد ترمب، وجميع طاقم الأمن القومي فإنه لمن الفخر أننا نعمل معك.

نص بيان وزارة الخارجية الأمريكية حول الاستفتاء

تعارض الولايات المتحدة بشدة استفتاء حكومة إقليم كردستان العراق على الاستقلال المزمع إجراؤه في ٢٥ أيلول. كما أن جميع جيران العراق، وكل المجتمع الدولي تقريبا، يعارضون هذا الاستفتاء. تحث الولايات المتحدة القادة الكرد العراقيين على قبول البديل والذي هو حوار جدي ومستمر مع الحكومة المركزية تقوم بتسهيله الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركاء آخرون بشأن جميع المسائل ذات الأهمية بما في ذلك مستقبل العلاقة بين بغداد واربيل. وإذا أُجري هذا الاستفتاء، فمن غير المرجح أن تجري مفاوضات مع بغداد، وسوف يتم إنهاء العرض الدولي المذكور أعلاه لدعم المفاوضات.

إن ثمن إجراء الاستفتاء غالي بالنسبة لجميع العراقيين، بمن فيهم الكرد. وقد أثر الاستفتاء بالفعل تأثيرا سلبيا على تنسيق الجهود لهزيمة داعش وطرده من المناطق المتبقية تحت سيطرته في العراق. إن قرار إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها يزعزع الاستقرار بشكل خاص، مما يثير التوترات التي يسعى داعش والجماعات المتطرفة الأخرى إلى استغلالها. ويجب تسوية حالة المناطق المتنازع عليها وحدودها من خلال الحوار، وفقا للدستور العراقي، وليس عن طريق الفعل أو القوة من جانب واحد.

وأخيرا، قد يعرض الاستفتاء العلاقات التجارية الإقليمية لكردستان العراق وجميع أنواع المساعدات الدولية للخطر، وهذا ما لا يرغب به أي من شركاء العراق. وهذه ببساطة حقيقة هذا الوضع الخطير جدا. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحوار الحقيقي البديل الذي تحث القادة الكرد على تبنيه، يعد بحل عدد كبير من المظالم المشروعة للكرد العراقيين، وإقامة مسار جديد وبناء علاقات بين بغداد واربيل تعود بالفائدة على كل العراقيين.

يمكن للكرد أن يفخروا بالفعل بما أنتجته عملية الاستفتاء، بما في ذلك المزيد من الوحدة الكردية، وإحياء البرلمان الكردي للمرة الأولى منذ ما يقرب من عامين، وطرح قضايا هامة على الساحة الدولية، مع استعداد الشركاء والأصدقاء للبناء على روح التعاون المشهوددة بين قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية في الحملة لمحاربة داعش كي تساعد في حل القضايا العالقة. ومما يؤسف له أن الاستفتاء الذي سيجري الأسبوع المقبل سيعرض للخطر كل هذا الزخم وأكثر من ذلك. والاستفتاء بحد ذاته الآن غير ضروري بالنظر إلى المسار البديل الذي أعدته واعترفت به الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

ماكغورك: المفاوضات مستمرة بشأن استفتاء كردستان

أكد بريت ماكغورك، مبعوث الرئيس الأمريكي إلى التحالف الدولي، أن عواقب استفتاء إقليم كردستان، لا يمكن للولايات المتحدة السيطرة عليها.

وقال ماكغورك في مؤتمر صحفي، يوم الجمعة ٢٢ أيلول ٢٠١٧، في مدينة نيويورك الأمريكية، أن موقف بلاده من إجراء الاستفتاء واضح جدا، وهو ما تم الإعلان عنه خلال اللقاء بين الرئيسين ترمب وأردوغان أمس (الخميس)، لافتا إلى أن "الاستفتاء الكردي ينطوي على مخاطر كثيرة والعواقب ليست تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة". وأشار ماكغورك إلى أن "عدداً من الأفكار الجيدة بشأن استفتاء كردستان موجودة"، مؤكداً أن "المفاوضات مازالت مستمرة خلف الأبواب المغلقة بشأن تلك المسألة"، مبدية استعداد المجتمع الدولي لدعم الحوار، ووجود "الكثير من المقترحات الإيجابية"، معرباً عن أمله بالوصول إلى حل بشأن الاستفتاء.

بارزاني يغلق الباب أمام المبادرات: نتفاوض بعد الاستفتاء

واغلق مسعود بارزاني العراق الباب بوجه المطالبات والدعوات لتأجيل الاستفتاء قائلا "إن المطالبات والدعوات لتأجيل استفتاء الاستقلال قد انتهت".

وأكد بارزاني، في كلمته أمام حشود جماهيرية في ملعب فرانسو حرييري في أربيل مساء الجمعة "لقد انتهى وقت المطالبة بتأجيل الاستفتاء، ولست ذلك الشخص الذي يخذل شعبه". وأضاف "تساءلت كثيراً عن سبب محاولات منع الاستفتاء ولا جواب على ذلك سوى الرغبة بكسر إرادة وكرامة شعب كردستان" حسب قوله، مبينا أن "قرار الاستفتاء بات بيد الشعب". وطالب الكرد بالتوجه لصناديق الاقتراع يوم الاثنين المقبل، للمشاركة في استفتاء لاستقلال كردستان، مشيراً إلى "أننا على مفترق طرق إما العبودية أو الاستقلال والحرية". وتابع بالقول إن "قرار الاستفتاء اتخذ قبل ٧ حزيران لكنهم كانوا يظنون أنه مجرد ورقة ضغط أو مخرج للخلاص من الأزمات الداخلية، وعولوا على انقسام كردستان لكن الاستفتاء خرج عن كونه قرار حزب أو جهة واحدة"، مشيراً إلى أن "بغداد عمدت إلى التهديد بعد الإعلان عن الاستفتاء دون محاولة تصحيح سياساتها الخاطئة".

بارزاني دعا الى حوار مع بغداد بعد الاستفتاء وليس قبله بقوله إن "الحوار مع بغداد يمكن أن يبدأ بعد الاستفتاء، لا قبله، متهما الحكومات العراقية المتتالية منذ سقوط النظام السابق بتحويل الدولة العراقية إلى دولة مذهبية بدلاً من دولة مدنية" حسب قوله. وأعرب عن استعداده للذهاب الى بغداد بعد اجراء الاستفتاء من أجل اجراء الحوار". واتهم بعض من يحكمون بغداد، دون ان يسميهم، بأن "لديهم نفس عقلية من ارتكب جريمة الأنفال"، في إشارة الى حكم صدام حسين. ودعا الدول المجاورة إلى "الجلوس الى طاولة الحوار لمناقشة ما يثير مخاوفهم من انفصال إقليم كردستان، بدلاً من استخدام أسلوب التهديد"، مؤكدا ان "قوات البشمركة ستقاتل ضد أي اعتداء على كردستان". ورداً على بيان مجلس الأمن الدولي قال بارزاني "إننا مستعدون وبجدية للتعاون مع جوارنا العراقي والتحالف الدولي في الحرب على داعش، وسنكون أكثر صرامة".

الرئيس الفرنسي يطالب بارزاني بتأجيل الاستفتاء

تلقى مسعود بارزاني الخميس، إتصالا هاتفيا من السيد إيمانويل ماكرون رئيس جمهورية فرنسا. في هذا الإتصال الهاتفي، أشاد الرئيس الفرنسي بكردستان وبدورها في الحرب ضد إرهابيي داعش وإيوائها وإغاثتها للنازحين الذين قصدوا الإقليم هربا من بطش الإرهاب، وأعرب عن تأييد بلاده "الوحدة العراق" و "لحقوق شعب كردستان في إطار الدستور العراقي"، وطلب من سيادته تأجيل موعد الإستفتاء. ومن جانبه، قدّم بارزاني الشكر لرئيس جمهورية فرنسا ولرئيس الوزراء وللشعب الفرنسي لدعمهم المستمر لكردستان، وأكد أنّ عملية الإستفتاء ستجرى في موعدها المحدد، وأن ابواب الحوار لن تُغلق مع بغداد وستستمر القيادة السياسية الكردستانية في الحوار مع بغداد بعد عملية الإستفتاء.

الاتحاد الوطني في كركوك: الوقت ليس مناسباً لإجراء الاستفتاء في المحافظة

أعلن مركز تنظييمات الاتحاد الوطني في كركوك، عن أن "الوقت ليس مناسباً لإجراء استفتاء استقلال كردستان في المحافظة"، مضيفاً أن "توقعاتنا بعدم نجاح الاستفتاء دفعنا لاتخاذ هذا القرار". وقال نائب مسؤول مركز كركوك لتنظييمات الاتحاد الوطني الكردستاني، روند ملا محمود في مؤتمر صحفي، السبت: إن بعض الأحزاب الكردستانية في المحافظة تقول أن الاستفتاء سيجري والبعض الآخر يرى أن توقيت الاستفتاء غير مناسب. وأضاف بالقول "لو كنا نعلم أن الاستفتاء سينجح لما كنا اتخذنا هذا القرار"، مؤكداً أنه "إذا لم يساند الاتحاد الوطني الاستفتاء فإنه لن ينجح".

كوبيتش للعبادي: نرفض الاستفتاء

هذا واكد رئيس الوزراء حيدر العبادي، السبت، عدم دستورية استفتاء اقليم كردستان، فيما دعا رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق يان كوبيتش للجوء الى الحوار. وقال مكتب العبادي في بيان ان "رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي استقبل في مكتبه رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق يان كوبيتش"، مبينا ان "كوبيتش هنا بالانتصارات العراقية المتحققة على عصابات داعش الارهابية في عنة والحويجة". وأشار كوبيتش، بحسب البيان، الى "موقف الامم المتحدة الواضح برفض الاستفتاء في اقليم كردستان واهمية اللجوء الى الحوار". وأضاف ان "الإجماع الدولي كان واضحا في بيان مجلس الامن الدولي الذي أبدى معارضته للاستفتاء الأحادي الجانب لأن من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة"، موضحا ان "دول العالم متمسكة بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه". من جانبه، جدد العبادي "موقفه الثابت برفض الاستفتاء في اقليم كردستان لعدم دستوريته"، لافتا الى ان "الاولوية هي للحرب ضد الارهاب وتحرير كامل الاراضي العراقية".

بيان من المجلس الأعلى للاستفتاء

نشرت بعض الوسائل الإعلامية خبرا مفاده بان السيد بافيل طالباني قد افاد بان الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قد توصلا الى اتفاق ينص على قبول مبادرة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا بتأجيل عملية الاستفتاء. اننا نؤكد في المجلس الأعلى للاستفتاء بان هذا الخبر لا اساس له وعار عن الصحة، وأن عملية الاستفتاء ستجرى في موعدها المحدد.

المجلس الأعلى للاستفتاء

٢٠١٧/٩/٢٣

بيان لـ "حزب الدعوة الإسلامية" حول الاستفتاء في " كردستان العراق"

أكد حزب الدعوة الإسلامية، الثلاثاء، أن استفتاء منطقة كردستان العراق "أريك" المشهد السياسي و"أقلق" الوضع الأمني، وفيما عده قرار "إنفرادي"، حدد ست نقاط للتعامل معه.
وهذا نص البيان :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)

صدق الله العلي العظيم

ان الانتصارات التي تحققت للعراقيين على "داعش" الإرهابي وفي اجواء المواجهة مع هذا العدو الشرس وفي اجواء التطلعات نحو عراق مستقر موحد جاءت الدعوة الى الاستفتاء في كردستان العراق، مما أوجد إرباكا للمشهد السياسي وقلقا على الوضع الأمني واستقرار البلد بسبب هذا القرار الانفرادي القاضي غير الشرعي الذي سيؤدي الى تمزيق العراق، وتفجير الحروب والقتال والنزاع.

ان حزب الدعوة الاسلامية ومن منطلق مسؤوليته الشرعية والوطنية يؤكد على مايلي :

- ١- تمسكه بوحدة العراق وسلامة أراضيه ورفضه تجزئته وتقسيمه تحت اي عنوان أو مبرر وبأي شكل من الأشكال.
 - ٢- يشدد على إلغاء الاستفتاء في داخل حدود كردستان ناهيك عن خارجه في المناطق المختلطة التي تتبع السلطات الاتحادية دستوريا وماليا وإداريا، ولا يقر بالامر الواقع في تلك المناطق ويرفض مصادرة أراء باقي المكونات فيها، ويعد الاستفتاء فاقدا للشرعية الدستورية والقانونية ولا تترتب عليه اثار.
 - ٣- يتمسك بالاحتكام الى الدستور في كل القضايا الخلافية بين بغداد واربيل، باعتباره مرجعية لا خلاف عليها، وبموجب ذلك ينبغي حسم كل الملفات سواء المتعلقة بالحكومة الاتحادية او بسلطة الإقليم.
 - ٤- يدعو الاخوة الكرد الى الحوار الوطني الشامل للتوصل الى صياغة واجترح الحلول لكافة المشاكل والقضايا الخلافية والتوافق على خارطة طريق يحفظ حقوق الجميع بعدالة بلا استثناء أو انتقاء.
 - ٥- ويرى اهمية الضمانات الوطنية المتقابلة بين شركاء الوطن واطراف العملية السياسية، وان يتم الاستفادة من بعثة الامم المتحدة عند الحاجة وحسب تقدير الحكومة الاتحادية ويرفض التوجهات نحو تدويل هذه الازمة لانه مصادرة لسيادة العراق.
 - ٦- يهيب بالقوى الوطنية العراقية على اختلاف انتماءاتها الى المجاهرة بمواقفها واعلاء صوتها في الدفاع عن وحدة الوطن وسلامة أراضيه وتحمل مسؤولياتها التاريخية في هذه المرحلة العسيرة.
- ونحن إذ نشييد بقرار مجلس النواب والمحكمة الاتحادية ونقدر عاليا حرصهما على وحدة البلد والسعي من أجل تجنيبه مخاطر التقسيم، ننوه بالجهود الإقليمية والدولية التي شددت على وحدة وسلامة الاراضي العراقية وحذرت من مخاطر الاستفتاء ودعمت موقف الحكومة الاتحادية.
- ونؤكد أن الاخوة بين العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والكرد الفيلية والشبك والأيزدية تبقى صلبة ومتماسكة وكلهم أبناء شعب واحد ووطن واحد، من دون تمييز او تهميش متعاونيين لبناء الوطن والدفاع عنه ويتقاسمون كل خياراته بالعدل. و نتطلع وبعون الله والمخلصين من أبناء عراقنا العزيز الى تحكيم المنطق والحكمة وان يكون الحوار الإيجابي والبناء هو طريقنا ومنهجنا في حل خلافاتنا، وضرورة تعزيز التعاون بين أبناء الوطن الواحد والحرص على المصلحة الوطنية العليا."

حزب الدعوة الإسلامية

٢٠١٧/٩/١٩

مقتدى الصدر يعتبر انفصال الإقليم «انتحاراً»

من جهته اعتبر الزعيم الشيعي مقتدى الصدر انفصال الإقليم «انتحاراً»، وطالب الحكومة بالحفاظ على وحدة العراق، وحذر الكيان الإسرائيلي من التدخل في الشأن العراقي.

وقال الصدر في رسالة وجهها إلى القادة الكرد «رسالتي إلى زعماء الكرد الذين يروجون للانفصال هي: أن انفصالكم انتحار، وتعالوا إلى طاولة الحوار من دون التهديد بالانفصال، فإنه ضروري عليكم كما هو علينا، ولتعلموا أنكم لستم الوحيدين في العراق، ولا يجب أن تكون الامتيازات والمغانم الكبيرة لكم على رغم أننا نقتسم لقمة العيش معكم». ودعا الصدر دول الجوار إلى «ضبط النفس وعدم التصعيد»، لافتاً إلى أن «العراقيين يستطيعون حل مشاكلهم، فمن استطاع دفع الإرهاب لا يخاف شبح التقسيم». وأضاف «احذروا الفتنة، وليستيقظ الشعب العراقي الحبيب وليحذر وليتجنب الجميع، لا سيما السياسيين، التصعيد الإعلامي والأمني، حرصاً على العراق وشعبه، فما عاد الوضع يتحمل المزيد من التصعيد». واعتبر أن «أي تدخل إسرائيلي في الشأن العراقي يعني عدم وقوفنا مكتوفي الأيدي والجميع يشهد لنا»، مؤكداً أن «وحدة العراق من ثوابتنا، وكل من يعمل ضد ذلك فهو واهم وواهن».

وذكر الصدر أن «الكرد أخوتنا في الوطن ولعلمهم لا يعلمون مدى الخطر الذي يحقد بهم بسبب الاستفتاء من كل النواحي، فتهيب بهم عدم التفاعل معه وإلا كانوا المتضرر الأول». وحض الحكومة العراقية على «اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء هذه المهزلة وإلا فإن الأمر سيؤول إلى ما لا تحمد عقباه، ونحن هنا نشد على يدها بالحفاظ على وحدة العراق ونعلن استعدادنا للتعاون بالغالي والنفيس من أجل ذلك».

عراقي: إيران تعلن دعمها لسيادة العراق ووحدة أراضيه

أكد مساعد وزير الخارجية في الشؤون الحقوقية والدولية دعم إيران لسيادة العراق ووحدة أراضيه ووحدته الوطنية في إطار الدستور مؤكداً مرة أخرى معارضة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستفتاء في إقليم كردستان. وشارك عباس عراقي في الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي يعقد كل عام في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلن مواقف إيران من قضايا العالم الإسلامي بما فيها ميانمار وفلسطين واليمن وسوريا إلى جانب معارضتها للاستفتاء في كردستان العراق. وأشار إلى الأوضاع الراهنة في الأراضي المحتلة واليمن وميانمار مؤكداً ضرورة اتخاذ الدول الإسلامية موقفاً مشتركاً مما يجري في العالم الإسلامي.

مصر قلقة من استفتاء كردستان

من جهتها أعربت مصر في بيان صادر عن وزارة الخارجية عن «قلقها البالغ» إزاء قرار تنظيم استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراقي، وأكد البيان أن قلق مصر نابع بالأساس من حرصها على وحدة واستقرار العراق، واستمرار رابطة الأخوة واللحمة التي تجمع أطراف الشعب العراقي كافة.

وشدد البيان على ضرورة إدراك التداعيات بعيدة المدى المتعلقة بإجراء الاستفتاء على استقرار وأمن العراق ومنطقة الشرق الأوسط. وأشار إلى ضرورة تفعيل الآليات التي تسمح بمزيد من الحوار بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان في شأن القضايا الخلافية، للوصول إلى توافق في شأنها يفرض على حفاظ العراق على وحدته ومقدراته، بما يساهم في استعادة دوره الإقليمي والدولي.

والتقى وزير الخارجية المصري سامح شكري نظيره العراقي إبراهيم الجعفري على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية أحمد أبو زيد إن شكري أكد دعم مصر الكامل للعراق في حربه ضد الإرهاب وتنظيم «داعش»، في ضوء بدء القوات العراقية في تطهير مدينة الحويجة، مشدداً على اهتمامها بالمشاركة في بناء قدرات الجيش والشرطة العراقيين، بالإضافة إلى جهود إعمار المدن والمناطق المحررة من قبضة تنظيم «داعش».

وقال أبو زيد إن مجلس الأمن اعتمد القرار رقم ٢٣٧٩ في شأن «محاسبة تنظيم داعش الإرهابي على جرائمه التي ارتكبها في العراق». وأكد الناطق المصري أن المنظور الشامل في محاربة الإرهاب يقتضي عدم الاقتصار على محاسبة الفاعل المباشر، بل محاسبة المحرض والداعم بالمال والسلاح، إذ تضمن القرار الصادر عن مجلس الأمن عدداً من الأحكام المتعلقة بإنشاء «فريق جمع الأدلة» ذات الصلة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش والمساعدة في التحقيقات في شأن تلك الجرائم، لافتاً إلى أن القرار يعد رسالة قوية تعكس عزم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب، فضلاً عن تصدر مصر الصفوف الأولى في محاربة هذه الظاهرة البغيضة، مؤكداً أن الأمر يتطلب متابعة متواصلة من مجلس الأمن لتوفير الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذا القرار ومحاسبة الدول التي لا تلتزم به من طريق توفير الدعم والملاذ للتنظيمات الإرهابية.

الإمارات تقترح بديلاً "أفضل"

وأكد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، السبت، تمسك بلاده بوحدة العراق، مشيراً إلى أن نظام الفيدرالية بديل أفضل من مسألة الانفصال.

ونقلت صحيفة "اليوم السابع" المصرية عن قرقاش قوله، إنه "مع اقتراب موعد الاستفتاء في كردستان العراق تؤكد الإمارات على وحدة العراق، وطناً يسع الجميع"، لافتاً إلى أن "تجربتنا دليل على مرونة النظام الفيدرالي وإمكانياته".

ودعا قرقاش إلى "الحوار لحل الأزمة بين أربيل وبغداد"، مؤكداً أن "من الضروري الحرص على وحدة الأراضي العراقية لمصلحة منطقة تعاني من الفرقة والتشرذم".

وأشار قرقاش إلى أن "الحوار السياسي كفيل بمعالجة المشاغل وتلبية الطموحات وخلق شراكة أصلب"، معتبراً أن "نظام الفيدرالية بديل أفضل من مسألة الانفصال".

منظمة التعاون الإسلامي تدعو إلى إلغاء استفتاء كردستان

ودعت منظمة التعاون الإسلامي، رئاسة إقليم كردستان العراق، إلى إلغاء الاستفتاء المرتقب لتحديد مصير الإقليم، مشددة على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق واستقراره وسلامة أراضيه.

وعبرت الأمانة العامة للمنظمة، في بيان عبر موقعها الرسمي على الأترنت السبت، عن قلقها العميق إزاء مشروع الاستفتاء المزمع عقده في إقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر الجاري.

وحثت الأمانة، فيما أسمته نداءً عاجلاً، رئاسة إقليم كردستان العراق، على إلغاء الاستفتاء "لتعارضه مع الدستور العراقي ولتأثيره السلبي على الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب"، مشددة على ضرورة التمسك بالدستور واحترامه، وبذلل كل الجهود للحفاظ على وحدة العراق وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه.

رئيس الوزراء التركي: سنتحدث مع بارزاني بلغة يفهمها

وقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم السبت، إن الخطوات التي ستتخذها بلاده رداً على الاستفتاء المزمع إجراؤه لانفصال الإقليم الكردي بشمال العراق ستكون لها أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية.

جاء ذلك في تصريحات صحفية أدلى بها يلدريم عقب زيارته لبلدية ولاية قرشهير وسط تركيا.

ولوح رئيس الوزراء التركي بالتدخل العسكري في شمال العراق حال إتمام إقليم كردستان استفتاء الاستقلال عن بغداد.

وقال يلدريم: إن الحكومة التركية حذرت مسعود بارزاني ولكنه لم يفهم، ونحن سنتحدث معه باللغة التي يفهمها جيداً.

وجاءت تصريحات يلدريم قبيل اجتماع البرلمان لتمديد صلاحية مذكرة التدخل العسكري في كل من العراق وسوريا وأضاف يلدريم: أن تركيا أكدت لبارزاني أنه يسير في الطريق الخاطئ، وأنك ستدمر نفسك بل ستدمر الأقليات الموجودة في شمال العراق. مشيراً إلى أن التركمان والعرب والأقليات الأخرى يعيشون في أمان واطمئنان، لماذا تفرق بينهم؟ تراجع عن هذه الرغبة إلا أنه لم يفهم هذه اللغة، وسنفهمه باللغة التي يفهمها.

وأضاف يلدريم أن عواقب إصرار الإقليم على إجراء الاستفتاء "لن تكون محموداً". وشدد يلدريم على أن الخطوات التي ستتخذها بلاده في حال أجري الاستفتاء "ستكون بالتعاون مع دول الجوار مثل العراق وإيران، وسيكون لها أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية".

وأعرب يلدريم عن شكره لحزبي "الحركة القومية" و"الشعب الجمهوري" المعارضين على دعمهما للحكومة بشأن إرسال قوات إلى خارج البلاد. وقال في هذا الخصوص إن "البرلمان سيعقد اجتماعاً طارئاً في وقت لاحق اليوم، للتصويت على مذكرة تخويل الحكومة إرسال قوات إلى خارج البلاد".

وأضاف أن "هناك مذكرة حول إرسال القوات إلى الخارج ستتم مناقشتها والتصويت عليها في البرلمان، نشكر حزبي الحركة القومية والشعب الجمهوري اللذين أبديا دعمهما في هذا الخصوص".

وسبق أن مدد البرلمان التركي مذكرة التفويض من ٢ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١٦ لغاية ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧.

وتابع "أكثر ما نتمناه هو أن يعيش إخوتنا الكرد في بلادنا والدول المجاورة في جو من السلام والطمأنينة والاستقرار. ما لا

نريده هو أن يخطر على بال أحد ما القيام بمغامرة، وأن يسير في طريق خاطئ متجاهلاً تحذيرات ورفض العالم كله". واستطرد بالقول: "بالطبع هذا سيكون له ثمن، لكن من سيدفعه هم الذين يقدمون على اتخاذ هذا القرار، ولا يحق لهم جعل الأبرياء يدفعون الثمن".

وعن سؤال حول ما إذا كان الخيار العسكري من بين خيارات بلاده أوضح يلدريم "بالطبع، الخيارات الأمنية والاقتصادية والسياسية مطروحة، وتوقيت كل منها سيكون بحسب تطورات الأحداث". وأكد أن "تركيا وجهت التحذيرات اللازمة منذ البداية بطريقة ودية كدولة جارة، ولكننا نرى أنها لم تجد آذانا مصغية، وهناك إصرار على الاستمرار في هذا الخطأ الذي يعارضه العالم والدول المجاورة، وهو ما ستكون عواقبه غير محمودة".

مجلس الأمن القومي: تركيا تحتفظ بحقوقها إذا أُجري الاستفتاء

وفي وقت سابق دعا مجلس الأمن القومي مسعود بارزاني إلى وقف إجراءات الاستفتاء. وقال المجلس إن تركيا تحتفظ بحقوقها الواردة في اتفاقيات ثنائية ودولية إذا أُجري الاستفتاء. ولم يذكر المجلس طبيعة تلك الحقوق.

وحذرت تركيا، التي يوجد بها أكبر عدد من الكرد في المنطقة وتقاتل تمرداً كردياً، من أن أي تقسيم للعراق أو سوريا قد يؤدي إلى صراع عالمي..

وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، السبت، إن عدم إلغاء الاستفتاء في الإقليم الكردي بالعراق "ستكون له نتائج خطيرة". جاء ذلك في تغريدات نشرها قالن، اليوم السبت، عبر حسابه الشخصي في موقع "تويتر". وأشار قالن إلى اجتماعي مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء، اللذين ترأسهما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، في العاصمة أنقرة.

وشدد قالن على أن تركيا وقفت دائماً إلى جانب كرد العراق، وأن عدم إلغاء الاستفتاء في الإقليم الكردي ستكون له نتائج خطيرة. وأضاف "ينبغي لأربيل أن تتراجع في أقرب وقت ممكن عن هذه الخطأ الخطير، الذي من شأنه أن يتسبب بأزمات جديدة في المنطقة".

أردوغان والملك سلمان يبحثان استفتاء كردستان

إلى ذلك ذكرت «وكالة الأنباء السعودية» أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتصل بالعاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وبحثاً في «التطورات في المنطقة والعالم»، في حين نقل موقع «ترك بريس» التركي عن مصادر الرئاسة التركية قولها إن «الاتصال تناول المسألة السورية ورفضها استفتاء إقليم كردستان».

بارزاني: لن نعود مطلقاً إلى شراكة فاشلة مع بغداد

هذا وأعلن المجلس الأعلى للإستفتاء بأن يوم الاثنين، هو يوم الإستفتاء وأن بعد الإستفتاء ستكون أبواب الحوار مع بغداد مفتوحة لبحث جميع المسائل ومعالجة وحل جميع المشاكل، من أجل ان نكون جارين جيدين.

وعقد المجلس الأعلى للإستفتاء إجتماعه في صلاح الدين يوم الأحد في مستهل الإجتماع جرى بحث آخر المستجدات على مستوى المنطقة والعالم فيما يخص الإستفتاء على استقلال كردستان. وتحدث الرئيس بارزاني عن الإجتماعات والاتصالات التي اجراها خلال الأيام القليلة الماضية مع الجهات الدولية المختلفة.

بعد ذلك تحدث وفد المجلس الذي زار بغداد في ٩/٢٣ عن نتائج مباحثاتهم وحواراتهم مع القوى العراقية ووضحوا بأن بغداد لا ولن تقبل بنتائج الإستفتاء لا الآن ولا في المستقبل وانهم ضد الإستفتاء على استقلال كردستان، وقد رفضوا مبادرة السيد رئيس الجمهورية وجميع مبادرات المجتمع الدولي وانهم غير مستعدين للحوار بشأن استقلال كردستان بأي شكل من الأشكال.

واوضح الوفد بأنهم ابلغوا الأطراف السياسية العراقية بأن الإستفتاء قرار شعب كردستان وانه سيجري في موعده في إقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم.

بعد ذلك عرضت لجنة إعداد الوثائق السياسية وثيقة ضمان حقوق المكونات القومية والدينية التي اعدتها.

وتم التأكيد على ان كردستان ستحتفظ بدورها الفعال في إطار التحالف الدولي في محاربة ومواجهة داعش كما كانت، كما ان التنسيق والتعاون ستبقى قائمة بين قوات بيشمركة كردستان والجيش العراقي في الحرب ضد الإرهاب.

وبعد مناقشة وتحليل جميع التكهانات والمستجدات والتوقعات والمواقف، قرر الاجتماع:

أولاً: سيجري الإستفتاء يوم الإثنين ٢٥/٩/٢٠١٧ في إقليم كردستان وجميع المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم.

ثانياً: صادق الاجتماع على الوثيقة السياسية لضمان حقوق المكونات القومية والدينية وهنا لجنة إعداد الوثيقة.

ثالثاً: بعد إجراء الإستفتاء ستبقى ابواب الحوار مفتوحة مع العراق بملفات مفتوحة ومعالجة المشاكل والخلافات وجميع المواضيع من اجل ان نكون جارين جيدين.

رابعاً: المجلس الأعلى للإستفتاء هنا كافة الأطراف السياسية الكردستانية لقرار الإستفتاء وإصرارهم على وحدة الصف والكلمة والموقف بهدف سير عملية الإستفتاء على اكمل وجه في موعده المحدد، وتم التأكيد على ان بالوحدة وحرص الصفوف سنتمكن من التغلب على كل العقبات.

المجلس الأعلى للإستفتاء

٢٠١٧/٩/٢٤

عقب الاجتماع وفي مؤتمر صحفي موسع دعا مسعود بارزاني، شعب اقليم كردستان الى التوجه لصناديق الاقتراع يوم الاثنين ٢٥ أيلول للتصويت في الاستفتاء.

وقال بارزاني في مؤتمر صحفي عقده في مصيف صلاح الدين، الاحد ٢٤ أيلول ٢٠١٧، ان الاستفتاء هو الخطوة الأولى لتقرير المصير، مشددا على ان الاستفتاء لا يهدف إلى رسم حدود جديدة

وشدد بارزاني على ان اقليم كردستان لن يفاوض بغداد مجددا بشأن الشراكة، مؤكدا ان الحوار بعد الاستفتاء سيكون على الاتفاق للعيش كجيرانين جيدين. و اضاف أنه يدعو شعب اقليم كردستان للتوجه الى صناديق الاقتراع يوم الاثنين، للتعبير عن رأيه والتصويت في الاستفتاء. مؤكدا أن "الشراكة مع بغداد فشلت ولن نكررها. لقد توصلنا الى اقتناع بان الاستقلال سيتيح عدم تكرار مآسي الماضي".

وقال بارزاني "قبلنا بأن نكون ضمن الدولة العراقية لكن حصتنا من الشراكة لم تكن أكثر من تدمير ٤٥٠٠ قرية كردستانية من أصل ٥٠٠٠، وبعد ٢٠٠٣ انتهت هذه المرحلة وبدأت مرحلة جديدة كنا نأمل جدا بأن تسنح فرصة ليعيش العراق على مبدأ الديمقراطية". وأضاف أنه "بعد ٢٠٠٥ تمت صياغة دستور جديد للعراق، ونعتقد أن هذا الدستور كان جيدا"، معتبرا أنه "لولا تصويت شعب كردستان عليه لما كان لينجح".

واضاف ان "الاستفتاء هو الخطوة الاولى ليعبر كردستان عن رأيه، ثم تبدأ عملية طويلة". و اوضح ان "الاستفتاء ليس لتحديد الحدود او فرض الامر الواقع. نريد التحاور مع بغداد لحل المشاكل والحوار قد يستمر عاما او عامين".

لن نعود مطلقا إلى شراكة فاشلة" مع بغداد

وقال إنهم سيسعون لإجراء محادثات مع الحكومة المركزية التي يقودها الشيعة في بغداد لتنفيذ نتيجة الاستفتاء المتوقع أن تكون "نعم" حتى إذا استغرق ذلك عامين أو أكثر. وتابع "لن نعود مطلقا إلى شراكة فاشلة" مع بغداد مضيفا أن العراق أصبح "دولة دينية طائفية" وليس دولة ديمقراطية كان من المفترض إقامتها بعد الإطاحة بصدام حسين في ٢٠٠٣.

ورفض بارزاني مخاوف جارتى العراق القويتين، إيران وتركيا، من أن الاستفتاء سيزعزع استقرار المنطقة وتعهد باحترام القوانين الخاصة بالحدود الدولية وعدم السعي لإعادة رسم حدود جديدة للإقليم.

ووجه رسالة إلى دول الجوار عشية إجراء استفتاء الاستقلال. وقال بارزاني إن "كردستان لا تشكل تهديدا لدول الجوار، واثبتنا على مدى ٢٥ سنة اننا عامل استقرار في المنطقة". وأضاف ان الكرد يرغبون بإقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار، مضيفا "نمد لهم يدهم الصداقة ونأمل ان يبادلونا بنفس التوجه".

وشدد بالقول، "سننضي بقرار الاستفتاء مهما كان الثمن بدلا من انتظار مستقبل مجهول".

وأشار إلى أن المجتمع الدولي لم يكن رافضا لمبدأ إجراء الاستفتاء وانما طلب تأجيله، مشددا على إجراء الاستفتاء في الاقليم والمناطق الكردستانية خارج ادارة الاقليم.

واستطرد "بالاستقلال فقط يمكننا مكافأة أمهات الشهداء" مذكرا المجتمع الدولي بالدور الذي لعبه الكرد في الحرب ضد الدولة الإسلامية. وتابع "من خلال الاستقلال فقط يمكننا تأمين مستقبلنا".

واتهم مسعود بارزاني، المسؤولين العراقيين بتهيئة الشارع لـ"العداوة" مع شعب كردستان، وفيما أشار إلى أن بغداد "اضطرت" الكرد لاتخاذ قرار الاستفتاء، اعتبر أن الاستقلال فقط سيمنع "تكرار المآسي". وقال "فلننا كل ما بوسعنا للحفاظ

على الفيدرالية بالعراق، وهم (المسؤولون في بغداد) مازالوا يهيئون شارعهم لعداوة شعب كردستان"، لافتا إلى "أننا حاولنا كثيرا إيجاد حل للمشاكل، لكن للأسف بغداد هي التي لم تقبلنا واضطرتنا لاتخاذ هذه القرار".
وأضاف بارزاني أن "القيادة السياسية في كردستان فكرت كثيرا بهذا الوضع، وتوصلنا إلى قناعة بأن الاستقلال فقط سيمنع تكرار المآسي والمشاكل".
وحول تداعيات الاستفتاء على إقليم كردستان، أكد بارزاني بان شعب كردستان اتخذ قراره بإجراء الاستفتاء وعليه أن يكون مستعدا لتحمل نتائجه.

رئيس الجمهورية: لا بدليل عن أستئناف الحوار وإعادة الثقة

وجه سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بيانا اليوم الاحد ٢٤/٩/٢٠١٧، بشأن اعلان حكومة إقليم كردستان اتخاذ قرار نهائي بإجراء الاستفتاء يوم ٢٥ من شهر أيلول الجاري، في ما يلي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أعلن السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان في مؤتمر صحفي مساء اليوم في أربيل ان المجلس الأعلى للاستفتاء في إقليم كردستان قرر بشكل نهائي إجراء الاستفتاء يوم غد الخامس والعشرين من شهر ايلول الجاري.
بمواجهة هذا القرار أحادي الجانب، وانطلاقا من مسؤوليتنا الدستورية بضرورة بذل أقصى ما نستطيع لأبعاد بلادنا ووحدة شعبنا عن الأخطار الجسيمة المحدقة ندعو القيادات السياسية في أربيل وبغداد إلى تجنب التصعيد بأي ثمن وتغليب منطق الحكمة والتركيز الفوري على العودة إلى الحوار والاتفاق كأولوية قصوى.. من أجل تجنب شعبنا اي مهاو لا تحمد عقباها، مهما اقتضى ذلك من جهود استثنائية وتضحيات.. ونجدد التأكيد على أولوية مبادئ الدستور واحترام دعوات ودعم المجلس الدولي إلى مواصلة الحوار بين القوى العراقية لحل أي مشكلة داخلية في ما بينها عبر حلول توافقية، ورفض المواقف الاستفزازية والمتطرفة، والمضي بعزم لاعادة الثقة اللازمة بين الجانبين والتوجه معا لبناء دولة المواطنة والحقوق لتي نطمح اليها جميعا.

وانني كرئيس لجمهورية العراق سأواصل بذل كل جهد أو مسعى من أجل التعجيل باستئناف الحوار الأخوي بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية للتوصل إلى حلول ناجعة تكفل تجاوز هذه الازمة الدقيقة ومنع استغلالها من قبل الارهابيين.. والتوجه للعمل معا على تحقيق الأهداف المشتركة، ومعالجة التراكمات السلبية والأخطاء.. مهما كانت شدة الاختلاف في وجهات النظر والمواقف.

كما نشدد على ضرورة تكاتف الجميع من أجل إدامة زخم انتصارات القوات العراقية المسلحة الباسلة على الارهاب ودعم ضمان عودة طوعية وآمنة، لأكثر من ثلاثة ملايين نازح ولاجئ إلى ديارهم.

واننا على ثقة تامة بقدرة شعبنا على تجاوز هذه الازمة والخروج منها أقوى وأعمق وحدة وأشد عزمًا وقدرة على معالجة كافة مشاكله الحالية وتطوير نظامه السياسي الديمقراطي وبناء مستقبله المشرق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية

المتحدث باسم الحكومة العراقية: لا نعترف بنتائج الاستفتاء

أكد المتحدث باسم المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي، سعد الحديثي، في تصريح خاص لمراسلتنا، الاثنين، قائلا: "نحن نرفض الاستفتاء منذ البداية وقلنا إنه غير قانوني، وغير شرعي، ولا نعترف به ونتائج، ولا يغير في واقع العراق القانوني والدستوري والجغرافي والسيادي، كون الإقليم جزءا من الأراضي العراقية والسيادة ويخضع للعلاقة الاتحادية مع الحكومة في بغداد".

وأضاف الحديثي: "حقيقة لسنا على استعداد للحديث عن أي إمكانية لانفصال جزء من العراق عن بقية أراضي البلاد، هذا أمر ثابت ولا نقاش فيه وبالتالي الاستفتاء لن يغير من واقع البلد شيئا".

وشدد الحديثي على أن "الإقليم يبقى جزءا من أراضي العراق، والحكومة الاتحادية ملتزمة باتخاذ الإجراءات القانونية والدستورية الكفيلة بالحفاظ على وحدة البلاد واحترام السيادة الوطنية العراقية وعدم المساس بسلامة الوحدة والحفاظ على السلم والأمن الأهليين بين كل المكونات العراقية".

ونبه الحديثي بالإشارة إلى الإجراءات التي قامت بها الحكومة الاتحادية، بالحصول على تصويت من السلطة التشريعية للقيام بما يلزم للحفاظ على وحدة البلاد، وتمثل بذلك بقرار صدر من مجلس النواب بهذا الصدد.

ونذكر الحديثي أن قرار البرلمان حول رئيس الوزراء للقيام بما يلزم، للحفاظ على وحدة البلاد وعلى السيادة الوطنية في الأراضي، من ضمنها المناطق الخاضعة للإقليم، وكذلك القرار الذي صدر من السلطة القضائية المتمثلة بالمحكمة الاتحادية، أبطلت الاستفتاء وإجراءاته وثبتت عدم قانونيته وما يمكن أن يترتب عنه، ولدينا بيان صادر لمجلس الأمن الدولي يمثل الإرادة الدولية داعم لموقف الحكومة.

واختتم الحديثي قائلاً: "وبالتالي نحن نتحرك في هذه الأطر القانونية والدستورية ولا يمكن أن نقبل بأي فرض واقع على الأرض من أي طرف من الأطراف ولا يمكن قبول أي تغيير في واقع العراق القانوني والإداري المتعارف عليه حالياً والمنصوص عليه في الدستور العراقي".

المالكي: الاستفتاء اعلان حرب على وحدة العراق

ومن جانبه، اعتبر نائب الرئيس العراقي رئيس ائتلاف دولة القانون الشيعي استفتاء الاقليم بمثابة اعلان حرب على وحدة الشعب العراقي محذراً من تداعيات خطيرة سيسببها على العراق والاقليم بشكل خاص.

وقال المالكي في كلمه له خلال احتفال جماهيري مناهض لاستفتاء اقليم كردستان اقيم الاثنين في بغداد، ان الكل يؤكد عدم دستورية الاستفتاء لانه واضح منه يستهدف وحدة البلاد، وهي خطوة ستكون لها تبعات خطيرة على مستقبل العراق بشكل عام وكردستان بشكل خاص.. داعياً الحكومة الى "اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء هذه الممارسات غير القانونية عبر ايقاف التحاور مع دعاة الاستفتاء وفرض مقاطعة شاملة".

وحمل المالكي، دعاة الاستفتاء للانفصال مسؤولية ما سيحصل مستقبلاً من أزمات وصراعات وحروب، قائلاً "لسنا سعداء بما آلت اليه الامور لكننا نحمل الإقليم ورئيسه المنتهية ولايته مسؤولية العواقب" وأشار الى ان مواقف الكثير من الدول المجاورة للعراق كانت حازمة وواضحة إزاء هذه الممارسة غير الشرعية.. مطالباً تلك الدول بمقاطعة اقليم كردستان سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعدم التعامل معه.

وانتقد مواقف بارزاني الرامية لتمزيق العراق قائلاً "لم تكن سياسات الرئيس غير الشرعي بارزاني في يوم من الايام تعبر عن الشراكة طوال هذه السنوات فهو عارض مراراً تسليح الجيش العراقي وتجاوز على الدستور عبر الاستحواذ على النفط العراقي والتمدد على أراضي الآخرين عبر حجج وذرائع شتى ناهيك عن اتخاذه من أربيل عقبة في طريق أي عجلة بناء سياسي وحدوي فكانت تخالف الدستور وتتلاعب بالاقتصاد العراقي وتعتمد على خرق سيادة ووحدة العراق".

وحذر المالكي من "تحول كردستان الى مساحة نفوذ وتآمر دولي إقليمي ضد العراق ودول المنطقة وشعوبها وتاريخها ورسالتها".. داعياً الشعب العراقي عرباً وكرداً وأقليات الى "افشال مخطط الانفصال المدعوم من اسرائيل والوقوف بحزم ضد هذا المشروع الذي مهد له بارزاني عبر دعمه لداعش في اسقاط الموصل وصلاح الدين والتأكيد على ان العراق واحد ولا يمكن تقسيمه مهما كانت الاسباب".

وطالب المالكي الحكومة بضرورة توفير الحماية لاهالي محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها من عرب وتركمان ومسيحيين وشبك وصابئة وايزيديين.. معتبراً ان "الاعتداء على تلك المكونات هو اعتداء على العراق كله".

التحالف الشيعي: الاستفتاء سيدخل الاقليم في نفق مظلم

من جهته قال رئيس التحالف الشيعي الحاكم في العراق عمار الحكيم، إن استفتاء اقليم كردستان على الانفصال سيدخله في نفق مظلم وسيتحسر شعبه على مكتسباته التي سيفقدونها، فيما اغلقت تركيا اليوم معبر الخابور الحدودي البري مع الاقليم، وهو المعبر الواقع بين ولاية شرناق جنوب شرقي تركيا والاقليم.

وحذر الحكيم من دخول اقليم كردستان في نفق مظلم بسبب اجرائه الاستفتاء مبيئاً ان الشعب الكردي سيخسر الكثير من مكتسباته وفرصه وامكاناته بسبب هذه الخطوة، مؤكداً ان الحوار توقف مع القيادات الكردية بسبب الاستفتاء فلا حوار بعد خرق الدستور بهذه الطريقة.

ووصف في كلمة له مع بدء التصويت في الاستفتاء، تصريحات بعض القيادات الكردية التي تصف الحكم بالعراق بالمذهبي والمشابه لحكم نظام صدام، بانها مؤسفة وبعيدة عن المنطق والواقع مستشهداً بحضور كل المكونات في مجلس النواب ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.. متسائلاً كيف يريد البعض ان يحمل بغداد تبعات النظام البائد وحكم البعث؟

مذكراً بأن الفرص والاعمار التي حصل عليها الاقليم كانت من اموال العراق ونفطه وخيراته وبدعم من اخوتهم العرب والتركمان حتى حصل الكرد على الدوار وامكانات غير مسبوقه بتاريخ الحركة الكردية.
واعرب الحكيم عن اسفه لمواقف القادة الكرد التي قال انها تاتي في وقت يكون العراق فيه مثخنا بالجراح من الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي وتأتي الطعنة من الاخ والشريك.. متسانلا اين الاخوة والانصاف ومراعاة الظروف؟!.
وقال الحكيم انه مشفق على شعب كردستان مضيئاً انهم الاخوة والاحبة.. ميينا ان قيادات بغداد صبرت كثيراً وبذلت جهداً مضاعفاً في الحوار وترى نفسها اليوم ملزمة بمصارحة الشعب الكردي لإلقاء الحجة لما تخبئه الايام.

الصدر يدعو للسيطرة على الأجواء والحدود وإبقاء القوات متأهبة

ودعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الحكومة الى التاهب لفرض سيطرتها على الحدود الجوية والبرية وحماية الحدود وابقاء القوات الامنية في حالة التاهب وناشد الدول العربية والاسلاميه بعقد اجتماع طارئ في العراق او اي مكان اخر لمؤازرة العراق في محنته.

وقال الصدر في بيان الاثنين، على خلفية اجراء الاستفتاء الكردية انه "قد يرى الاخوة الكرد ان تحقيق امنية باقامة دولة كردية فيها فوائد لهم الا ان الامنيات لا تتحقق ولا تبني على مصالح الاخرين وان الاماني المجردة من الحكمة والحكمة والتعقل قد تجر صاحبها الى الهلاك". و اضاف ان "الاستفتاء هو مجرد خطوة اولى قد تستدعي الانفصال او لا تستدعي كما يدعي بعض القيادات الكردية، الا ان مجرد فكرة الاستفتاء وإقامته هو بمثابة لي ذراع للحكومة المركزية بل وللعراق برمته شعباً وحكومة ولاسيما انه جاء بقرار تفردى لا يدل الا على مدى الفجوة الكبيرة بين الاقليم والمركز وأول مساوئه هو تأجيج النفس العرقي الذي لا يقل عن تأجيج النفس الطائفي خطورة".

وحذر قائلاً "من سن سنة سيئة وهي تقسيم العراق عليه وزرها ووز من عمل بها الى يوم القيامة".. ودعا الى عقد اجتماع علمائي حوزوي مهيب للوقوف على توجيه المرجعيات كافة السني منها والشيعي واستحصال فتاوى ونصائح وقرارات نستضيء منها بخصوص هذا الموضوع. كما طالب بعقد "اجتماع شيعي سني سياسي عام وطارئ وسريع لان الظرف يستدعي لملمة الشمل وتناسب بعض الامور لان الاهم قد يؤجل المهم ولو لبعض الوقت". واكد ضرورة عقد اجتماع للكرد المعارضين والاقليات الاخرى للوقوف على معاناتهم ومعرفة ارائهم وتوحيد صفوفهم".

و ناشد الصدر الدول العربية والاسلاميه بعقد اجتماع طارئ في العراق او اي مكان اخر لمؤازرة العراق في محنته لا كما مرت في محنه الاخرى ليعود لحاضنته العربية والاسلامية من جديد وذلك للخروج بقرارات حازمة. ودعا ايضا الى عقد اجتماع مع دول الجوار والمنطقة ولاسيما ان خطورة الوضع ستكون عامة من دون التدخل بشؤون العراق الداخلية. وشدد الضدر على انه لا بد من موقف حازم من الامم المتحدة بهذا الخصوص ولوقف التدخلات الامريكية والاسرائيلية بهذا الشأن.

روحاني و اردوغان يؤكدان ضرورة عدم المساس بوحدة اراضي العراق وسيادته

الى ذلك أكد الرئيسان الايراني حسن روحاني والتركي رجب طيب اردوغان في اتصال هاتفي ضرورة عدم المساس بوحدة اراضي العراق وسيادته الوطنية.

وتباحث روحاني و اردوغان خلال اتصالهما الهاتفي مساء امس حول العلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية ومنها قضية الاستفتاء في اقليم كردستان العراق، واكد على ضرورة عدم المساس ابدأ بوحدة اراضي العراق وسيادته الوطنية.

وصرح الرئيسان روحاني و اردوغان في هذا الاتصال الهاتفي الذي جرى مساء الاحد، بان مواقف البلدين منسجمة تماما حول هذا الموضوع.

واعرب الرئيس الايراني عن سروره للتعاطي الجيد بين ايران وتركيا في هذا المجال و اضاف، ان من المهم والحيوي جدا للجمهورية الاسلامية الايرانية صون وحدة اراضي العراق وسيادته الوطنية وامن المنطقة وضرورة توجيه رسالة واضحة الى مزعرعي امن واستقرار المنطقة.

وصرح الرئيس روحاني، ان التنسيق والمواكبة بين دول المنطقة في هذا المجال سيكون مؤثراً ومهما جدا، ولاشك ان دول المنطقة سوف لن تسمح بتبلور حالة عدم استقرار جديدة في المنطقة.

من جانبه اشار الرئيس التركي في هذا الاتصال الهاتفي الى الاجراءات الواسعة لبلاده لمواجهة عدم الاستقرار في العراق اثر اجتماع مجلس الامن القومي التركي والاجتماع الطارئ لبرلمان بلاده لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن هذا الاستفتاء، و اضاف انه تم خلال هذه الاجتماعات البحث حول الاجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية واي تحرك يستلزم القيام به وان

البرلمان وافق على تمديد مذكرة تفويض الحكومة في تكليف الجيش بإرسال قوات لتنفيذ عمليات عسكرية في الحدود فيما يتعلق بتطورات العراق وسوريا.

وفي مستهل الاتصال الهاتفي أكد الرئيس التركي استعداد بلاده لتطوير العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جميع المجالات.

وصرح اردوغان بان جميع الوزارات المعنية قد قدمت مشاريعها وبرامجها لتطوير العلاقات بين البلدين لطرحها ودراستها في الاجتماع الرابع للمجلس الاعلى الاستراتيجي بين ايران وتركيا.

أردوغان وبوتين يبحثان هاتفياً استفتاء استقلال إقليم كردستان

وبحث الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ونظيره الروسي، فلاديمير بوتين هاتفياً، الإثنين، ٢٥ أيلول، ٢٠١٧، استفتاء استقلال إقليم كردستان والذي يجري اليوم.

وأكد البيان الصادر عن القصر الرئاسي التركي أن أردوغان وبوتين أكدا خلال اتصال هاتفي على "وحدة الأراضي العراقية والسورية".

هذا ومن المقرر أن يصل بوتين الخميس المقبل إلى أنقرة للقاء نظيره التركي وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين ومنها استفتاء استقلال كردستان.

أردوغان: سنرى

ومن جهته، شن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هجوما على الاستفتاء وشدد على أن هذا الاستفتاء يظل باطلا ولاغيا وغير قانوني بغض النظر عن نتائجه وحذر من أنه سيكون لهذا الاستفتاء عواقب اقتصادية وعسكرية.

وقال إن معبر الخابور الحدودي مع العراق والذي يعد البوابة الرئيسية للمناطق الكردية على العالم مفتوح الآن في اتجاه حركة المرور القادمة إلى تركيا، ومن الممكن أن يتم إغلاقه كلياً في المستقبل.

وأضاف إن تركيا قد توقف أيضا الصادرات النفطية الكردية وقال "سنرى لمن ستبني حكومة إقليم كردستان نطفها تركيا هي التي تسيطر على الصمام" في إشارة إلى خط أنابيب كركوك-جيهان الذي يربط حقول النفط في شمال العراق بالموانئ النفطية في البحر المتوسط.

ولوح أردوغان باستخدام القوة إذا لزم الأمر وقال "كما قمنا بتحرير جرابلس والراعي والباب من داعش في سورية وإذا ما اقتضت الضرورة فإننا لن نتوانى عن اتخاذ نفس هذه الخطوات في العراق". وأضاف "قد نتوجه إلى هناك بين عشية وضحايا دون سابق تحذير".

تركيا : بارزاني همّه الوحيد هو المحافظة على كرسيه في الرئاسة

أعلن وزير خارجية تركيا، مولود جاويش أوغلو أن أنقرة أبلغت ممثل الحزب الذي يتزعمه مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق، بعدم العودة إلى تركيا، بعد الاستفتاء الذي جرى في الإقليم.

وأوضح جاويش أوغلو، في مقابلة مع إحدى القنوات التركية الخاصة، اليوم الثلاثاء، أن سلطات بلاده كانت ستطلب من عمر ميراني، ممثل "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بزعامة مسعود برزاني، مغادرة الأراضي التركية لو كان موجودا في أنقرة، غير أن ميراني موجود حاليا في أربيل.

ولدى تقييمه للاستفتاء حول انفصال إقليم كردستان عن العراق والذي جرى الاثنين، قال جاويش أوغلو: "لم نكتف بطلب عدم إجرائه بل شرحنا لإدارة الإقليم لماذا يجب الامتناع عن هذه الخطوة، وأبلغناهم كيف سنساعدكم في حال إلغائهم ذلك، بالمقابل أخبرناهم بالعواقب التي سيواجهونها إذا ما أقدموا على الاستفتاء".

واعتبر الوزير التركي أن "موقف بارزاني حاليا، ضعيف تجاه حكومة بغداد، وكان بإمكانه الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع بغداد بقوة، لو ألغى الاستفتاء". وأضاف: "بارزاني همّه الوحيد هو المحافظة على كرسيه في الرئاسة، بعد أن فقد الكثير من قوته في الإقليم، لأن الأحزاب الأخرى تعارضه، وللحفاظ على كرسيه، يزجّ بمستقبل الكرد في خطر".

وتطرق إلى الخطوات التي ستقدم عليها حكومة بلاده تجاه الإقليم، بالقول إن "أنقرة ستقيم كل الطلبات التي تقدمت بها الحكومة المركزية العراقية في أعقاب الاستفتاء، بما في ذلك إجراء عملية مشتركة".

وردا على سؤال حول ما إذا كانت الحكومة التركية ستغلق قنصليتها في أربيل، قال جاويش أوغلو: "عندما فتحنا قنصليتنا في أربيل لم نستأذن إدارة الإقليم، بل طلبنا موافقة الحكومة المركزية في بغداد، لذا فإننا سنخاطب وزارة الخارجية العراقية".

وعن المناورات العسكرية المشتركة التي تجري بالقرب من الحدود العراقية، أكد جاويش أوغلو أن "تركيا تدعم بقوة وحدة أراضي الجارة (العراق)، وتعمل على الحفاظ على سلامة حدودها". المصدر: الأناضول

جاويش أوغلو: جشع بارزاني يجر مستقبل الشعب الكردي إلى المجهول

أبدت تركيا استعدادها لإعادة العلاقات مع كردستان العراق إلى سابق عهدها، في حال نفذت شرطا كشفت عنه على لسان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو.

وبحسب ما نقلته الصحف التركية، الثلاثاء، فإن تركيا تشترط على كردستان العراق التراجع عن الاستفتاء الذي وصفته بـ"الباطل" على الانفصال عن العراق.

وقال وزير الخارجية التركي في تصريحات تلفزيونية صباح الثلاثاء: "إذا تراجعوا عن هذا الخطأ، ستعود علاقاتنا معهم إلى سابق عهدها".

وأضاف أنه "لم يفت الأوان بعد، فلا يزال بإمكان إدارة برزاني اتخاذ خطوة لمعالجة الأمر". وعلق على ما أسماه "تعنت إدارة الإقليم وإصرارها على إجراء الاستفتاء رغم دعوات تركيا لإلغائه أو تأجيله"، بالقول إن "إدارة مسعود بارزاني وضعت مصالحها الذاتية فوق كل اعتبار، بغية بقاء الأخير في رئاسة الإقليم، والحيلولة دون جعل رئاسته محل مساءلة".

وصرح بأن "بقية الأحزاب في إقليم شمال العراق تشترط وضع قانون انتخابي لإعادة تفعيل برلمان الإقليم، وبالتالي تحديد فترة الرئاسة". وبحسب ما نقلته صحيفة "ديلي صباح" التركية، فإن جاويش أوغلو أوضح أنه "في حال عدم التراجع عن هذا الخطأ، فإن تركيا ستقدم على خطوات بالتنسيق مع بغداد".

وأشار إلى أن بارزاني كان موقفه سيكون أقوى على طاولة المفاوضات مع بغداد لو ألغى الاستفتاء.

وحذّر جاويش أوغلو من أن "جشع بارزاني بدأ يجر مستقبل الشعب الكردي هناك إلى المجهول"، وفق قوله.

وطالب بأن تكون المعابر الحدودية مع الجانب العراقي تحت سيطرة حكومة بغداد.

وأشار إلى "إمكانية فتح معبر حدودي جديد مع العراق يخضع للحكومة العراقية المركزية".

وقال إن أحد أسباب توغل منظمة "بي كا كا" في منطقة سنجار شمال العراق "إضعاف إدارة بارزاني، وهذا يتم بدعم من

بعض الأحزاب (لم يحددها) بما فيها حزب الرئيس العراقي السابق جلال طالباني".

قرارات لمجلس الوزراء العراقي

وعقد مجلس الوزراء العراقي جلسته الاعتيادية يوم الثلاثاء ٢٦ أيلول ٢٠١٧ برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي.

وجرى خلال الجلسة التصويت على إخضاع المنافذ الحدودية البرية والجوية في الاقليم للسلطة الاتحادية.

وتنفيذاً لأحكام الفقرات (اولا - ثانيا - ثالثا) من المادة ١١٠ من الدستور وعملاً بأحكام المادة ٣/ اولاً من قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ والمواد (٤-٥-٩-٢١) من قانون سلطة الطيران المدني رقم ١٤٨ المعدل واستناداً للصلاحيات المخولة لمجلس الوزراء بموجب المادة (٨٠) من الدستور قرر مجلس الوزراء ما يأتي:

١- إيقاف الرحلات الجوية القادمة من الدول الاخرى الى مطاري اربيل والسليمانية او المغادرة منهما الى الدول الاخرى، ويبقى هذا الايقاف ساري المفعول لحين خضوع عمل مطاري اربيل والسليمانية لرقابة واشراف هيئة المنافذ الحدودية وسلطة الطيران المدني الاتحادية، وبما يضمن تواجد ممثلي السلطات الاتحادية في المطارين المذكورين للقيام بالمهام المحددة قانوناً، ويستثنى من القرار اعلاه الرحلات ذات الطابع الانساني والتي يجب ان تحصل على موافقات خاصة من السلطات الاتحادية، وكذلك الرحلات الطارئة التي يوافق على استثنائها رئيس مجلس الوزراء.

٢- تخضع المنافذ الحدودية البرية كافة التي تربط جمهورية العراق بدول الجوار عن طريق اقليم كردستان لاشراف ورقابة هيئة المنافذ الحدودية الاتحادية.

٣- غلق المنافذ الحدودية البرية غير الرسمية كافة التي تستخدم للعبور بين اقليم كردستان ودول الجوار.

٤- ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره عدا الفقرة اولاً في الساعة ١٨:٠٠ من يوم الجمعة الموافق ٢٩ ايلول ٢٠١٧.

٥- على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

قرارات المجلس الوزاري للأمن الوطني

موعد الاجتماع: الساعة ٨ مساء يوم الاحد الموافق ٢٤ ايلول العام ٢٠١٧، اي عشية اجراء الاستفتاء غير الدستوري في اقليم كردستان.

رئاسة الاجتماع: ترأس الاجتماع رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة الدكتور حيدر العبادي.

ملفات الاجتماع: ناقش الاجتماع الاستفتاء في اقليم كردستان، اذ اكد المجلس ان الاستفتاء ممارسة غير دستورية تعرض امن واستقرار البلد الى الخطر وهو اجراء احادي لا يعبر عن اي شعور بالمسؤولية تجاه الشركاء. مخاطر الاستفتاء: وجد المجلس الوزاري ان الاستفتاء:

١ - ينقل الاوضاع نحو التأزم ويقطع الطريق على كل محاولات البناء الوطني الايجابي الذي تسعى اليه الحكومة لمرحلة ما بعد داعش.

٢ - الاستفتاء اجراء غير دستوري وبالتالي لا يترتب على نتائجه اي أثر واقعي بل يؤدي الى انعكاسات سلبية كبيرة على الاقليم بالذات.

٣ - حل النزاعات لا يمكن ان يتم بفرض سياسة الامر الواقع بالقوة، واهمية عدم القفز على الدستور وتجاوز مصالح وحقوق باقي الشركاء في الوطن. توضيحات المجلس:

* المشكلة الاقتصادية وموضوع الرواتب وتعطيل البرلمان وطرد الوزراء والاحتكار السياسي والامني لجهات معينة هي مشاكل داخلية في اقليم كردستان ولا يتحمل الاخرون المسؤولية عنها بما في ذلك السياسة غير الشفافة واللاستورية في التعامل مع الثروة الوطنية وهي ثروة كل الشعب العراقي.

* الحكومة تعتبر نفسها مسؤولة عن كل ما يتعلق بمصالح المواطنين وامنهم ورفاهيتهم وتحسين اوضاعهم في كل شبر في ارض العراق بما في ذلك مصالح وطموحات المواطنين الكرد في العراق.

* الحكومة ملتزمة بأداء كل الواجبات الدستورية المناطة بها وخصوصا الدفاع عن وحدة وسيادة العراق وامن واستقرار شعبه بكل الوسائل والاليات التي ضمنها الدستور.

* الحكومة العراقية تؤكد انها لن تتحاور او تتباحث حول موضوع الاستفتاء ونتائجه غير الدستورية وندعو الجميع الى العودة الى جادة الصواب والتصرف بمسؤولية تجاه العراق.

* الفساد هو الافة الخطيرة التي اضررت بمصالح الشعب العراقي بما في ذلك مصالح شعبنا في كردستان، لذا فان محاربة الفساد من قبل الجميع وخصوصا الحكومة الاتحادية.

قرارات المجلس:

١ - الحكومة العراقية توجه اقليم كردستان بتسليم جميع المنافذ الحدودية بضمنها المطارات الى سلطة الحكومة الاتحادية وتطلب من دول الجوار ومن دول العالم التعامل مع الحكومة العراقية الاتحادية حصرا في ملف المنافذ والنفط وذلك كي تتولى السلطات العراقية الاتحادية في المنافذ تنظيم وتسهيل انسيابية حركة البضائع والاشخاص من والى الاقليم.

٢ - تدارس المجلس الاجراءات التي ستتخذها الجهات المعنية بضمنها فريق استرداد الاموال العراقية بمتابعة حسابات اقليم كردستان وحسابات المسؤولين في الاقليم ممن تودع اموال تصدير النفط في حساباتهم.

٣ - دعوة الادعاء العام لملاحقة كافة موظفي الدولة ضمن الاقليم من الذين ينفذون اجراءات الاستفتاء المخالفة لقرارات المحكمة الاتحادية.

بارزاني خسر رهانه واختفى عن شاشات التلفزيون.. فأتته العزلة

محلل سياسي؛ محاط بأشخاص يقولون له ما يريد سماعه"

وكالة فرانس برس ٢٣/١٠/٢٠١٧ :

اختفى مسعود بارزاني عن شاشات التلفزيون بعيد إجراء الاستفتاء على استقلال إقليم، بعدما خسر رهانه على دعم دولي لم يحصل عليه، ما جعله وحزبه معزولين داخل العراق وخارجه، بحسب محللين. واستعادت السلطات الاتحادية العراقية الأسبوع الماضي السيطرة على معظم المناطق والمواقع النفطية المتنازع عليها مع بغداد بعد انسحاب قوات البشمركة منها. وتعتبر خسارة إيرادات الحقول النفطية في محافظة كركوك بمثابة القضاء على حد كبير على أحلام إقليم كردستان العراق بالاستقلال.

وكان بارزاني الذي بادر الى تنظيم الاستفتاء، ذهب بعيداً في مشروعه الطموح لإعلان دولة كردستانية مستقلة عن بغداد التي أكد مرارا "فشل الشراكة" معها.

وحيث عقد مؤتمرا صحافيا قبل يوم من الاستفتاء للتأكيد على المضي فيه رغم المساعي الدولية لإيجاد صفقة تحول دون إجرائه، بدأ المقاتل الكردي السابق بيزته الكردية التقليدية وكوفيته مرتاحا، الى أن ظهر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في كلمة تلفزيونية بثت بالتزامن.

تغيرت ملامح الرئيس الكردستاني وقتها، وبدا متوترا بعدما لوح العبادي بعدم السماح بالانفصال. لكنه مع ذلك، واصل مشروعه الانفصالي، إلى حد بدأ الشارع الكردي يعلق آماله على "تغريدة داعمة من الرئيس الأمريكي دونالد ترمب".

ويقول المحلل السياسي كيرك سويل، ناشر مجلة "إنسايد إيراكي بوليتيكس"، إن رهان بارزاني لم يكن إلا "استنادا إلى دائرة ضيقة من المستشارين وليس من خلال عملية ديموقراطية".

ويوضح سويل أن القرارات الاستراتيجية لبارزاني على مدى سنوات كانت تتم بالطريقة نفسها، "وعلى هذا المقياس كانت اتفاقيات النفط مع تركيا قرارا من الحزب الديموقراطي الكردستاني، وليس قراراً صادقاً أو اطلع عليه برلمان الإقليم".

ويضيف المحلل السياسي لوكالة فرانس برس "يبدو لي أن بارزاني محاط بأشخاص يقولون له ما يريد سماعه".

ويتحدث العديد من الكرد حالياً عن وقوع بارزاني في فخ حول دعم موهوم أقنعه به مقربون، أبرزهم وزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري ومحافظ كركوك المقال نجم الدين كريم.

سعي مزمن

وتسعى عائلة بارزاني منذ عقود للانفصال عن العراق. ويسعى بارزاني الى تجسيد طموحات الشعب الكردي ويقدم نفسه على أنه الشخصية القادرة حالياً على تحقيق هذا الهدف.

لكن لا يمكن لهذا الامر في ظل التركيبة الحالية للعراق، ان يحصل من دون موافقة بغداد، ما دفع بالحكومة العراقية إلى قطع الأوصال الاقتصادية المهمة عن إقليم كردستان عقب الاستفتاء، وصولاً إلى التقدم عسكرياً والسيطرة على جميع المناطق المتنازع عليها.

ويقول سويل "في ظل عمل حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني وغوران (التغيير) مع بغداد، فإن الأمل الوحيد للحزب الديموقراطي الكردستاني حالياً هو أن تفقد بغداد الدعم الدولي". لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن ذلك لا يعني أن "في الامكان القول إن بارزاني فقد كل شيء سياسياً، لأن إقليم كردستان ليس نظاماً ديموقراطياً، ولا وسيلة لضمان أن الانتخابات المقبلة ستكون نزيهة".

في هذا السياق، يوضح المحلل السياسي في معهد الشؤون الدولية والاستراتيجية في فرنسا كريم بيطار أن "الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، باستثناء إسرائيل، ملتزمون بوحدة العراق". ويضيف لفرانس برس "سيتمتع على بارزاني الآن أن يعيد النظر في موقفه المتشدد وأن يعيد فتح قنوات التفاوض".

التقليل من القومية

ووفق المحلل المختص بالشؤون الكردية موتلو سيفير أوغلو، وضع بارزاني الكرد في موقف صعب: أولاً من خلال جمع دول متخاصمة أصلاً ضدهم، وصولاً إلى خلافات داخل البيت الكردي، معتبراً أنه "أخطأ في قراءة الموقف وتفسير الرسائل".

ودعت حركة "كوران" (التغيير) الاحد بارزاني الى الاستقالة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تتولى الحوار مع بغداد وتنظيم انتخابات.

ويقول سيفير أوغلو لفرانس برس، إن "الولايات المتحدة واضحة جداً في دعم عراق موحد يلعب فيه الكرد دوراً موازناً (...). ربما كان (بارزاني) يعتقد أن (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان لن يعارض استقلال الكرد لأنه فضل أربيل على بغداد في السنوات الأخيرة، لكنه لم يتنبأ برده القوي على الاستفتاء والاستقلال".

وتبدي الحكومة الكردستانية حالياً استعداداً للتفاوض مع بغداد من دون شروط، لكن العبادي يضع إلغاء نتائج الاستفتاء شرطاً لبدء الحوار.

ولهذا، قد يضطر بارزاني إلى تجميد أو إلغاء نتائج الاستفتاء، في حال فشل سعيه لتأمين دعم غربي من خلال دعواته إلى كرد الشتات بالتظاهر في دول أوروبا.

وعزز الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ "الرؤية الكاذبة" بأن البلاد ليست إلا فسيفساء من هويات عرقية وطائفية، بحسب بيطار الذي يضيف أن "هناك اتجاه مشتركاً مؤسفاً بين العديد من المحللين وصانعي السياسات للتقليل من القومية العراقية".

ويؤكد، مستشهداً بالكاتب الأمريكي الساخر مارك توين، "يمكننا القول إن أحداث الأيام القليلة الماضية تشير إلى أن +تقارير وفاة العراق+ مبالغ فيها إلى حد كبير".

تجاهل بارزاني للمبادرات والتحذيرات أدى إلى انتكاس طموحات الكرد

مركز (الشرق) للدراسات ٢٠١٨/٨/١:

في أحدث تحليل له تحت عنوان (الشرق الأوسط في فوضى: عن الأنظمة والحدود) كتب الباحث يوست هلتزمان عن تعند البرزاني في إجراء الاستفتاء ورفض المبادرات الدولية قائلا:

إن الكرد تلاميذ منكبون على دراسة التاريخ والجغرافيا، وهدفهم الرئيس هو فهم تركيبة العوامل التي ستساعدهم في إنشاء دولة خاصة بهم، ومتى يمكنهم ذلك. وقد دخل الكرد مراراً في تحالفات مع القوى العظمى على أمل أنها ستدعم السعي الكردي إلى الاستقلال في مقابل المنافع التي سيقدمها الكرد بموجب هذه التحالفات (١١). وحين رأى قادة كرد العراق الضعف الذي حلّ بدولة العراق بعد ٢٠٠٣، وسقوط سوريا في الحرب الأهلية بعد ٢٠١١، ومنعطف التدمير الذاتي الذي اتخذته تركيا بعد ٢٠١٥، وحين استغلوا بنجاح حاجة القوى الغربية إلى قوات برية محلية في قتال الدولة الإسلامية (داعش) بعد ٢٠١٤ عن طريق توفير القوة البشرية وجهود الحشد، وحين منحتهم القوى العظمى في المقابل المعدات العسكرية والتدريب إضافة إلى الدعم والتعاطف السياسي - ظنّ الكرد أنّ اللحظة قد حانت.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، تجاهل مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان في العراق، كل الاحتجاجات من هؤلاء الحلفاء أنفسهم - الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية وتركيا - ومن خصومه - الحكومة الفيدرالية في العراق وإيران. لكنّه في حميته أساء تقدير القوة الباقية للتيارات القومية في العراق وسوريا، وتحكّم تركيا في دُخُل الكرد من صادرات النفط، والعزم الإيراني على نشر قوات وكيلة لمنع انفصال الكرد عن العراق، واستعداد واشنطن للتفاوضي عن الإجراءات المضادة المشتركة من الجهات المذكورة حفاظاً على مصلحتها الأطقى، وهي الحفاظ على التماسك الإقليمي للعراق. وبدلاً من تحقيق استقلال كردستان العراقية، أُجبر قادة الكرد على سحب قواتهم الأمنية من الأراضي العراقية، ومن ضمنها كركوك التي تحتوي ثورةً نفطية كان من الممكن أن تصبح محركاً لاعتماد الكرد على أنفسهم اقتصادياً، وهو انسحابٌ أدى إلى انتكاس طموحات الكرد السياسية بما يقدر بعقود (١٢).

حلم قيام دولة كردية تهشم بمقاومة بارزاني

BBC ٢٠١٧/١٠/٢٣:

نشرت صحيفة الفاييننشال تايمز تقريراً لمراسلها من أربيل يتحدث فيه عن التداعيات الجارية في إقليم كردستان العراق بعد سيطرة القوات الحكومية العراقية على محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها التي كانت تحت سيطرة قوات البيشمركة الكردية.

ويرى المراسل حلم قيام دولة كردية "قد تهشم بعد أن ارتدت مقاومة" الزعيم الكردي، مسعود بارزاني، في إجراء استفتاء على الانفصال عن العراق عليه.

وينقل التقرير عن برهم صالح، رئيس الوزراء السابق في حكومة إقليم كردستان، قوله إن مسؤولين فاسدين شجعوا بارزاني على قرع طبول القومية ليحول الانتباه بعيداً عن الاستياء الشعبي بشأن التفاوت في توزيع الثروة في الإقليم منذ انخفاض أسعار النفط.

ويضيف صالح "هذا الاستفتاء يتطابق بالتأكيد مع إرادة رجل واحد - لكن في الوقت نفسه مع شبكة فساد وأناس صغار سرقوا الكثير من الأموال وأسأوا استخدام السلطة ويحاولون التغطية على آثارهم".

ويقول التقرير إن بارزاني قد اختفى من المشهد العام مع تكشف الأزمة ولم يصدر سوى بيان مكتوب دعا فيه إلى الوحدة الوطنية، لكن مسؤول في حكومة الإقليم يقول إنه مازال يذهب إلى مكتبه يوميا.

وينقل التقرير عن محمود الحافظ، الذي يصفه بأنه حفيد بطل قومي كردي هو محمود البرزنجي، قوله إن الجزء المقبل من القصة واضح، فهو يرى صورة جده في محطة قطار كركوك قبل ٩٥ عاماً متوجهاً إلى بغداد للتفاوض مع الملك فيصل بشأن حقوق الكرد. ويضيف "منذ ٩٥ عاماً حتى الآن، ونحن نمر بالمشكلات نفسها. ويبدو أننا سنصعد القطار ذاته".

من "باي باي عراق" الى الصراع على رئاسة جمهورية العراق

* شيرزاد اليزيدي

في مثل هذه الأيام قبل عام كان الاستفتاء على استقلال كردستان عن العراق والمفارقة أن الحزب الذي كان يتاجر بشعارات الاستقلال والدولة ويتلاعب بعواطف الناس وفقها ويطلق شعارات من قبيل "باي باي عراق" ها هو الآن بدلا من تأسيس الدولة يحاول الاستحواذ دون وجه حق على منصب رئاسة الجمهورية الذي هو من استحقاق الاتحاد الوطني الكردستاني الذي طبع أمينه العام الرئيس الراحل مام جلال طالباني المنصب بطابعه كأول رئيس منتخب وكرد في تاريخ العراق .

والحال أن محاولة الحزب الديمقراطي الكردستاني هذه تندرج في إطار محاولة بسط هيمنته الحزبية شبه المطلقة وتكريس نظام الحزب الواحد والقائد والانقلاب حتى على الاتفاق الاستراتيجي مع الاتحاد الوطني والذي بموجبه يكون منصب رئاسة الجمهورية للاتحاد مقابل رئاسة الإقليم للديمقراطي والآن حيث رئاسة الإقليم مجمدة لكن تم نقل صلاحياتها بشكل شبه كامل الى رئيس مجلس الوزراء والذي هو نائب رئيس الحزب الديمقراطي وممثله في الحكومة فان التوازن يقتضي ابقاء الأمور على حالها فالعبرة في الصلاحيات وليست في الأسماء ولا الأشخاص ما يدحض تحجج الديمقراطي بعدم بقاء رئاسة الإقليم مبررا للمطالبة برئاسة الجمهورية فرئاسة الإقليم كمؤسسة جمدت ولم يتم الغائها .

واللافت أن الديمقراطي فجأة بدأ يطالب صراحة برئاسة الجمهورية رغم أن تسلسل الأحداث كان يشير الى العكس خاصة وأن الحزب حصل على أحد المنصبين السياديين الأساسيين الخاصين بالکرد في بغداد وهو منصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي ما يعني أوتوماتيكيا أن المنصب السيادي الآخر هو من نصيب الاتحاد وكما هو جاري العادة طيلة الدورات الانتخابية السابقة فهذا التقاسم للمنصبين الرئيسيين في كردستان والعراق هو في صلب نص وروح الاتفاق الناظم لوحدة اقليم كردستان وانهاء الحرب الداخلية وواقع الإدارتين .

وموقف الديمقراطي هذا يتعدى بطبيعة الحال مسألة الطمع في منصب رئاسة دولة كان يصفها بالمحتلة والمستعمرة الى محاولة زعزعة الاستقرار في اقليم كردستان وتعريض سلمه الأهلي وتوافقه الوطني الى خضّة كبرى قد تقود الى انهيار التوافقات الاستراتيجية وبما ينذر حتى بعودة شبح الانقسام والإدارتين وهنا الخطورة الوجودية على عموم التجربة الديمقراطية الفيدرالية الكردية في العراق .

فالحزب يدرك تماما استحالة قبول الاتحاد التنازل عن استحقاقه هذا وما اصراره على طرح مرشح الى جانب مرشح الاتحاد لرئاسة جمهورية العراق الاتحادية الا إسهام مكشوف في اضعاف الموقف الكردي ان داخليا على صعيد الإقليم أو على الصعيد العراقي العام وتاليا الصعيدين الإقليمي والدولي .

*موسوعة ايلاف التحليلية

الانتخابات في كردستان.. تنافس محتدم من جديد

المركز الديمقراطي العربي : ٢٠١٨/٩/٢٩

* محمد كريم جبار الخاقاني*: في ٢٠١٨/٩/٣٠ ستجري انتخابات لإختيار حكومة جديدة في كردستان العراق بعد مرور سنة من الإستفتاء على تقرير مصير كردستان واعلان الإستقلال عن العراق بعد نتائج قاربت اكثر من ٩٠٪ من المصوتين فيه، هذا الإستفتاء اتى بنتائج غير متوقعة بالنسبة للسياسة الكرد والشعب الكردي الذي صُدم بما الت اليه الاوضاع في المنطقة ومحاولات زعمائهم بتحقيق الحلم الكردي المتمثل بإقامة الدولة الكردية.

كل تلك الامور القت بظلالها على المشهد السياسي داخل كردستان ولاسيما بعد تنحي الرئيس مسعود بارزاني عن رئاسة الإقليم على اثر ذلك، وبالتالي الانزواء قليلاً عن ميادين السياسة وادارة شؤون الاقليم. وعلى الرغم من الحديث عن ما اسفرت عنه نتائج الإستفتاء الكردي قد يطول للبحث في اسبابه والنتائج التي تمخضت عنه سواء كانت بالصدمة داخل الشعب الكردي حيال موقف القوى الكبرى التي تخلت من وجهة نظره عن قضيتهم القومية وابداء المساعدة لتحقيق الدولة الكردية، وكذا الحال مع القادة الكرد والاحزاب السياسية التي تقود شؤونه والاختلاف الحاصل بينهم من حيث التوقيت والاهداف وغير ذلك، فإن ذلك اسهم في تنامي النزعة للتغيير في الداخل الكردستاني ومحاولة التعبير عن هموم الشعب، فنشأت احزاب وتيارات سياسية جديدة بعيدة عن توجهات ورؤى الحزبين الرئيسيين في كردستان واللذان يسيطران على الحياة السياسية منذ اعام ١٩٩١، فالحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة السيد مسعود بارزاني يريد اعادة الهيبة له عبر اكتساح الساحة السياسية من جديد في كردستان، وهذا الامر ينطبق على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي فقد بريقه نوعاً ما مع موت زعيمه التأريخ يمام جلال طالباني وبالتالي انقسام قيادته وخروج البعض منهم ليكونوا احزاباً جديدة ركبت موجة التغيير المنشود في داخل كردستان، فضلاً عن تلك الاحزاب الرئيسية، فقد طال التغيير الاحزاب ذات التوجهات الاسلامية وكذلك الحال بالنسبة للشباب الكردي الذي عانى من الاوضاع الحياتية القاسية وبانتشار معدلات البطالة بين صفوف الشعب الكردي مع انعدام فرص الوظائف وفرص العمل داخل كردستان، فنشأت ابرز الاحزاب الشبابية بتوجهاتها وهي حركة الجيل الجديد كمنافس لسيطرة الاحزاب الاخرى.

كل تلك الاوضاع في كردستان وما احاط بعملية اجراء الإستفتاء في العام الماضي وما تبعه من نتائج عكسية، كانت له نتائج عكسية في الداخل سواء من الحكومة الاتحادية التي اعادت فرض السيطرة على المنافذ الحكومية والمطارات في اربيل والسيلمانية او عبر استعادة كركوك من سيطرة الكرد من جديد وكذلك الحال بالنسبة لتخفيض الدعم الحكومي المقدم لمحافظة كردستان من خلال انقاص النسب المئوية

المخصصة للمحافظات الكردية من ١٧٪ الى ١٢٪ وبالتالي زيادة انتكاس الاوضاع داخل تلك المحافظات وبما اثر على الحياة داخلها.

ويرافق ذلك السباق المحموم بين الاحزاب الكردستانية ومحاولة رسم خارطة طريق جديدة لقيادة المشهد السياسي داخل محافظات اقليم كردستان بعد تلك الاوضاع التي شهدتها الإقليم، التنافس من نوع اخر بين الحزبين الكبيرين وهما الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وهذه المرة عبر الظفر بمنصب رئاسة الجمهورية.

هذا المنصب عرفاً كان من نصيب الاتحاد الوطني الكردستاني وتقديم مرشحه مام جلال في وقتها لفترتين رئاسيتين وتلاها فؤاد معصوم لفترة واحدة، والان تم ترشيح الدكتور برهم صالح وزير التخطيط في حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري ونائب رئيس الوزراء الاسبق والقيادي في الحزب، اما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد قدم مرشحه فؤاد حسين لتولي المنصب وهو قبادي في الحزب ورئيس ديوان رئاسة الاقليم وبالتالي ينقسم الكرد لأول مرة في تأريخهم بشأن احقية من يتولى المنصب.

وبدأت اليوم ٢٨-٩ عملية الإقتراع الخاص بالانتخابات الكردستانية عبر تصويت قوات البيشمركة الكردية وبعدها يبدأ الاقتراع العام في ٣٠-٩ الحالي، وتكمن اهمية تلك الإنتخابات في كونها تأتي بعد طرد تنظيم داعش من العراق نهائياً وخوض قوات البيشمركة حرباً شرسة مع التنظيم للدفاع عن الأقليم، وكذلك اضطرار الإقليم الى استقبال موجات نزوح غير مسبوقه من العوائل العراقية التي نزحت عن مناطقها بفعل الحرب مع داعش واحتلال مناطقها.

وبعد انتهاء الحرب مع داعش، اصرت السلطات في كردستان على اجراء الإستفتاء لتقرير المصير واعلان الاستقلال عن العراق وتشكيل الدولة الكردية، ولكن بسبب مواقف بعض القوى الكبرى ودول الجوار، اجهضت الاحلام الكردية وتم فرض الحصار على الإقليم من قبل تلك الدول وبالتالي ادى الى تغيير في موازين القوة لصالح الحكومة الاتحادية التي استعادت كما اشرنا الى استعادة السيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها، هذه الاوضاع اسفرت عن دخول الإقليم في ازمة اقتصادية خانقة لم تستطع معها حكومة الإقليم من دفع مرتبات موظفيها مما اثر في القدرة الشرائية لهم وكذلك الحال مع فرض الحصار على واردات الاقليم التي تعتمد اساساً على التجارة مع ايران وتركيا بشكل خاص.

ويمكن ان تكون لتلك الإنتخابات الكردية التي من المؤمل ان تجري بكثافة من قبل الشعب الكردستاني، وهذا له انعكاس مباشر على طبيعة العلاقة مع الحكومة الاتحادية ومحاولات تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات العامة التي جرت في مايس ٢٠١٨ والتي نجح فيها الكرد من الحصول على عدد لا بأس به من

المقاعد النيابية التي ستشكل ورقة ضغط على من يريد تشكيل الحكومة وبالتالي يمكن استعادة المطالب الكردية من جديد على اساس ذلك الثقل الإنتخابي للأحزاب الكردية.

وربما ستكون المشاهد المتوقعة لإنتخابات كردستان وفق التصورات التالية:

١- بقاء سيطرة الحزبين الكبيرين على المشهد السياسي داخل كردستان، إذ تذهب التوقعات الى احتمالية حصولهما على أكثر من نصف المقاعد النيابية والمقدرة ١١١ مقعد وهذا بالاستناد الى ما حصل عليه الحزبين في انتخابات مايس ٢٠١٨، وبالتالي نكون هنا امام مشهد بقاء الهيمنة للحزبين على المشهد السياسي داخل كردستان، وإذا ما اضيفت المقاعد المخصصة للأقليات في كردستان والتي تبلغ ١١ مقعد سيكون الحزبين حاصلين على ثلثي المقاعد البرلمانية وبالتالي التحكم بتشكيل الحكومة، مع النظر بعين الاعتبار بالجهة الأخرى وهو جبهة المعارضة التي ستضم حركة كوران والأحزاب الإسلامية وحركة الجيل الجديد، هذا المشهد ما نؤيده في ظل الوضع الحالي داخل كردستان.

٢- مشهد فوز كبير للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني وبالتالي استعادة الهيبة له عبر تلك الانتخابات وبقاؤه رمزاً للطموحات الكردية في قيادة الاقليم لفترة أخرى، في ظل توافر ظروف مناسبة والحصول على دعم دولي للفكرة الرئيسية للحزب ولذلك سيكون المشهد هذا نوعاً ما غير قابل للترجيح في الوقت الحالي بسبب اتساع دائرة الرفض الشعبي للطروحات التي يؤمن بها الحزب الديمقراطي داخل محافظتي السليمانية وحبلة، إذ لا تعد من مناطق التحشيد لهو فضلاً عن رفض الفكرة في الوقت الحالي من قبل بعض الأحزاب والتيارات الكردية وخصوصاً الإسلامية والشبابية التي تعارض اي انفصال لكردستان مع ما الت اليه النتائج الكارثية على حقوق الشعب الكردي.

٣- مشهد فوز الأحزاب الإسلامية وبعض الحركات الجديدة، ربما يكون هذا الخيار غير قابل للتحقيق حالياً في ظل استعادة التفاهات بين الحزبين الكبيرين في كردستان، مع عدم اغفال امكانية تعزيز تلك التفاهات بينهما وكما حدث في الانتخابات العامة والدخول في قائمة موحدة من اجل اقتسام المناصب بينهما، وهذا المشهد ربما سيكون من الصعب تصوره في الوقت الحالي لصعوبة تغيير قناعات المؤمنين بفكرة اقامة دولة كردية بين اوساط الحزبين الكبيرين ولكن ربما مع مرور الوقت ستكون لتلك الأحزاب المعارضة القدرة والتاثير المطلوب للفوز.

* ماجستير دراسات دولية- جامعة بغداد موقع الويب

انتخابات كردستان العراق.. سيناريوهات محتملة وشعبوية صاعدة

مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة : ٢٠١٨/٩/٢٩

رستم محمود: تصاعدت حدة التنافس السياسي بين الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان العراق قبيل إجراء الانتخابات المرتقبة لبرلمان الإقليم، إذ يأتي الاقتراع في هذه الانتخابات في خضم سياقات سياسية معقدة يتصدرها الصراعات بين الكتل السياسية العراقية حول تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة، واستمرار حالة الاحتقان بين الكرد والحكومة العراقية بعد إخفاق الاتجاه الانفصالي، بالإضافة للتنافس الحاد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، وصعود حركة "الجيل الجديد" الشعبوية التي تهاجم الحزبين الرئيسيين بقوة، وتحاول المنافسة لتصبح القوة الثالثة في البرلمان الكردي.

سياقات سياسية معقدة:

تنطلق في ٢٨ سبتمبر الجاري عمليات الاقتراع الخاص لانتخابات برلمان كردستان العراق، على أن تبدأ عمليات الاقتراع العام في ٣٠ سبتمبر الجاري، وتأتي هذه الانتخابات بعد انتهاء حرب الإقليم مع تنظيم "داعش"، وقد استمرت هذه الحرب ما يقرب من ٣ سنوات، كما أن الإقليم اضطر لاستقبال عدد كبير من اللاجئين من مختلف المناطق العراقية.

يُضاف إلى هذا احتدام الصدام بين الإقليم والسلطة المركزية بسبب استفتاء الاستقلال، وهو ما أدى لقيام السلطة المركزية بفرض حصار على الإقليم، وحدثت مواجهات عسكرية مع قوات البيشمركة في إطار محاولة الجيش العراقي السيطرة على المناطق المتنازع عليها لا سيما محافظة كركوك.

كما دخل الإقليم في أزمة اقتصادية حادة، لم تستطع معها مؤسساته المالية توفير رواتب الموظفين وتقديم الخدمات العامة بشكل فعال، وسوف يكون لنتيجة هذه الانتخابات تأثير كبير على شكل العلاقات بين القوى السياسية في الإقليم، وعلاقة الإقليم مع الحكومة والمؤسسات المركزية، بالإضافة إلى علاقاته مع القوى الدولية.

سيناريوهات نتائج الانتخابات:

من المتوقع أن تؤدي هذه الانتخابات إلى إحداث نوع من التوازن بين القوى الكردية الرئيسية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية المركزية الأخيرة والتي شاركت فيها الأحزاب الكردية بكثافة، ولأن أوضاع القوى السياسية في كردستان لم تتغير بشكل واضح خلال الفترة التي تلت انتخابات العراق، وهناك ثلاثة سيناريوهات لهذه الانتخابات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١- هيمنة الحزبين الكبيرين: يبلغ عدد مقاعد برلمان الإقليم ما يقدر بحوالي ١١١ مقعداً، منها ١١ مقعداً مُخصصاً للأقليات الآشورية والتركمانية والأرمنية واليزيدية. وتذهب المؤشرات إلى أن حزبي السلطة الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة رئيس الإقليم الأسبق "مسعود البرزاني"، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني" سوف يحصلان على أكثر من نصف مقاعد البرلمان، حوالي ٦٠٪ من المقاعد، حسبما أظهرت أرقام الانتخابات البرلمانية العراقية المركزية الأخيرة، وسيُضاف إليها مقاعد الكوطة التي تُعتبر أحزابها الرئيسية حلفاء تقليديين للحزب الديمقراطي الكردستاني، مما سوف يؤمن للحزبين الرئيسيين قرابة ثلثي مقاعد البرلمان.

وفي هذه الحالة ستشكل أحزاب المعارضة الرئيسية جبهة رفض موحدة لهيمنة الحزبين الرئيسيين، وتتمثل أهم أحزاب المعارضة في حركة التغيير الكردية "كوران" التي خسرت الكثير من وزنها الانتخابي خلال السنوات الماضية، خصوصاً بعد رحيل زعيمها الكاريزمي "نيسروان مصطفى" إذ انخفض عدد نوابها في البرلمان المركزي العراقي من ١٢ عضواً إلى ٥ أعضاء فحسب.

فيما ستعاني بعض الأحزاب الإسلامية من توتر علاقتهم مع الحزبين الرئيسيين، مثل الاتحاد الإسلامي الذي يُعتبر امتداداً كردستانياً لتيار الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية الكردستانية، التي تُعتبر الوجه الكردي للتيار السلفي، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الانتخابات إلى تحديد مسار بعض التيارات السياسية الأخرى مثل تيار "الجيل الجديد" الشعبوي الذي يقوده رجل الأعمال "شاسوار عبدالواحد".

وفي حالة لم تتمكن هذه الأحزاب المعارضة المذكورة سابقاً من الحصول على ما يزيد عن ثلث مقاعد برلمان الإقليم، فإنها ستحاول التشاور لتقريب برامجها السياسية لتشكيل ما يشبه جبهة موحدة ضد الحزبين الرئيسيين، إذ لا يوجد أي قاسم مشترك بين حركة التغيير الكردية "كوران"، ذات الخلفية الأيديولوجية القومية اليسارية والأحزاب الإسلامية التقليدية وحركة "الجيل الجديد" الشعبوية، فيما سيحاول الحزبان الرئيسيان استرضاء حركة التغيير الكردية التي تمتلك عدداً كبيراً من المؤيدين في مدينة السليمانية التي تُعتبر العاصمة الثقافية والسياسية للإقليم.

٢- هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني: فيما يتمثل السيناريو الثاني في حفاظ الحزب الديمقراطي الكردستاني على موقعه كحزب موحد واستقطابي ضمن الحياة السياسية في الإقليم، بينما سيحصل باقي الفرقاء على مقاعد برلمانية شبه متساوية، حيث قد يحصل في هذه الحالة على ما يتراوح بين ٤٥ إلى ٥٠ مقعداً برلمانياً. بينما تتوزع باقي مقاعد البرلمان بين الأحزاب الخمسة الباقية، بنسب متفاوتة من ٥ إلى ١٥ مقعداً لكل قائمة انتخابية.

وسيعني ذلك استبعاد الحزب الرئيسي لأحزاب المعارضة من حكومة الإقليم وتشكيله للحكومة بشكل منفرد، وستحاول أحزاب المعارضة المتواجدة في البرلمان إعاقة برنامج الحكومة المؤلفة من حزب واحد، وسيعيد ذلك الاستقطاب التقليدي بين محافظة السليمانية ومحافظة أربيل. فالسليمانية سترى نفسها مشاركة في السلطة بأقل من نصف برلمانيتها المنتخبين. كما ستجتمع باقي القوى السياسية، خاصة حركة التغيير "كوران" وتيار الجيل الجديد والجماعة الإسلامية لتشكل معارضة راديكالية للتحالف الحكومي، وستسعى لأن تقود تحركات شعبية مناهضة له.

٣- فوز تيار الجيل الجديد وحركة "كوران": يمكن أن تشهد الحياة السياسية في الإقليم استقطاباً حاداً إذا حصل تيار الجيل الجديد وحركة التغيير الكردية "كوران" على أكثر من نصف مقاعد البرلمان. إذ ستكون ثمة كتلة برلمانية كبرى ليست لها أية قوة عسكرية أو اقتصادية، وكتلة أخرى أصغر مكونة من الأحزاب الرئيسية، لكنها مستحوذة على أغلب المؤسسات الحيوية التي تؤثر على مسار الحياة العامة في الإقليم.

ختاماً، أيّاً كانت النتيجة التي ستؤدي إليها انتخابات برلمان إقليم كردستان العراق، فإن هناك عدداً من القضايا العالقة التي ستواجهها القوى السياسية الكردية خلال الشهور الثلاثة القادمة، ومن أبرزها: تقاسم المناصب بين الحزبين الرئيسيين، وتحديد منصب رئيس الوزراء، وهل سيظل في يد الحزب الديمقراطي الكردستاني؟، يضاف إلى هذا ضرورة تحديد موقع حركة التغيير الكردية في المناصب البرلمانية والوزارات السيادية، وهل ستتمايز عن حركة "الجيل الجديد" الشعبوية التي تخوض حرباً سياسية ممتدة مع الحزبين الرئيسيين؟.

القوة في الحوار: هذه هي حال برلمان إقليم كردستان

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٩/٩/٢٠١٨

سردار عزيز*: من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية الكردية في ٣٠ أيلول/سبتمبر، إلا أن حكومة إقليم كردستان تواجه عدداً من الأزمات - السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة. وتتراوح تلك الأزمات ما بين عدم كفاية الخدمات، والبيروقراطية المختلة، والتفتت السياسي، وانعدام الثقة بين النخب السياسية على نطاق واسع، والتدخل الإقليمي القوي، وأكثر من ذلك. ويظهر تأثير هذه الأزمات بشكل واضح على شعب كردستان، وقد يؤثر على إقبال الناخبين ومشاركتهم، وكذلك على الثقة العامة في المؤسسات السياسية. وإن لم يسلط السياسيون الضوء على هذه القضايا ويضمنوا قدرًا أكبر من الشفافية بين العملية السياسية والشعب الكردي، فإن الثغرة بين المواطنين والنخبة ستستمر في الاتساع. كما أن التأكيد على دور البرلمان وضمان قوته - بدلاً من التحول إلى شكل من أشكال الحكومة يوفر صلاحيات متزايدة للرئيس - يشكل أحد السبل الرئيسية لضمان عكس مسار الاتجاهات السلبية في السياسة الكردية. وتشكل المؤسسة البرلمانية قلب الأزمات الحالية في الحياة السياسية الكردية. وفي حين تتوقع فيه أصوات عامة الشعب في غالب الأحيان أنه سيتم منح البرلمان المزيد من السلطة، تحاول النخب السياسية الآن "ترشيد" المؤسسة على النمط الفرنسي، ما يُضعف قدرة الهيئة التشريعية على الحكم. وتمثل المعركة التي تدور حول دور البرلمان المستقبلي في ما يتعلق بالسلطة التنفيذية أحد التحديات الكثيرة التي تواجه المنطقة، لكن الحفاظ على هذه المؤسسة أمر حاسم من أجل تزويد حكومة إقليم كردستان بالسلطة الحاكمة المناسبة لمواجهة التحديات الأخرى. كما يعمل البرلمان كمساحة هامة حيث يمكن للجهات المختلفة أن تجتمع وتتعامل مع اختلافاتها بسلام بدلاً من الاعتماد على حروب وسائل الإعلام أو حتى القوة. فعندما تم تطبيق هذين التكتيكين في الماضي، تمرقت المنطقة، وقد يحدث ذلك مجدداً. لذلك، من خلال السماح بوجود مساحة يمكن فيها الاستماع إلى جميع أطراف النقاش على قدم المساواة، لن يشعر أي جانب بالتهميش الذي بدوره يدفع المجموعات بعيداً عن السياسة ويأخذها نحو أخطر أشكال النقاش.

ومن الضروري عقد اجتماعات وجهاً لوجه وإجراء مناظرات وتبادلات لضمان صحة السياسة الكردية أكثر من أي وقت مضى. ولطالما واجه الكرد تحديات خارجية، لكن الاحتكاك الداخلي في الوقت الراهن أصبح يشكل خطراً على المصالح الكردية أكثر من أي طرف آخر. وتجدر الإشارة إلى إن عدم توافر السبل للتوسط في النزاعات السياسية يعني أن الحجج السياسية تستهلك بشكل متزايد وقت السياسيين وطاقتهم، حيث بإمكانهم أن يركزوا على تحديات عدة أخرى تواجه إقليم كردستان، مثل التضخم والبطالة. كما أن إسناد الأولوية للنزاع السياسي بدلاً من التحديات التي تواجه عامة الشعب ينفر الناخبين، ولا سيما الشباب منهم. أما الشباب الذين يشكلون أغلبية السكان في إقليم كردستان فلا يرون أمامهم الآن سوى فرصة ضئيلة للاستفادة من ثروة المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى إحباط شديد.

ومن الحجج الشائعة التي قُدمت لإضعاف النظام البرلماني أن برلمان حكومة إقليم كردستان لا يعمل بشكل مثالي، غير أن البرلمان الذي يعمل بطريقة سليمة لا يأتي تلقائياً، بل يتطور مع مرور الوقت من خلال

الممارسة والتعلم من أخطاء السياسيين السابقين. وفي نهاية المطاف، لم يتم تأسيس البنية البرلمانية في إقليم كردستان سوى من ربيع قرن. فبدلاً من التركيز على عيوبها، ينبغي فهم النظام في سياق بدائله، أي الثورات والانقلابات. وإن هذه البدائل معقدة، إذ في الشرق الأوسط غالباً ما يكون هناك التباس بين الاثنين. وفي المقابل، يقدم النظام البرلماني عادةً الاستقرار والتطوير المُقاس للأهداف السياسية. فتكون هيبة السلطة والسياسة غير متمحورة حول بضعة أشخاص فحسب، كما يتم تشجيعها على الارتباط بنجاحات الأطراف عند التشريع. وفي هذا الإطار، يجادل العالم الإيراني همايون كاتوزيان بأن الافتقار إلى البرلمانات الفعالة والقوية هو أحد العوامل الرئيسية لغياب الاستقرار في الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، وهي حقيقة يمكن تطبيقها على إقليم كردستان العراق أيضاً. أما إحدى العقبات الرئيسية في المنطقة، بشكلها الحالي، فتكمن في استمرار الاقتتال بين السياسة - كما تشجع البرلمانات على التسويات السياسية والتحالفات التي يمكن أن تحمي من الأساليب القبلية المعتمدة في السياسة والتي تفضل مصلحة الجماعات الأصغر على المصالح الفردية والإقليمية. وإذا كانت الديمقراطية هي النموذج السياسي المطلوب، فعندئذ لا بد من وجود برلمان فعال.

وبالنظر إلى الأهمية الشديدة للنظام البرلماني في التوصل في النهاية إلى نتيجة إيجابية بالنسبة إلى السياسة الكردية، تظهر بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل تحسين الأزمة الحالية. أولاً، يجب أن يتم التركيز على تعزيز المؤسسة بهدف جعلها مركز تنسيق لكافة القضايا الإقليمية، ومن بينها التحديات مثل القوى المجزأة، وغياب العلاقة المدنية - العسكرية، وسيادة القانون، والحكومة الرشيدة، إلى جانب التحديات الأخرى التي تتم مناقشتها في الكثير من الأحيان في أطر غير منظمة خارج البرلمان. ثانياً، يجب منح البرلمان مجالاً أكبر للعمل بصورة سليمة، أي منحه سلطة الحكم لوضع حلول تشريعية من أجل توحيد قوات البشمركة، ودعم المجتمعات المدنية، وتعزيز القضاء والتنظيم المنهجي للاقتصاد على أساس مناقشات المؤسسة.

ويحتل البرلمان الكردي مكانةً فريدةً في المنطقة. فعندما يعمل بشكل فعال، يمكن أن يكون قدوةً لعملية إرساء الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، ولا سيما بصفته البرلمان الوطني الفرعي الوحيد. ومن ناحية أخرى، يشير ضعف البرلمان إلى ضعف الديمقراطية في الشرق الأوسط. وإذا كانت سياسة الولايات المتحدة داعمةً لـ "كردستان قوي وعراق قوي"، فلا بد من إقامة برلمان فعال يمثل الشعب في أربيل. وفي الماضي، عندما تعاملت القوى الخارجية مع حكومات تنفيذية قوية وأصحاب نفوذ في الشرق الأوسط، تجلّت الحكومات الهشة التي قمعت مواطنيها رداً على ضعفها هي، وأقصت الكتل التي لا تثق في حكوماتها. وفي حين قد يبدو النظام الرئاسي للولايات المتحدة نموذجاً جذاباً يُحتذى به، يتطلب تاريخ العراق ومجتمعه نظاماً - وليس فرداً - من أجل الجمع بين مختلف الأطراف مع تجنب التجزئة أو المركزية القمعية. فمن خلال برلمان فعال قوي، يمكن للحكومة العمل من أجل تقليص الفجوة بين الشعب والنخب الحاكمة - ما يدل على وجود حكومة قوية بحق.

* الدكتور سردار عزيز هو كبير المستشارين في برلمان كردستان/ العراق



 www.pukmedia.com/ensat
 Facebook: **ensatpuk**
 ensatmagazen@gmail.com
 Mobile: **0770 156 4347**